الثورة السورية

فاصلة الحق رافعة العمران

يومية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | العدد 51 | الإثنين 21 شعبان 1447 هـ 9 شباط 2026 م | 24 صفحة | 3000 ليرة سورية أو ما يعادلها

سيول إدلب تكشف هشاشة الواقع في المخيمات



3

استمرار اعتقال السوريين في العراق..

تفاعل شعبي و«الخارجية» لـ«الثورة السورية»: نتحرك ونتابع ببالغ الاهتمام

5

التنفيذ مرهون بالمؤشرات..

سوريا تستكشف النفط والغاز في مياهها الإقليمية



13

العالم يعيد قراءة سوريا..

معرض دمشق الدولي للكتاب دبلوماسية ثقافية





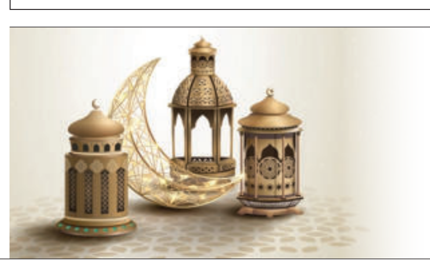
2

المرأة السورية والقيادة الناعمة..

كيف تتحول التحديات إلى أدوات للتأثير المجتمعي؟

19

بانوراما الأعمال الدرامية في رمضان 2026



16

عقوبات معلّقة..

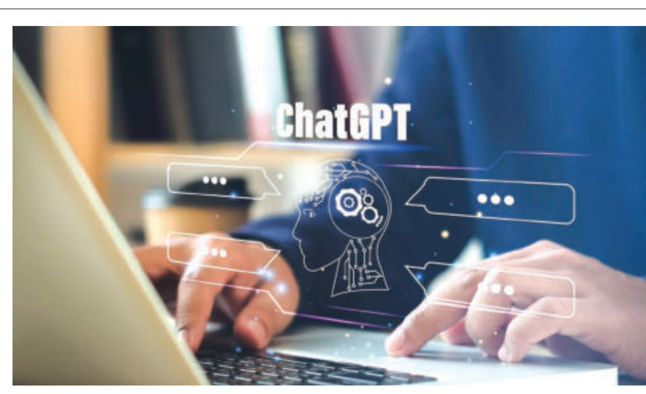
إلى أين وصل تعديل قانون حماية المستهلك؟



12

مخاطر وخطوط حمراء..

متى يفقد الصحفي جوهر عمله؟



18

العالم يعيد قراءة سوريا..

معرض دمشق الدولي للكتاب دبلوماسية ثقافية



معرض دمشق الدولي للكتاب أداة من أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية في المسار السياسي للدولة

الثورة السورية - علي إسماعيل:

لا يمكن اعتبار مشاركة أكثر من 500 دار نشر عربية ودولية، وحضور أكثر من 35 دولة عربية وأجنبية في انطلاقة معرض دمشق الدولي للكتاب في الخامس من شباط الجاري حدثًا ثقافياً فقط، بل يُعدّ، في المسار السياسي، أحد أدوات القوة الناعمة، أو ما يُعرف بالدبلوماسية الثقافية.

تضم أجنحة المعرض، بين رفوفها، ما يزيد على 100 ألف عنوان معرفي متنوع في مختلف المجالات، بينما يتضمن البرنامج الثقافي أكثر من 650 فعالية، تشمل ندوات فكرية، وجلسات حوارية، وأمسيات أدبية وفنية، بوصفه أحد أكبر الأحداث الثقافية في سوريا.

بهذا الكم الثقافي والنوعي يحمل المعرض رسائل سوريا إلى العالم، لكي يعاود قراءة تاريخها الزاخر كوطن حضاري عاد إلى تموضعه الطبيعي على الساحة الدولية والإنسانية المعرفية.

بشكل عام تُعدّ معارض الكتاب شكلاً من أشكال القوة الناعمة التي تتيح للدولة القائمة عليه أن تعمل على إعطاء صورة مشرفة لها في الحقل الثقافي، ويمكن أن تستفيد من ذلك الحدث بوصفه قوة ناعمة تساعد على رفع مكانة الدولة وإعطائها صورة خاصة أمام العالم.

ولطالما كانت الثقافة والتنافس المعرفي معيار تقدم الدول وميزان ثقلها الحضاري على كل المستويات السياسية، والاقتصادية والإنسانية، والتي تعبر عن هويتها الوطنية ورؤيتها وسياساتها العامة الداخلية والخارجية، ونظرتها لشعوب العالم المختلفة والمتنوعة.

الأثر الثقافي على الساحة السياسية تاريخياً

عبر التاريخ لم تكن المحافل الأدبية والثقافية للمجتمعات محصورة في الإطار المعرفي فقط، وإنما تعدتها لتكون ساحة تفاعل حضاري انزاحت نحو الصراع الفكري والسياسي في كثير من الأحيان، خاصة أن البيئات الثقافية داخل المجتمعات كانت كثيرة ومتنوعة، ومازجها التنوع العقائدي والأيديولوجي، لا سيما في المحيط العربي.

عبر التاريخ لم تكن التجمعات الثقافية بعيدة عن الصراع الفكري والسياسي بل شكّلت ساحات تنافس حضاري أثّرت في موازين القوة داخل المجتمعات

الصراع الفكري في التجمعات الثقافية العربية قديم منذ أيام أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز قبل الإسلام، وحتى إن كلمة «عكاظ» ذاتها تعني أن رواد السوق كانوا يتعاكظون، أي يتفاخرون ويتناشدون ويتناقرون، وكانت هذه المناقرة بينهم إحدى الفعاليات المشهودة، وبسبب ذلك التفاخر والتنافر بين القبائل العربية نشأت حروب طاحنة، أبرزها حرب الفجار.

ومع التطور أخذت التجمعات الثقافية بمختلف فعالياتها منحى التنافس المعرفي، واليوم هي ساحة معارك بين التيارات السياسية والفكرية؛ إذ إن العلاقة بين الثقافة والسياسة لا تنفصم، خاصة أن التقييم الثقافي والفكري موجود منذ بداية التاريخ الفلسفي في نموذج «الملك الفيلسوف» الذي نادى به أفلاطون، وقد تم اتباع ذلك التقليد في الاحتفاء بالحكام الذين يتمتعون بدرجة عالية من الثقافة والفكر من قِبَل النخب الثقافية على وجه الخصوص، كما في نموذج الإمبراطور الروماني ماركوس أوريليوس وتأملاته، بحسب مركز إضاءات.

وهنا يكمن التطبيق الحديث لذلك النموذج في الفعاليات التي ترعاها الحكومات للأنشطة الثقافية والعلمية، من معارض الكتاب إلى الندوات الثقافية الإقليمية، وصولاً إلى المؤتمرات والمعارض والمسارح القومية، وغيرها من الأنشطة، وهو ما قد يصوّر الدولة في عيون البلدان الأخرى وشعوبها على أنها راعية للنهضة والعلم؛ أي إن صناعة صورة ذهنية إيجابية تعبر عن مكانة الدولة الثقافية والحضارية.

وفي هذا السياق يقول الباحث والمحلل السياسي وائل علوان في حديثه لصحيفة الثورة السورية: «يمثّل افتتاح معرض الكتاب في دمشق بعد انقطاع طويل، وبهذا المستوى من الحضور الرسمي والشعبي، إلى جانب المشاركة الثقافية العربية، مشهداً دالاً على انتقال نوعي في المسار الذي اختارته سوريا خلال المرحلة الراهنة، فالمعرض لا يمكن قراءته بوصفه فعالية ثقافية معزولة، بل كجزء من رؤية أوسع تقوم على ترسيخ الخطوات الحضارية كمدخل للاستقرار وإعادة بناء المجتمع».

ويضيف بالقول: «إن هذا الحدث يعكس توجهاً واضحاً نحو اعتماد الدبلوماسية الثقافية كأحد أدوات المرحلة الجديدة، في توازٍ وتكامل مع أشكال أخرى من الدبلوماسية، سواءً الأمنية أو السياسية أو التنموية، واللافت أن هذا المسار لا يقوم على إقصاء أي بعد من أبعاد الدولة، بل على تضافر الدبلوماسيات في إطار مشروع متكامل يسعى إلى تقديم صورة سوريا الحضارة، وسوريا الأمن والاستقرار، وسوريا الازدهار الاقتصادي والتنموي والثقافي والاجتماعي».

القوة الناعمة التي تُسمى الدبلوماسية الثقافية

الدبلوماسية الثقافية هي نوع من الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة التي تشمل تبادل الأفكار والمعلومات والفن واللغة وغيرها من جوانب الثقافة بين الدول وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل.

ويقول مركز المعارف للدراسات الثقافية في بحث عنوانه «الدبلوماسيَّة الثقافيَّة ذراع الحرب الناعمة الأنجع»: «لقد أثبتت التجربة أنّ الدبلوماسية الثقافية قد تكون وسيلة للسيطرة أيضاً».

وللتأكيد على الفكرة يقول صاحب مفهوم القوّة الناعمة الأميركي جوزيف ناي في كتابه الشهير «القوة الناعمة»: إن جاذبية الثقافة الأميركية أسهمت في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأميركية، واستشهد في الكتاب عينه بعدّة أمثلة جعلت الثقافة الأميركية التي تم تسويقها عالمياً تغزو العالم كقوة ناعمة مؤثرة.

الدبلوماسية الثقافية، بحسب العديد من الدراسات السياسية، تُعرَّف بأنها القدرة على الحصول على ما تريد بالجذب بدلاً من الإكراه أو الدفع، وهي تنشأ من ثقافة البلد، ومُثله السياسة، فالدبلوماسية الثقافية هي أيضاً عنصر من عناصر الدبلوماسية العامة، وتُعزز الدبلوماسية العامة بواسطة مجتمع وثقافة أكبر.

ويمكن القول إن عنصر المعلومات في الدبلوماسية العامة لا يكون فعالاً بالكامل إلا حال وجود علاقة تمنح المصداقية للمعلومات التي تُنقل، ويأتي هذا من المعرفة بثقافة الآخر.

وقد وصفت المراجع العلمية المتخصصة الدبلوماسية الثقافية بالمحور الأساسي للدبلوماسية العامة، لأن الأنشطة الثقافية لديها إمكانية إظهار أفضل ما في «الأمة»، لتكون بذلك الدبلوماسية الثقافية مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالدبلوماسية العامة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك استخدام الاتحاد الأوروبي للثقافة من أجل دعم إمكانيات القوة الناعمة لديه، لتوليد حسن النية، وتأطير جدول الأعمال الدولي، وإقامة أو إعادة تمثيل الحدود أو إنشاء روابط مجتمعية عبرها، فالدبلوماسية الثقافية الأوروبية عنصر مهم في علاقات الاتحاد الأوروبي مع بقية العالم، وبالتالي تلعب دوراً في تشكيل سمعة الاتحاد الأوروبي وممارسة المصالح السياسية.

وفي مجمل الدراسات البحثية القليلة نوعاً ما عن الدبلوماسية الثقافية فإن أدواتها تتلخص بالإعلام أولاً الذي يُعد عنصراً أساسياً في الاتصال السياسي، وخاصة في مجال العلاقات الدولية، باعتبار وسائل الإعلام أداة تشكيل السياسة الخارجية للدول.

وثاني الأدوات المستخدمة هي الفنون التي أثبتت فعاليتها، حيث كانت الموسيقا والرقص والمسارح والسينما أدوات قوية التأثير في جميع أنحاء العالم بفضل تفوقها على اللغة العادية.

كما تعتمد الدبلوماسية على الحوار، حيث يمكن للمشروعات الثقافية العامة التي يفهمها الجميع أن تكون طرقاً فعالة للتعاون بين البلدان وحل النزاعات، وأيضاً هناك برامج التبادل الدولي أو الأكاديمي بين الدول والشعوب التي تتيح التواصل المباشر والاستنتاج المعرفي كنوع من الدبلوماسية الثقافية.

تعرف الدبلوماسية الثقافية، من طرف ميلتون كامينغز من جامعة جون هوبكينز، بأنها تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وباقي جوانب الثقافة بين الدول والشعوب من أجل تعميق التفاهم.

ومن وجهة نظر أميركية، يتحدث عنها فرانك نينكوفيتش قائلا: إنها «تعزيز فهم الثقافة الأميركية في الخارج»، حيث تشمل كل المجهودات التي تروم الربط بين الناس عبر البلدان من أجل تمثل أكبر للقيم الأساسية الأميركية.

لكن كاتباً بريطانياً، هو روبيرت تاير اعتبر عام 1959 أن الدبلوماسية الثقافية: فعل يتمثل في عملية تواصل ناجحة تنقل لشعوب أخرى عناصر فهم حياة وثقافة شعب معين.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين كان للاتحاد السوفيتي سمعة اقترنت بالسلام، والتضامن الطبقي الدولي، والتقدم نظراً لتقديمه الدعم للحركات الثورية التحررية المحلية، في حين ارتبطت سمعة الولايات المتحدة بمشاركتها في الحرب الكورية بعكس ذلك.

فعمدت «الولايات المتحدة للمعلومات الأميركية» إلى رعاية معرض تصوير فوتوغرافي تحت عنوان «العائلة الإنسانية» عُقد في متحف الفن الحديث في مدينة نيويورك، ولاحقا في 91 موقعاً في 39 دولة، حيث نسّق إدوارد ستايشن الصور البالغ عددها 503، والتي التقطها 237 مصوراً، والتي أظهرت لقطات عن الحياة اليومية للإنسان في مراحلها المختلفة من الولادة، وتربية الأبناء، والعمل، والتعبير عن الذات، وغير ذلك، في حين حمل القليل منها رسائل سياسية صريحة تُظهر الانتقائية والتنوع في الثقافة الأمريكية، والتي شكّلت أساس القوة الناعمة لأميركا، وحظي العرض بشعبية جارفة.

صياغة الهوية الوطنية والتنافس الثقافي

معرض دمشق الدولي للكتاب في سوريا يسهم في تعريف العالم بالثقافة والحضارة السورية ومدى تأثيرها في السياسات الوطنية، كما هو أداة لإدارة البيئة الدولية بواسطة المثقفين والأدباء الذين زاروا المعرض، ويقومون بنقل تجربتهم التفاعلية إلى بلدانهم، وكل ذلك يسهم بشكل أو بآخر بهدف وطني هو رفعة مكانة الدولة وإعطاؤها صورة القوة والحضارة الثقافية والعلمية أمام العالم، ناهيك عن تصدير الصناعات الثقافية في إطار التنافس المعرفي.

الدبلوماسية الثقافية تقوم على الجذب لا الإكراه وتستمد قوتها من الثقافة والمعرفة بوصفهما مدخلا لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية



معرض دمشق للكتاب يمثل فاصلة حضارية ناعمة تؤكد أن إعادة البناء تبدأ من العقل والوعي وأن الثقافة حجر الأساس لأي مشروع وطني مستدام

وفي هذا السياق يقول الباحث علوان في حديثه لصحيفة الثورة السورية: «على المستوى الداخلي، بعث المعرض برسالة مباشرة إلى المجتمع السوري مفادها أن الثقافة لا تُحاصر ولا تُختزل في أطر قانونية أو أمنية ضيقة، بل هي نتاج معرفي طبيعي يعكس عمق حضارة متجذرة في التاريخ، ومتواصلة مع إرث غني من التراث والفكر والإبداع، وقد لمس الزائرون أن الكتاب عاد ليكون مساحة حرة للتلاقي والحوار، ومؤشراً على عودة الحياة الثقافية إلى دورها الطبيعي في بناء الوعي العام».

ويضيف بالقول: «أما خارجياً، فإن المعرض قدّم صورة مختلفة لسوريا إلى العالم، في وقت يراقب فيه المجتمع الدولي عن كثب مسار التحولات الداخلية، وجاء هذا الحدث ليؤكد أن سوريا تمضي خطوة بعد أخرى في طريق الاستقرار وإعادة التموضع، مستخدمة الثقافة كجسر تواصل حضاري، ولغة مشتركة تتجاوز الاستقطاب السياسي، وتعيد تعريف حضورها الإقليمي والدولي».

ويتابع بالقول: «في هذا السياق، يمكن اعتبار معرض دمشق للكتاب ليس مجرد فعالية ثقافية، بل فاصلة سياسية حضارية ناعمة تعبّر عن مرحلة جديدة، تؤمن بأن إعادة البناء تبدأ من العقل والوعي، وأن الثقافة تشكّل حجر الأساس لأي مشروع وطني يسعى إلى الاستقرار المستدام والازدهار الشامل».

وتقول العديد من الدراسات الاختصاصية إن العصر الحديث يُبنى على أعمدة مختلفة تحاول الحكومات أن تستعملها لمصالحها السياسية، ومن ضمن تلك الأعمدة الحالة الثقافية والفكرية التي يتمتع بها ذلك البلد، ومقدار الجهود التي تقدمها الحكومة، والتي عبرها تحاول الدولة أن تثبت وتؤكد تفوقها وتميز تجربتها في الحكم عن غيرها.

لذلك يبدو واضحاً أن الدبلوماسية الثقافية تتضمن الحجج السياسية والأيديولوجية، وتستخدم لغة الإقناع والدعوة، فيمكن استخدامها أداةً لتحقيق الأهداف التقليدية للحرب عبر تمكين الأفكار والتصورات من صناعة تأثير في قدرة الأمة على تحقيق أهداف الأمن القومي.

لذلك فإن التصورات العامة للقيم والدوافع تشكل بيئة مناسبة للحصول على دعم دولي للسياسات، حيث تساعد الدبلوماسية الثقافية على خلق بيئة تُستقبل فيها الأمة بوصفها جيدةً أساساً، ما يساعد على تأطير أفعالها في ضوء إيجابي.

بالعموم، للدبلوماسية الثقافية القدرة على إظهار القوة الوطنية، وخلق بيئة مواتية للدعم، والمساعدة على جمع المعلومات وتفسيرها، ما يساعد على تعزيز الثقافة والمكانة، كما تساعد على حشد الدعم السياسي في الخارج.

سيول إدلب تكشف هشاشة الواقع في المخيمات



دخلت سوريا عامها الثاني للتحرير من دون حلول جذرية لأزمة النازحين وسط غياب خطط حكومية واضحة المعالم لإنهاء مأساة المخيمات وإعادة قاطنيها إلى ديارهم

الثورة السورية - أغيد أبو زايد

مثّل سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد في الثامن من كانون الأول 2024 طيّ سنوات طويلة من معاناة النازحين في مخيّمات الشمال السوري، إذ يعدّ النظام المخلوع السبب الرئيسي لنزوح مئات الآلاف من ديارهم خلال سنوات الثورة السورية، جراء القصف والانتهاكات، إلى جانب التدمير الممنهج للمناطق التي كانوا يعيشون فيها. إلا أنّ الواقع خلال العام الأول للتحرير جاء معاكساً لآمال قاطني تلك المخيمات المنتشرة في شمال غربي سوريا، حيث لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم، بينما تُعقد الآمال على الحكومة السورية لإنهاء هذه المأساة.

دخلت سوريا عامها الثاني للتحرير من دون وضع حلول جذرية لأزمة النازحين أو إعلان الحكومة السورية عن خطط واضحة المعالم لإغلاق المخيّمات عبر عودة قاطنيها إلى مناطقهم، ما يعكس ضعف التخطيط الحكومي لهذا الملف، الذي لم يشهد تقدّماً يذكر، باستثناء بعض التصريحات الصادرة عن المسؤولين. وفي هذا السياق أكّد مصدر مسؤول من الرئاسة السورية لـ«الثورة السورية» أنّ الرئاسة تولي اهتماماً كبيراً بملف مخيمات النازحين. وفي ظلّ عدم إعطاء ملف المخيمات أولوية واضحة وغياب الرؤية الشاملة، ما يزال النازحون في شمال غربي سوريا يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة، إذ شهدت المخيمات مساء السبت الماضي سيولاً جارفة بفعل الأحوال الجوية، بينما بدأت الحكومة بالعمل على حلول آنية عبر نقل المتضررين إلى مراكز إيواء وتسليك مجاري السيول.

حماية مؤقّتة

في شتاء كل عام، تتعرّض المخيمات في شمالي سوريا لكارثة إنسانية نتيجة الأمطار والظروف الجوية القاسية، إلى جانب سوء الأوضاع المعيشية للسكان ونقص حاد في وسائل التدفئة والاحتياجات الأساسية، حيث تصل نسبة العجز لدى العائلات غير القادرة على تأمين مواد التدفئة إلى نحو 95 بالمئة، من دون وجود أفق لحلّ أزمتهم المستمرة، في ظلّ ضعف قدرة الحكومة السورية على إعادة إعمار مدنهم وقراهم التي دمرتها الآلة العسكرية للنظام المخلوع وحلفائه على مدار 14 سنة. ولا يزال قاطنو المخيمات في إدلب غير قادرين على مغادرتها رغم إدراكهم مخاطر البقاء فيها، في وقت لم تعطِ الحكومة السورية أولوية لتحسين هشاشة البنى التحتية داخل المخيمات، مكتفية بحلول لحظية للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية. وقد تعرّضت مخيمات النازحين في إدلب مساء السبت إلى أضرار واسعة نتيجة الهطل المطري الغزير، ما أدى إلى غمر عشرات الخيم وجرف أخرى، ولا سيما في مخيمات ومنازل منطقة خربة الجوز بريف إدلب الغربي. وعلى الفور باشرت فرق الدفاع المدني التابعة لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث عمليات الاستجابة الطارئة فور تلقي البلاغات، حيث عملت على فتح مجاري تصريف المياه وتسليك الأودية وردم بعض النقاط المنخفضة، بالتوازي مع إجلاء عشرات العائلات المتضررة إلى مراكز إيواء مؤقتة.

وبحسب مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في إدلب أحلام الرشيد، فإنّ 119 ألفاً و400 عائلة تقطن في المخيمات، وقد استنفرت كوادر المديرية استجابة للأسر المتضررة من الفيضان، حيث جرى تأمين مراكز إيواء مؤقتة في المنطقة وتوفير مستلزماتهم من طعام وأغطية ولباس ووسائل تدفئة. وحول الإجراءات الاحترازية قبل وقوع الكارثة، أوضحت الرشيد في حديث لصحيفة «الثورة السورية» أنه «لم يكن بالإمكان اتخاذ إجراءات احترازية كافية قبل وقوع الفيضان بسبب طبيعته المفاجئة وغير المتوقعة، إضافة إلى محدودية الموارد والإمكانات المتاحة، وعدم توفر إنذارات مبكرة أو مؤشرات واضحة تنبه إلى حجم الخطر قبل حدوثه». وأشارت إلى أنّ شدّة الهطل المطري وحدوث الفيضان بشكل سريع فاق السيناريوهات المتوقعة، ومع ضعف البنية التحتية في المخيمات لم يكن من الممكن تنفيذ إجراءات وقائية فعالة قبل وقوع الكارثة، إذ «جرى الاعتماد على المعطيات المتوفّرة حينها، والتي لم تشر إلى احتمال فيضان بهذا المستوى، ومع ذلك تمّ التعامل مع الحدث فور وقوعه وفق خطط الاستجابة الطارئة المتاحة».

خطط الحكومة لإنهاء أزمة المخيمات

حتى الآن لم تعلن الحكومة السورية عن رؤية واضحة لإنهاء أزمة النازحين في البلاد، إذ يعيش معظمهم في مخيمات الشمال السوري، ويبلغ عددهم نحو مليون ونصف المليون شخص، بنسبة 75.18 بالمئة من العدد الكلي السابق، بحسب تقرير «منسقو استجابة سوريا 2025» الصادر في تشرين الثاني الماضي. ويبلغ عدد المخيمات نحو 1150 مخيماً، منها 801 في ريف إدلب و349 في ريف حلب. وتشير الأرقام إلى عودة نحو 25 بالمئة من النازحين خلال العام الأول لتحرير سوريا، فيما تواجه النسبة الأكبر تحدّيات العودة المتمثّلة بالدمار الكبير في قراهم ومنازلهم وعدم القدرة على الترميم، ما يجبرهم على البقاء في المخيمات رغم الصعوبات والمخاطر التي تحيط بهم.

وبحسب الناشط الإنساني رامي المحمد، فإنّ السبب الرئيسي في تعثّر عودة النازحين «يعود إلى مثلث التحدّيات المتمثّل في دمار المنازل، وغياب التعويضات المالية التي تمكّن الأهالي من الترميم، فضلاً عن افتقار المناطق المحرّرة للخدمات الحيويّة كالتعليم والصحة وفرص العمل، ما يجعل البقاء في المخيم رغم قسوته خياراً آمناً مقارنة بالمجهول». وأضاف في حديث لصحيفة «الثورة السورية» أنّ الجهود الحكومية لإنهاء أزمة النزوح تواجه اختباراً حقيقياً، فبينما تعمل على وضع خطط تهدف إلى إنهاء الملف، ما تزال الفجوة واسعة بين العودة والاستقرار، لافتاً إلى أنّه «خلال العام الأخير تكثّفت الوعود الرسمية التي ركّزت على حسم الملف نهائياً، ومع ذلك يبقى النازح بانتظار انتقال هذه الوعود من الكلام إلى واقع على الأرض، لإنهاء حقبة مريرة من الاغتراب داخل الوطن». وحول خطّة وزارة الشؤون الاجتماعية لإنهاء مأساة المخيمات، قالت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في إدلب أحلام الرشيد لـ«الثورة السورية» إنّ المديرية «تعمل ضمن خطّة لعودة النازحين من المخيمات إلى قراهم وبلداتهم عبر توجيه الدعم الإنساني والخدمات إلى القرى والمدن المهدمة التي يعيش أهلها في المخيمات، إضافة إلى تسيير قوافل العودة من المخيمات إلى المدن والقرى». ورغم ذلك، تواجه الحكومة اتهامات بضعف التخطيط والبطء في إجراءات عودة النازحين في ظلّ غياب مخطّط شامل مقرون بجدول زمني، إذ يتعيّن على الحكومة معالجة أزمة الملكية المرتبطة بالقانون رقم 10 الذي سنّه النظام المخلوع، إلى جانب تحويل ملف النازحين من ملف إغاثي إلى ملف تنموي ودمجهم في الحياة الاقتصادية، وإيجاد وحدة متخصّصة تعمل مع المنظمات الدولية لتحمل مسؤولياتها من أجل حلول مستدامة لا مؤقتة.

تعثر عودة النازحين يعود إلى دمار المنازل وغياب التعويضات وافتقار المناطق المحررة للخدمات الأساسية ما يجعل البقاء في المخيم خياراً أقل خطورة

تحدّيات في وجه الحكومة

يعدّ ملف النازحين في المخيمات من أعقد الملفات التي تواجه الحكومة السورية، إذ يتطلّب حلّه جهوداً دولية لإعادة إعمار المناطق التي دمّرت خلال السنوات الماضية، بدءاً من البنى التحتية وصولاً إلى المنازل، وهو ما يفسّر غياب خطط حكومية واضحة للتعامل مع هذا الملف حتى الآن.

وخلال العام الأول للتحرير عاد أكثر من 1.2 مليون سوري طوعاً من الدول المجاورة، إلى جانب أكثر من 1.9 مليون نازح داخلي عادوا إلى مناطقهم الأصلية، فيما أعرب كثيرون عن رغبتهم في العودة إلى الوطن، بحسب ما ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أنّ هذه العودة تشكّل ضغطاً كبيراً على الموارد المتاحة إذا لم تترافق مع إعادة تأهيل المدن والبلدات لضمان العودة الآمنة. وتتطلّب العودة معالجة التحدّيات القائمة، إذ ما تزال أحياء بأكملها في حالة خراب، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، بينما تغيب الرعاية الصحية في بعض المناطق في ظلّ خروج نحو نصف المستشفيات عن الخدمة وفق تقديرات أممية، ناهيك عن وجود مخلفات حرب وذخائر غير منفجرة أدت إلى مقتل نحو 600 شخص العام الماضي. ويبلغ عدد المنازل التي تعرضت للدمار في سوريا خلال سنوات الحرب نحو مليوني منزل، بينها 375 ألف منزل تعرّض لدمار كامل، إضافة إلى تدمير واسع في البنية التحتية، ما يتطلّب إزالة الأنقاض قبل البدء بإعادة الإعمار.

وتعمل الحكومة على إنهاء حالة المخيمات عبر إيجاد حلول تسهّل العودة، من خلال التركيز على المناطق المتضرّرة والمهدّمة بإنشاء مراكز رعاية صحية وتعليمية وتأمين مصادر المياه، بوصفها مقوّمات أساسية للحياة تحتاجها أيّ أسرة قبل العودة، بحسب ما ذكر وزير الإدارة المحلية والبيئة محمد عنجراني في وقت سابق. وبناء على ذلك، يتعيّن على الحكومة السورية وضع رؤية وخطط واضحة لعودة النازحين إلى مناطقهم، عبر إطلاق مشروع شامل يتضمّن استراتيجيات عمل واضحة مقرونة بجدول زمني للتنفيذ، مع البدء باستقطاب دعم دولي وتخصيص جزء من الموارد لإعادة الحياة إلى بعض المناطق، إلى جانب الإسراع في حلّ التحدّيات القانونية التي تواجه النازحين واللاجئين في إثبات الملكية.



ما يزال النازحون في شمال غربي سوريا يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة في ظل ضعف البنى التحتية وغياب أفق العودة الآمنة رغم المخاطر المتكررة

رأي سياسي

إدارة «فجوة التوقعات» أكبر تحدّ في المرحلة الانتقالية



محمد نزال

تعمل الدولة على المستوى الاقتصادي وفق رؤية استراتيجية تقوم على إطلاق مشاريع كبرى ومتوسطة تستهدف إنعاش الاقتصاد وزيادة الإنتاج، بما ينعكس تدريجياً على رفع مستوى الدخل وتحسين الواقع المعيشي. ومن المتوقع أن تترك هذه السياسات آثاراً إيجابية على التطلعات المجتمعية على المدى المتوسط والطويل، غير أن طبيعة هذه المشاريع تتطلب وقتاً قبل أن تبدأ نتائجها بالظهور بشكل ملموس، مع انطلاقها ودخول الدورة المالية مرحلة أكثر انتظاماً. التحدي الأبرز في أي مرحلة انتقالية لا يقتصر على حجم الموارد أو سرعة التنفيذ، إنما يتمثل في إدارة الفجوة بين تطلعات المجتمع نحو تحسن سريع في الأوضاع المعيشية، وما يمكن للدولة تحقيقه فعلياً ضمن إمكاناتها الواقعية.

وتشير التجارب السياسية إلى أن التوتر الاجتماعي يتولد غالباً من الشعور بعدم التناسب بين حجم التضحيات والتوقعات من جهة، ومستوى العائد المرحلي المتحقق من جهة أخرى. وتزداد حدة هذه الفجوة حين تقترن المرحلة الانتقالية بخطاب مرتفع السقف، تُطلق فيه وعود واسعة دون تقدير دقيق للزمن والقدرة التنفيذية، فكثرة الوعود غير المدروسة تسهم في رفع سقف التوقعات بوتيرة أسرع من قدرة السياسات العامة على الوفاء بها، ما يؤدي إلى تعظيم الإحساس بالحرمان النسبي، وتشكيل مزاج عام يتسم بعدم الرضا عن الأداء الحكومي، حتى في ظل وجود خطوات إصلاحية فعلية. في هذا السياق تساعد نظرية «الحرمان النسبي» على فهم جانب مهم من المزاج العام، فالأفراد لا يقيمون أوضاعهم بناء على الواقع المادي وحده، إنما من خلال مقارنتها بما يتوقعون تحقيقه في لحظة تاريخية معينة.

ومع اتساع الفجوة بين ما يُنتظر إنجازه وما يتحقق فعلياً، يتعزز الشعور السلبي تجاه الحكومة، وتزداد احتمالات الاحتقان والتوتر. وتظهر هذه الديناميكية بوضوح أكبر في المراحل الانتقالية، حيث تؤدي التحولات السياسية إلى رفع سقف التوقعات بوتيرة تفوق قدرة المؤسسات الناشئة على الاستجابة. في المقابل يكون الإحساس بالحرمان النسبي أقل وضوحاً في مراحل الاستبداد، نتيجة انخفاض التوقعات العامة، واعتياد المجتمع على واقع ثابت، وغياب الأفق السياسي المفتوح، إضافة إلى القيود التي تحد من التعبير والمقارنة بين الحقوق والامتيازات.

ومن هذا المنظور، لا يصح تفسير صمت الناس في تلك المرحلة باعتباره رضاً، ولا قراءة ارتفاع مستوى النقد اليوم بوصفه ظاهرة سلبية بحد ذاتها، إنما كنتاج طبيعي لتغير السياق السياسي واتساع مساحة التوقع. هذا يفسر كيف يمكن لمجتمعات خاضعة للاستبداد أن تتحمل مستويات عالية من الحرمان لفترات طويلة دون انفجار اجتماعي واضح، في حين يظهر الاحتقان بوتيرة أسرع خلال مراحل التحول السياسي رغم وجود مسارات إصلاحية فعلية.

انطلاقاً من ذلك، تبرز في إدارة المرحلة الانتقالية ضرورة العمل عبر مسارين متوازيين: مسار استراتيجي طويل الأمد يراعي متطلبات كل مرحلة من مراحل التعافي الاقتصادي والمؤسسي، ومسار مرحلي آني يركز على الاستجابة للاحتياجات السنوية المباشرة، بما يسهم في ضبط فجوة التوقعات، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، إلى أن تبدأ آثار المشاريع الكبرى بالظهور بشكل ملموس في حياة المواطنين.

من «شرعية الضرورة» إلى «شرعية العقد»..

هل يقبل المجتمع السوري فكرة التغيير؟



التحدي الحقيقي أمام الدولة السورية اليوم لا يقتصر على إعادة بناء المؤسسات إنما يتمثل في استعادة ثقة مجتمع أنهكته سنوات القمع والتفكك

الثورة السورية - نور جوخدار:

خلال أكثر من أربعة عشر عاماً عاشت سوريا واقعاً سياسياً وإدارياً مجزأً، توزعت فيه مناطق البلاد بين سلطات أمر واقع متعددة، ولكل سلطة منظومتها القانونية والأمنية والإدارية. ومع سقوط نظام الأسد وتسلم السلطة السورية الجديدة قيادة البلاد وبسط سيطرتها على كامل الجغرافيا إدارياً وأمنياً، ودخول البلاد عامها الثاني من التحرير، برز تحدٍ حقيقي يقف أمام الحكومة والشعب، لا يقتصر على إعادة بناء مؤسسات الدولة أو ترميم ما دمرته الحرب، بل انتقل إلى مستوى أعمق وأهم، ألا وهو استعادة الثقة وقدرة الدولة على إقناع مجتمع أنهكته سنوات القمع والإقصاء بأن الانخراط ضمن دولة واحدة مركزية عادلة وشاملة لم يعد تهديداً لوجوده أو لهويته، بل هو شرط أساسي لبقائه واستقراره.

من الطبيعي أن يكون الوعي المجتمعي في سوريا قد تعرض لتحولات وتبدلات عميقة بعد عقود من القمع السياسي والترهيب الأمني في ظل حكم عائلة الأسد، إذ فقد المواطن تدريجياً ثقته بالدولة ومؤسساتها، في ظل انتشار المحسوبيات والفساد وغياب العدالة. وقد أسهم هذا الواقع في تفكك الهوية السورية الجامعة، خاصة مع اندلاع الثورة وما تلاها من استقطاب داخل المجتمع نفسه، حيث انقسم السوريون بين مؤيد ومعارض، وتعززت حالة التشرذم الاجتماعي وتعمقت المعاناة المعيشية للمواطنين.

فالسوريون في مناطق سيطرة نظام الأسد عاشوا ظروفاً معيشية قاسية افتقدوا فيها أدنى مقومات الحياة، فيما واجه السوريون في مناطق المعارضة القصف المستمر وانعداماً تاماً للأمن والأمان. كل تلك العوامل وغيرها ساعدت في انهيار منظومة الثقة بين المجتمع والدولة، وفي إضعاف الوعي الجمعي السوري وتفريغه من مضامينه الوطنية الجامعة.

شرعية الضرورة لا شرعية العقد

وفي هذا الإطار رأى المحامي والأكاديمي زهير مارديني، أن ما تواجهه الدولة السورية اليوم يتمثل في تحدي المركزية الأكبر، وهو الانتقال من واقع «الجغرافيا المجزأة» تحت سلطات أمر واقع متباينة إلى واقع الدولة المركزية الموحدة، موضحاً أن هذا الانتقال ليس مجرد عملية إدارية أو عسكرية، بل هو استحقاق سوسيولوجي يتطلب إقناع المجتمعات المحلية بجدوى العودة إلى كنف الدولة ضمن عقد وطني جديد.

وأضاف ماريديني في تصريح لصحيفة «الثورة السورية»، أن المرحلة الراهنة بحاجة إلى تفكيك هويات «الأمر الواقع»، مبيناً أن علماء الاجتماع السياسي يرون أن سنوات الصراع خلقت «هويات خنادق» فرضتها ظروف القوة في مناطق النفوذ مثل «قسد» و«تحرير الشام» وغيرها، إلا أن هذه الهويات تفتقر إلى الاستدامة لأنها قامت على «شرعية الضرورة» لا «شرعية العقد». وأشار إلى أن إعادة بناء الهوية السورية الجامعة تتطلب اليوم لغة سياسية من الجميع تعترف بالتعددية كواقع بنيوي، وتتعامل مع السوريين بوصفهم «مواطنين» لهم حقوق قانونية ثابتة، بعيداً عن التصنيفات التي أفرزتها خطوط التماس.

ويعد الوعي الجمعي، بحسب ما قدمه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، مفهوماً أساسياً في علم الاجتماع، ويشير إلى منظومة المعتقدات والقيم والمواقف المشتركة التي توحد أفراد المجتمع وتعزز تماسكهم وانتماءهم. وهو نتاج التاريخ والثقافة والخبرة الجماعية، ويتجلى في السلوك الجماعي وفي الاستجابة الموحدة للأزمات، ويتأثر مباشرة بالتعليم والإعلام وأنماط التواصل الاجتماعي، ويشكل الإطار الذي يحدد ما يعد مقبولاً أو مرفوضاً من تصرفات الأفراد، كما يضفي الشرعية على القوانين والمؤسسات وينظم السلوك الاجتماعي.

وفي كتابه «تقسيم العمل الاجتماعي» عام 1893، ميز دوركايم بين نمطين من التضامن: التضامن الآلي في المجتمعات التقليدية، حيث يسود تشابه الوعي الجمعي، والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة، حيث يضعف هذا الوعي لصالح الفردانية.

وتنبع أهمية الوعي الجمعي من كونه عنصراً أساسياً في بناء الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وركيزة أساسية للتطور والتقدم الاجتماعي والسياسي. وهو خط الدفاع الأول في مواجهة الأفكار المضللة والتحديات الخارجية، وهو من يقرر تماسك المجتمع، ويسهم في توحيد الأهداف ويوجه السلوك الجماعي نحو أهداف مشتركة.

ويمكن أن يتدهور الوعي الجمعي نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها الاستبداد والقمع السياسي اللذان غالباً ما يفرضان قيما تخدم مصلحة السلطة على حساب المجتمع، ويعيدان تشكيل وعي مشوه يقوم على الطاعة والخوف بدل المشاركة والمسؤولية، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الذي يحاول فيه الإنسان تأمين حاجاته الأساسية، إلى جانب التضليل الإعلامي واستخداماته.

الانتقال من منطق التسويات الأمنية إلى الحقوق القانونية المستدامة يشكّل حجر الأساس في استعادة الثقة وبناء دولة مركزية عادلة وشاملة

وعلى الرغم من خصوصية الحالة السورية، فإن تراجع الوعي الجمعي ليس ظاهرة حصرية فيها، فقد شهدت مجتمعات أخرى حالات من التشظي والتغير في وعيها الجمعي، كما حدث في ألمانيا خلال الفترة النازية التي حملت أفكاراً متطرفة مثل التفوق العرقي الذي أدى فيما بعد إلى كوارث إنسانية. كما شهدت رواندا حالة مشابهة حين لعب التحريض الإعلامي دوراً في تأجيج خطاب الكراهية بين المسلمين والمسيحيين، ما أدى إلى مذبحة جماعية.

تؤكد هذه التجارب وغيرها أن تراجع الوعي الجمعي يمكن أن يحدث في العديد من المجتمعات، ولكن الإشكالية الحقيقية تكمن في استمرار هذا التشوه. وفي المقابل نجحت دول كثيرة في إعادة بناء وعيها الجمعي كما فعلت ألمانيا حين أعادت تأسيس منظومة جمعية تقوم على الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

من منطق «التسويات الأمنية» إلى «الحقوق القانونية المستدامة»

وفي هذا السياق أوضح المحامي ماريديني أن مبادرة الدولة السورية بإصدار المرسوم التشريعي رقم 13 المتعلق بحقوق الكرد شكلت خطوة عملية في مسار «تصفير النزاعات» الداخلية، معتبراً أن هذا المرسوم لا يمكن النظر إليه كمجاملة أو منة، بل هو فعل سياسي استباقي يهدف إلى سحب الذرائع وقطع الطريق على المشاريع الانفصالية عبر تقديم بديل وطني قانوني، والتأكيد على أن الدولة المركزية قادرة على استيعاب الخصوصيات الثقافية والقومية تحت مظلة الدستور.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب بناء جسر قانوني والانتقال من منطق «التسويات الأمنية» إلى منطق «الحقوق القانونية المستدامة»، وهو ما يمثل حجر الأساس في استعادة ثقة المكون الكردي بمؤسسات الدولة. وهنا يبرز، بحسب ماريديني، السؤال الجوهري لدى مختلف الأطراف: ما الجدوى الاقتصادية والأمنية للدولة المركزية؟ وتعتمد نظريات «الخيار العقلاني» في علم الاجتماع على أن المجتمعات تميل إلى السلطة التي تحقق لها أعلى قدر من الأمان والخدمات. وقد أثبتت مناطق «أمر الواقع» فشلها في خلق اقتصاديات مستقرة أو اعتراف دولي، وهذا متفق عليه، لذا فإن الحكومة المركزية اليوم أمام تحدي تقديم «إغراء الدولة»، أي توحيد السوق الوطنية، وإعادة ربط شبكات الري والكهرباء والتعليم، وتوفير أمن قانوني يتجاوز مزاجية الفصائل. ويرتبط القبول المجتمعي بوحدة الدولة، وفقا لماريديني، ارتباطا طرديا بقدرة المركز على توفير «العدالة المكانية» وتوزيع الموارد بشكل يضمن تنمية الأطراف والمناطق التي عانت من ويلات الحرب. لذلك، برأيه، يمكن تبني «مركزية مرنة» تقوم على إقناع المجتمع السوري بالدولة الواحدة، كما يتطلب تبني مفهوم «المركزية السيادية واللامركزية الإدارية». فالمواطن في مختلف المناطق يحتاج إلى الشعور بأن الدولة هي «الضامن المحايد» الذي يحمي ملكيته وحريته وحقوقه الثقافية، مع منحه صلاحيات إدارة شؤونه المحلية التي لا تمس السيادة الوطنية.

من «خصم محتمل» إلى «راع شرعي»

ويعد ملف التعامل بالعملات الأجنبية في الشمال الغربي من البلاد مثالا واضحا على تحولات الوعي الجمعي لدى السكان هناك، فما يزال الكثير من السوريين يعتمدون على الليرة التركية في التسعير والتداول بدل الليرة السورية، ما يؤكد وجود ارتباط مباشر بين الوعي الاقتصادي والاستقرار المعيشي. وعلى الرغم من إعلان محافظة إدلب، قبيل إطلاق العملة السورية الجديدة وبمناسبة مرور عام على التحرير، حصر التعامل بالليرة السورية في المعاملات المالية وإلزام جميع المديريات والمؤسسات العامة والخاصة ومحطات الوقود والأفران ومكاتب الصرافة بالتعامل بالليرة السورية، مع التشديد على ضرورة إظهار أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأخرى، إلا أن الوعي الاقتصادي والقبول المجتمعي والتجاري لهذا القرار لا يزال محدودا، لأن الاعتقاد السائد لدى السكان هناك أن الليرة التركية وسيلة لحماية مدخراتهم وتمنحهم استقرارا نسبيا في الأسعار، في ظل استمرار حالة عدم اليقين النقدي المرتبطة بالليرة السورية.

ومن أجل تحسين حالة الوعي في المجتمع، قدمت مجلة الوعي السوري عدة خطوات، وفي مقدمتها تحسين التعليم وتوعية الشباب بالقضايا الاجتماعية والسياسية منذ سن مبكرة، ودعم الإعلام المستقل عبر توفير منصات إعلامية موثوقة ومتنوعة تساعد على تحفيز التفكير النقدي، والمشاركة المجتمعية وتشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية مثل الانتخابات والنقاشات العامة، والتدريب على التفكير النقدي وتعليم أفراد المجتمع كيفية تحليل الأحداث والظواهر بشكل نقدي، وعدم قبول الحقائق كما هي دون تمحيص.

وفي تقرير صادر عن مركز «كارنيغي» للسلام في الشرق الأوسط بعنوان «الحوكمة المحلية في سورية ما بعد الأسد: نموذج دولة هجينة للمستقبل؟» وردت مجموعة من التوصيات لعمل الدولة على تعزيز القبول المجتمعي، ومنها أن استمرار نجاح الحوكمة الهجينة يتطلب تعيين مسؤولي مناطق ذوي رؤية مستقبلية يعملون مع شبكات مجتمع مدني فعالة، وأن تنظر دمشق إلى المناطق التي نجحت فيها الحوكمة الهجينة باعتبارها نماذج يمكن تطبيقها في مناطق أخرى.

وأشار التقرير إلى أن المجتمع المدني المحلي يواجه عوائق ناتجة عن غموض موقف دمشق من قانونية أنشطته، وفيما يستغل بعض مسؤولي المناطق هذه الضبابية لقمع الشبكات المدنية، بينما يعمد آخرون إلى التعاون معها بشكل نشط. لذلك أوصى التقرير دمشق بضرورة إيضاح موقفها من المجتمع المدني، ولا سيما في مناطق الأقليات، وضمان التزام مسؤولي المناطق بسلوك مناسب.

واختتم ماريديني حديثه بالتأكيد أن العودة إلى الدولة الواحدة هي مسار يبدأ بـ «المبادرات الجسورة» مثل المرسوم 13، وينضج بفرض سيادة القانون على الجميع دون تمييز، مشدداً على أن الثقة لا تبنى بالشعارات، بل بالسياسات التي تحول الدولة من «خصم محتمل» إلى «راع شرعي» للمصالح والحقوق.



سنوات الصراع أفرزت هويات أمر واقع قامت على شرعية الضرورة لا شرعية العقد ما يجعل إعادة بناء الهوية السورية الجامعة استحقاقاً سوسيولوجياً عميقاً

الموجز

السيول تتسبب بوفاة متطوعة وغرق آليات في اللاذقية وإدلب

الثورة السورية - هلا ماشه:

أدت السيول الجارفة الناجمة عن هطولات مطرية غزيرة إلى وفاة متطوعة في الهلال الأحمر السوري باللاذقية، وإصابة أربعة آخرين أثناء أداء مهامهم الإنسانية، مع غرق آليات للدفاع المدني في مخيمات ريف إدلب.
وأكدت سانا أن السيول أثرت على 14 مخيماً، مع وفاة طفلين وإصابات أخرى في مناطق متفرقة، وسط تحذيرات من استمرار الظروف الجوية.

اجتماع حكومي لتأمين وحماية المخيمات بريف إدلب

عُقد اجتماع حكومي مع منظمات إنسانية لمناقشة تأمين وحماية المخيمات المتضررة بريف إدلب، مع التركيز على إجلاء العائلات وتقديم المساعدات العاجلة.
كما تفقد وزير الطوارئ ومحافظ إدلب مركز إيواء في خربة الجوز، مؤكدين استمرار الجهود لمعالجة آثار العاصفة.

مجلس الطبقة يجهز مخيماً لـ500 عائلة متضررة من الفيضانات

بالتعاون بين مجلس مدينة الطبقة ومديرية المنطقة بريف الرقة، تم تجهيز مخيم يستوعب نحو 500 عائلة من المتضررين جراء الفيضانات، لتوفير مأوى آمن وخدمات أساسية في ظل الظروف الجوية القاسية.

بدء فعاليات ملتقى رجال الأعمال السوري-اللبناني في دمشق

انطلقت في فندق البوابات السبع بدمشق فعاليات ملتقى رجال الأعمال السوري-اللبناني، بحضور وزير الاتصالات عبد السلام هيكل، لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في مرحلة إعادة الإعمار.

خلف الحبتور يستعد لإطلاق مشروع ضخم في دمشق

أعلن رجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور الوصول إلى مراحل متقدمة لإطلاق مشروع استثماري كبير في دمشق بالتنسيق مع الحكومة السورية، مع خطط للتوسع إلى مناطق أخرى، مشيداً بالحراك الاستثماري العربي والدولي في سوريا.

وزير العدل يبحث مع وفد أممي التعاون في التحقيقات الجنائية

التقى وزير العدل وفداً أممياً لبحث التعاون في مجال التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة، في إطار دعم العدالة الانتقالية والمؤسسات القضائية السورية.

الثورة السورية
فاصلة الحق رافعة العمران
العدد 51
الإثنين 21 شعبان 1447 هـ
9 شباط 2026 م

استمرار اعتقال السوريين في العراق..

تفاعل شعبي و«الخارجية» لـ«الثورة السورية»: نتحرك ونتابع ببالغ الاهتمام

الثورة السورية - عاصم الزعبي:

الحرب التي شنها نظام الأسد المخلوع على الشعب السوري بعد اندلاع الثورة السورية في العام 2011، دفعت ملايين السوريين إلى اللجوء خارج سوريا، فمنهم من تمكن من اللجوء إلى الدول الأوروبية والغربية، ومنهم من فضل اللجوء في دول الجوار لسوريا أملاً بالعودة القريبة التي امتدت 14 عاماً.

وعلى الرغم من أن اللجوء إلى أي دولة تحكمه اتفاقيات وأعراف دولية ترتبط بالقانون الدولي الإنساني، إلا أن بعض الجهات في بعض الدول اتخذت مواقف مخالفة للقوانين والأعراف، ما أدى إلى التضييق على السوريين في بعض المحطات، أو نظراً لآراء معينة ترتبط بالوضع في سوريا؛ بعضها قد يصل إلى اعتقال السوري في حال قام بنشر منشور على منصات التواصل الاجتماعي، أو في حال مشاهدة صورة على هاتفه النقال.

في العراق، تعرض العديد من السوريين لعمليات اعتقال تعسفي من السلطات الأمنية العراقية على خلفية منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، أو صورة، وازداد ذلك بشكل لافت بعد سقوط نظام الأسد المخلوع الذي كان مدعوماً من إيران وبعض من يساندها من فصائل داخل العراق.

بعض السوريين في العراق تعرضوا لاعتقالات تعسفية وأحكام قاسية على خلفية منشورات أو صور في ممارسات تخالف القانون الدولي الإنساني



سقوط نظام الأسد انعكس سلبا على أوضاع سوريين في العراق حيث تحولت مواقف سياسية إلى تهم إرهاب وأحكام لا تستند إلى معايير العدالة

اللاجئون السوريون في العراق

حوالي 340 ألف لاجئ سوري يوجدون في العراق منذ اندلاع الحرب التي شنها النظام المخلوع على الشعب السوري، بحسب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

يعيش منهم حوالي 82 بالمئة في إقليم كردستان العراق، بينهم 34 بالمئة في ستة مخيمات، بينما يعيش من تبقى منهم في مدن جنوب ووسط العراق.

وبحسب الأمم المتحدة، فإن العراق يفتقر إلى إطار قانوني شامل يُنظّم وضع اللاجئين وحمايتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وبالإضافة إلى اللاجئين، فهناك العديد من السوريين ممن سافروا إلى العراق، وخاصة أربيل، بعد العام 2018 تحديداً، في الفترة التي جرت فيها سابقاً تسويات مع نظام الأسد المخلوع، والتي تبعتها حملات اعتقال واسعة بين الشبان في مختلف المحافظات السورية من أجل الخدمة العسكرية الإلزامية آنذاك، كما غادر العديد من السوريين إلى العراق باحثين عن عمل بعد أن تردت الأوضاع الاقتصادية في سوريا إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة العقوبات التي كانت مفروضة على سوريا، وعلى رأسها قانون قيصر.

بعد تحرير سوريا قبل أكثر من عام، وتشكيل حكومة والبدء بالتغييرات التدريجية نحو الأفضل، عاد الآلاف من السوريين من العراق ومن دول الجوار والدول الغربية، إلا أنه لا يزال هناك الآلاف ممن لم يعودوا حتى الآن لأسباب مختلفة ترتبط بالعمل وبدراسة أبنائهم، وأيضاً ينتظر البعض تحسناً إضافياً بهدف العثور على عمل لائق في سوريا.

اعتقالات تعسفية

كان سقوط نظام الأسد المخلوع في سوريا ضربة كبيرة تلقتها إيران التي لطالما اعتبرت سوريا جزءاً منها وممراً لنقل السلاح إلى ميليشيا «حزب الله» اللبناني وغيره.

وهذا السقوط أدى إلى امتعاض بعض القوى السياسية والعسكرية العراقية الموالية لإيران، وبالتالي انعكس على التعامل مع السوريين، خاصة معارضي نظام الأسد المخلوع، أو من غادروا سوريا لأسباب أمنية وحتى معيشية.

التضييق على السوريين بدأ منذ ذلك الوقت، وتُرجم على الأرض بالملاحقات في أماكن العمل تحت ذريعة العمل من دون تراخيص، وجرت العديد من عمليات التوقيف ثم الترحيل إلى سوريا، إلا أن أبرز الاعتقالات تجري في العراق بحق سوريين يساندون الدولة الجديدة، وهؤلاء يتعرضون لمختلف أنواع الإهانة قبل أن يتم تحويلهم للقضاء العراقي الذي يصدر أحكاماً جائرة بحقهم لا ترتبط بحقيقة ما يجري، ما يدفع للقول: إنها أحكام سياسية وليست قانونية.

محمد فايز مازن، شاب سوري يقيم في مدينة النجف جنوب العراق ويعمل فيها، اعتُقل بتاريخ 4 آذار 2025، بعد العثور في هاتفه على منشور ينعى فيه عدداً من شهداء الثورة السورية، مثل: عبد الباسط الساروت، وقاسم الجاموس المعروف بـ«أبو وطن»، واحتواء هاتفه النقال على مقاطع فيديو لهم تتضمن أناشيد لـ«الجيش الحر»، والإساءة لرموز—بحسب الادعاء في العراق وفي «لبنان»، أي حزب الله اللبناني— ودعم مجموعات مسلحة في سوريا، والعديد من التهم.

وبناء على هذه التهم، قامت محكمة جنايات النجف، وبموجب قانون مكافحة الإرهاب، بالحكم على الشاب السوري بالسجن لمدة 15 عاماً، قضى منها ما يقارب العام الواحد، ولا يزال هناك 14 عاماً من المفترض أن يقضيها في السجون العراقية.

التهم الموجهة لمازن من الواضح أنه تمت المبالغة فيها بشكل كبير، ويمكن لأي خبير قانوني أن يلاحظ ذلك، خاصة وجود نقاط متناقضة في لوائح الاتهام، والتي يُرى أنها مبالغ فيها للوصول إلى إنزال أقصى العقوبات؛ حيث تنص لائحة الاتهام على أن الجاموس هو أحد أفراد تنظيم «داعش»، في حين إنه لا يرتبط بأي تنظيمات أو جماعات إرهابية.

إنقاذ الحكومة السورية لأحد المحكومين بالإعدام يؤكد قدرتها على التدخل لكنه يفتح سؤالاً ملحاً حول مصير بقية المعتقلين

الحكومة أنقذت محكوماً بالإعدام.. ماذا عن البقية؟

في آذار الماضي، اعتقلت السلطات العراقية في مدينة النجف جنوب البلاد كلاً من الشقيقين: فؤاد سليمان عنقا، ومحمد سليمان عنقا؛ حيث تم ترحيل فؤاد إلى سوريا واعتقال محمد.

وذكر خلال التحقيقات أنه عُثر خلال تفتيش هاتفه على صورة للرئيس أحمد الشرع، ونشره على صفحته الشخصية في «فيسبوك» مقطع فيديو يظهر فيه اعتقال أحد عناصر ميليشيا «النجباء» العراقية في سوريا من مقاتلين من «الجيش السوري الحر»، بحسب الادعاء العراقي.

أيضاً اعتقلت السلطات العراقية في النجف كلاً من عمر هرموش ومحمد خورشيد، وتم إصدار أحكام سجن تصل إلى 15 عاماً بحق كلّ منهما.



قضايا المعتقلين السوريين في العراق تكشف تسييس القضاء واستخدام قوانين مكافحة الإرهاب لمعاقبة آراء سياسية لا جرائم جنائية

أما محمد عنقا، البالغ من العمر 22 عاماً، فبتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أصدرت محكمة جنايات النجف في جمهورية العراق حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت بحقه.

ونقلت جهات إعلامية آنذاك عن مصادر حقوقية وشهادات من ذويه أنه تعرض المذكور أثناء التحقيق لتعذيب شديد وصعق كهربائي، وأُجبر على توقيع اعترافات لا يعلم محتواها ومن دون حضور محام، ثم أُحيلت قضيته إلى المحكمة بتهم «الإرهاب» استناداً إلى قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، ليُحكم عليه بالإعدام.

الحكم جاء بناء على المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب العراقي، المعروف بـ«القانون رقم 13»، حيث تنص المادة على: «العمل بالعنف والتهديد لإثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي، وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً للتحريض أو التمويل».

الحكم بالإعدام أثار موجة كبيرة من التضامن مع محمد عنقا من السوريين، ما دفع لنشوء حملات إعلامية لمساندته ومطالبة الحكومة السورية بالتدخل لإنقاذه من تنفيذ حكم الإعدام.

ومن جهتها بدأت الحكومة السورية بمتابعة مباشرة للقضية من قبل وزارة الخارجية.

وفي نهاية شهر كانون الثاني الماضي، تمكنت الحكومة السورية من استعادة الشاب عنقا وتخليصه من حكم الإعدام شنقاً حتى الموت في العراق، وتم نقله بطائرة خاصة من العراق إلى دمشق، بعد أن تمت تبرئته من التهم المنسوبة إليه، بعد أن كان قد أدلى باعترافات نتيجة التعذيب من الأجهزة الأمنية، إلا أنه، ورغم تمكن الحكومة من إنقاذ عنقا، لا يزال هناك العديد من الشبان السوريين المعتقلين في العراق؛ منهم من صدرت أحكام جائرة بحقهم، ومنهم من لا يزال يخضع للمحاكمات.

الحكومة السورية تقف اليوم أمام مسؤولياتها تجاه مواطنيها، سواء اللاجئين أو المغتربين، ممن يتعرضون لمشاكل قانونية، خاصة تلك التي تُبنى الاتهامات فيها على مواضيع سياسية وبعيدة عن أي جرائم جنائية ترتبط بقانون الدولة المضيفة، الذي هو من شأن تلك الدولة.

ويأمل السوريون اليوم من حكومتهم متابعة الأوضاع القانونية للشبان المعتقلين في العراق والعمل على تخليصهم من الأحكام الجائرة.

وفي هذا الصدد، ذكر مصدر في وزارة الخارجية السورية، لصحيفة «الثورة السورية»، أن الوزارة تتابع جميع القضايا الخارجية بما يخص السوريين عموماً، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين محمد طه الأحمد، قال في تصريحات صحفية: «نتابع ببالغ الاهتمام أوضاع المواطنين السوريين في جمهورية مصر العربية الشقيقة ومنذ مطلع العام أجرينا لقاءات مكثفة مع الجانب المصري لتنسيق الجهود وتذليل العقبات التي تواجه أهلنا هنالك».

وتابع الأحمد: «وجهنا سفارتنا في القاهرة إلى تقديم أقصى المساعدة القنصلية والقانونية الممكنة كما تقدمنا للجانب المصري بمقترحات فنية متكاملة تهدف إلى تسهيل إجراءات الإقامة على السوريين المقيمين في مصر، حقوق السوريين وحماية مصالحهم في الاغتراب ستبقى دائماً على رأس أولويات عملنا الدبلوماسي».

الصين على خط «إعمار سوريا»..

تعزيز الحضور وتفعيل الدور ضمن لعبة التوازنات

الثورة السورية - فؤاد الوادي:

أعلنت مجموعة GCI، التي تضم 25 شركة صينية متخصصة في مجالات متعددة، افتتاح مركز لوجستي وإداري وإقليمي في منطقة شتورا بالبقاع اللبناني، تمهيداً للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار في سوريا.

وتحمل هذه الخطوة الصينية دلالات اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية، تعكس رؤية بكين في لعب دور مؤثر في الساحة السورية، يعيدها إلى لعبة التوازنات بمقابل قوى كبرى، بينها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

وتمتلك الصين موارد ومصادر حيوية واقتصادية ضخمة، تمكّنها من خوض غمار المنافسة تارة، والتفوق تارة أخرى، وتجعل منها قوة محورية لا يمكن تجاهلها في الحسابات الاستراتيجية العالمية؛ لذلك بات حضورها على الساحة السورية يتجاوز الحاجة إلى الضرورة الاستراتيجية ضمن مسار ترتيب العلاقات والتوازنات الدولية.



افتتاح مركز GCI في شتورا يعكس توجهاً صينياً جاداً للانخراط في إعادة إعمار سوريا وإعادة تثبيت حضور بكين في توازنات الشرق الأوسط

مسار إيجابي للتعاون

وبالرغم من التقدم البطيء في العلاقات السورية الصينية، إلا أن البلدين يدركان تماماً أهمية التقارب بينهما، نظراً لترابط وتشابك المصالح والأهداف الجيوسياسية والاقتصادية، وهذا ما يجعل من هذه الخطوة امتداداً لمسار إيجابي للتعاون الاقتصادي، كمقدمة لاختبارات وتحديات سياسية تواجه بكين كطرف يحاول العودة إلى المنطقة عبر النافذة الاقتصادية.

ويؤكد باحثون سياسيون واقتصاديون أن الصين تحاول العودة السريعة إلى الساحة السورية، حتى لا تفقد دورها وتأثيرها الجيوستراتيجي في المنطقة كطرف فاعل ومؤثر في السياسات العالمية، لا سيما في ظل حالة التنافس والصراع القائمة بينها وبين الولايات المتحدة التي أصبحت، بعد سقوط النظام المخلوع، حليفة لسوريا وشريكة لها في مكافحة الإرهاب، فالحضور الاقتصادي الصيني يساهم في رسم مسارات جديدة، ويرسي حالة من الاستقرار والأمن في سوريا خاصة، والمنطقة بشكل عام، لأنه يعيد تشكيل خارطة التوازنات ويفتح الباب أمام تعدد الخيارات والقرارات السياسية التي لن تكون مرتبطة بطرف واحد.

تتعامل بكين مع الملف السوري من منظور براغماتي يوازن بين فرص الانخراط الاقتصادي ومخاطر التحولات الإقليمية والدولية، وهذا يندرج في إطار السياسة الخارجية الصينية التي تفضل «الحضور الاقتصادي الهادئ» بعيداً عن ضجيج وصخب السياسة، عبر بناء شراكات اقتصادية طويلة المدى مع الحد الأدنى من الالتزامات السياسية المكلفة.

الصين تتعامل مع الملف السوري ببراغماتية اقتصادية تفضل الحضور الهادئ وبناء شراكات طويلة الأمد بعيداً عن صراعات المحاور

وهذه المقاربة الصينية أثبتت فعاليتها في دول كثيرة، لأنها تهدف إلى تقليص المخاطر وحماية رأس المال السياسي والاقتصادي من الانجرار إلى صراعات المحاور والمشاريع الدولية، وبالمقابل تسعى دمشق إلى بناء شبكة تحالفات وتوازنات، حتى لا تكون محكومة بخيارات أو قرارات محددة وباتجاه واحد لا يخدم مصالحها الوطنية والعربية، خصوصاً أن الصين أظهرت دعماً سياسياً معلناً لسوريا الجديدة، وأدانت الاعتداءات والتوغلات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية.

قيمة اقتصادية ذات أولوية

ضمن هذا الإطار تسعى الصين إلى تعزيز حضورها في سوريا انطلاقاً من مكانتها وموقعها ودورها وأهميتها الاستراتيجية؛ لذلك تطمح إلى توسيع مشاريعها الاقتصادية في منطقة تتنافس فيها قوى كبرى، بما يتيح لها موازنة النفوذ الإقليمي ويضمن لها عدم الخروج من أهم موقع جغرافي يربط جنوب وشرق العالم بشماله وغربه بالقرب من مسار «الحزام والطريق»، وهو ما يتقاطع مع رؤية دمشق التي ترى أن العلاقة مع بكين تحمل قيمة اقتصادية ذات أولوية في هذه المرحلة الانتقالية، إذ يمكن أن توفّر لبنات أساسية لإعادة الإعمار من خلال الاستثمارات والتمويل.

وكانت العلاقات السورية الصينية قد بدأت بالعودة إلى مسارها الصحيح مع زيارة وزير الخارجية أسعد الشيباني إلى العاصمة الصينية بكين في 17 تشرين الثاني الماضي، حيث شكلت تلك الزيارة بداية مرحلة جديدة في العلاقات «السورية-الصينية»، عنوانها الأبرز تثبيت الشراكة السياسية ودعم المسار التنموي وإعادة الإعمار، مع استمرار تباين الروايات بشأن بعض الملفات الحساسة التي تبقى بين ما تتداوله وكالات الأنباء وما تعلنه المصادر الرسمية.

وعقد الشيباني خلال الزيارة جلسة مباحثات رسمية مع نظيره الصيني وانغ يي، تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين سوريا والصين، وإعادة تنشيط مسارات التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين.

وعلقت وزارة الخارجية الصينية على الزيارة بالقول: «إن المحادثات ركزت على إعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي بعد السنوات الماضية، وتوسيع مجالات التعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار والبنى التحتية، بما ينسجم مع مصالح البلدين، مع التأكيد على دعم بكين لـ«سيادة سوريا ووحدة أراضيها».

وتضمن جدول أعمال الزيارة بحث فرص المشاركة الصينية في مشاريع إعادة الإعمار، ورفع مستوى التبادل التجاري، ومناقشة إمكان إدماج مزيد من المشاريع السورية ضمن المبادرات الاقتصادية الصينية الأوسع نطاقاً، إلى جانب بحث مستجدات الأوضاع الإقليمية ذات الصلة بالملف السوري.

وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك عن وزارتي الخارجية السورية والصينية، أكد فيه الجانبان على عمق علاقات الصداقة التاريخية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية، والتمسك المتبادل باحترام سيادة الدولتين ووحدة أراضيهما ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، كما شدد البيان على تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والتنمية وإعادة الإعمار وتحسين الواقع المعيشي في سوريا، إلى جانب التنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتعاون داخل المحافل الدولية.

وجددت سوريا، وفق البيان، التزامها الثابت بمبدأ «الصين الواحدة» واعترافها بحكومة جمهورية الصين الشعبية ممثلاً شرعياً وحيداً للصين، وبأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، كما عبّرت دمشق عن دعمها للمبادرات العالمية التي طرحتها الصين، بما فيها «مبادرة الحزام والطريق»، وتعهدت بعدم السماح باستخدام الأراضي السورية للإضرار بأمن الصين ومصالحها.

من جهتها أكدت الصين في البيان احترامها الكامل لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، واعتبرت أن الجولان أرض سورية محتلة، مجددة دعمها للمسار التنموي الوطني في سوريا، واتفاق الجانبين على مواصلة الحوار والعمل المشترك لتحويل ما تم التوافق عليه إلى برامج ومشروعات عملية تخدم مصالح الشعبين الصديقين.

الانخراط في عملية الإعمار

وكانت مجموعة GCI الصينية قد أعلنت افتتاح مركز لوجستي وإداري وإقليمي في منطقة شتورا بالبقاع اللبناني، تمهيداً للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار في سوريا.

ولفتت المجموعة في مؤتمر صحفي عقدته في مركز الشركة، ونقلته وكالة الأنباء اللبنانية، إلى أن اختيار شتورا مقراً للمجموعة هو بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقربها من العاصمة دمشق التي تبعد نحو 50 كيلومتراً فقط، ما يجعلها نقطة ارتكاز مثالية لإدارة العمليات والمشاريع المستقبلية في سوريا والمنطقة.

وأكد الرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات والتنمية، وائل ياسين، أن اختيار لبنان كمركز إقليمي للمجموعة في الشرق الأوسط وإفريقيا نابع من الإيمان بلبنان ودوره المحوري، وبقدرة هذا البلد على النهوض من أزماته متى توفرت له الفرص والإمكانات.

العلاقة السورية الصينية تحمل قيمة اقتصادية ذات أولوية وتشكل رافعة محتملة لإعادة الإعمار عبر الاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا

وأشار ياسين إلى أن المجموعة لا تعمل بمنطق المساعدات أو السياسات الريعية، بل تسعى إلى وضع المجتمعات على سكة الإنتاج وتمكينها من التعافي من البطالة والفقر، عبر مشاريع تنموية مستدامة تحول المجتمعات من مستهلكة إلى منتجة، كما استعرض ياسين دور كل شركة ضمن المجموعة في دعم التنمية الاقتصادية، من شركات متخصصة بمشاريع البنى التحتية إلى شركات معنية بخطوط الإنتاج، وشركات التطوير الزراعي، وشركات لها علاقة بالذكاء الاصطناعي والبرامج المتطورة في إدارة الأسواق التجارية وغيرها، مؤكداً أن كل هذه الشركات الصينية المنضوية في GCI سيكون لها دور في عملية إعادة إعمار سوريا خلال المرحلة المقبلة.

ورأى الرئيس التنفيذي لمجموعة GCI أن التوجه الصيني نحو سوريا بات واضحاً، ولا سيما بعد أن بادرت الحكومة السورية الجديدة إلى تحرك دبلوماسي لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الصين، والتي ترجمت بزيارة وزير الخارجية السوري أسعد حسن الشيباني إلى بكين، وما نتج عنها من تفاهمات واتفاقات ومشاريع قيد الإعداد، تهدف إلى تشجيع الشركات الصينية على الانخراط في عملية إعادة الإعمار.

وكان مجلس الأعمال السوري الصيني وقع مطلع العام الجاري مع مجموعة «سوغولاند» (Suzhou Land Group) الصينية الرائدة في إدارة المدن الصناعية الذكية، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون الصناعي ونقل التجارب الدولية المتقدمة إلى سوريا.

وفي أيار من العام الماضي وقعت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية السورية مذكرة تفاهم مع شركة صينية لاستثمار مناطق حرة بمساحة تتجاوز المليون متر مربع.

وأفادت الهيئة في ذلك الوقت بأنها وقّعت مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة Fidi Contracting الصينية، تقضي بمنح الشركة حق استثمار كامل المنطقة الحرة في حسياء بمحافظة حمص، بمساحة تُقدّر بنحو 850 ألف متر مربع، بهدف إنشاء منطقة صناعية متكاملة تحتوي على مصانع متخصصة ومنشآت إنتاجية، كما شملت مذكرة التفاهم أيضاً منح الشركة الصينية حق استثمار 300 ألف متر مربع من المنطقة الحرة في عدرا بمحافظة ريف دمشق، لترسيخ مشاريع تجارية وخدمية تواكب متطلبات السوق المحلية والإقليمية.

وبحسب هيئة المنافذ البرية والبحرية فقد بلغت مدة العقد عشرين عاماً، على أن تلتزم الشركة المستثمرة بتنفيذ مراحل المشروع وفق جدول زمني محدد، بما يضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية وتعزيز دور المناطق الحرة كمحرك للتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واعتبرت الهيئة أن هذه الخطوة «تعد جزءاً من سياسة الهيئة في إعادة تنشيط المناطق الحرة السورية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لا سيما من الدول الصديقة، بما يُسهم في خلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، ورفع حجم التبادل التجاري عبر المنافذ البرية والبحرية».

ورأت أن هذه الاستثمارات «ستسهم في تحسين البنية التحتية للمناطق الحرة وتوسيع أنشطتها الصناعية والتجارية، بما يعزز من مكانة سوريا كمركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجستية».



الحضور الاقتصادي الصيني يمنح دمشق هامشاً أوسع في بناء شبكة توازنات ويكسر الارتهان لخيارات أحادية في مرحلة إعادة الإعمار

انتخابات مرتقبة في الحسكة والرقة..

آليــة مركـزة للتمثيـل المجتمـعي

الثورة السورية - نيفين أحمد:

توحي التصريحات الحكومية الأخيرة بقرب انخراط محافظتي الرقة والحسكة في العملية الانتخابية لمجلس الشعب السوري، وسط مؤشرات إلى إمكانية استكمال المقاعد الشاغرة عبر انتخابات جديدة، أو عبر توسيع عدد المقاعد البرلمانية، أو من خلال الاستفادة من مقاعد «ثلث الرئيس» بهدف تحقيق تمثيل متوازن يعكس التنوع السكاني في المحافظتين.

وكان الرئيس السوري أحمد الشرع قد أكد، في تصريحات سابقة خلال العمليات العسكرية ضد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، أن محافظات دير الزور والرقة والحسكة باتت أمام فرصة مهيأة للانخراط في انتخابات مجلس الشعب والمشاركة في التمثيل النيابي كما باقي المحافظات السورية.

وتأتي هذه التطورات في وقت تتجه فيه الأنظار نحو استكمال الخارطة التشريعية السورية، بعد مرحلة سياسية وأمنية مفصلية شهدتها منطقة شمال شرق سوريا، خصوصاً عقب اتفاق 18 كانون الثاني 2026 الذي أسهم في إعادة ترتيب المشهد الميداني والإداري ومهّد الطريق أمام اندماج المنطقة ضمن مؤسسات الدولة السورية، بما يفتح الباب أمام إعادة تفعيل المسارات السياسية والدستورية.

وتكتسب الانتخابات المرتقبة في الرقة والحسكة أهمية خاصة، كونها لا تمثل مجرد استكمال تقني لمقاعد برلمانية شاغرة، بل تحمل دلالات سياسية واجتماعية باعتبارها خطوة عملية نحو تعزيز الاستقرار وترسيخ المشاركة الوطنية الجامعة ضمن مرحلة انتقالية تسعى إلى توسيع قاعدة التمثيل وإعادة توحيد **المؤسسات بعد سنوات من الانقسام.**

آلية الانتخابات..
مقاعد محفوظة منذ 2025

في صيف عام 2025، ومع انطلاق أول انتخابات برلمانية بعد التغيير السياسي في سوريا، اتخذت اللجنة العليا للانتخابات قراراً بإرجاء العملية الانتخابية في محافظات السويداء والحسكة والرقة، مرجعة ذلك إلى «التحديات الأمنية» وضرورة ضمان «التمثيل العادل»، مؤكدة حينها أن المقاعد المخصصة لهذه المحافظات ستبقى محفوظة إلى حين توفر البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات.

وبحسب قرار توزيع المقاعد في ذلك الوقت، تم تخصيص 10 مقاعد لمحافظة الحسكة و6 مقاعد لمحافظة الرقة.

وشهدت بعض المناطق انتخابات جزئية في تشرين الأول/أكتوبر 2025، حيث انتخبت مدينة رأس العين ممثلاً واحداً عن محافظة الحسكة، فيما حصلت مدينة تل أبيض على مقعدين من حصة الرقة، ليتبقى بذلك 9 مقاعد شاغرة في الحسكة و4 مقاعد شاغرة في الرقة بانتظار استكمال التمثيل النيابي.

استكمال التمثيل النيابي في الجزيرة السورية مرتبط بالاستقرار الأمني وتقدم مسارات الاندماج السياسي وتحديث البيئة الانتخابية بما يعزز الثقة

من المتوقع أن تعتمد العملية الانتخابية المقبلة في الرقة والحسكة على المرونة التي تتيحها المادة 51 من النظام الانتخابي المؤقت الصادر بموجب المرسوم رقم 143 لعام 2025، والتي تخوّل اللجنة العليا للانتخابات وضع «آليات عمل مرنة ومبتكرة» في الدوائر التي تواجه ظروفاً استثنائية.

ويفتح هذا النص القانوني الباب أمام خيارات إجرائية متعددة تتناسب مع طبيعة المنطقة التي شهدت خلال السنوات الماضية تحديات أمنية وإدارية معقدة، وهو ما يمنح اللجنة العليا مساحة أوسع لتنظيم العملية الانتخابية بطريقة تضمن النزاهة والاستقرار في آن واحد.

ويرى مراقبون أن الآلية الأقرب للتطبيق قد تكون مشابهة للآلية التي اعتمدت في انتخابات المحافظات السابقة، والتي تقوم على تشكيل هيئة ناخبة في كل محافظة تتولى انتخاب العدد المخصص من النواب، مع ترجيح استئناف عمل اللجان المكلفة بالإشراف على الانتخابات لتغطية المناطق الشرقية.

تمثيل يراعي خصوصية
الجزيرة السورية

تُعد مسألة ضمان تمثيل عادل لجميع المكونات العرقية والدينية في الجزيرة السورية، ولاسيما في محافظة الحسكة التي تتميز بتركيبتها السكانية المتنوعة، من أبرز التحديات التي سترافق الاستحقاق الانتخابي المرتقب.

وتضم الحسكة مزيجاً سكانياً من العرب والأكراد والآشوريين والسريان وغيرهم من المكونات، وهو ما يجعل مسألة التوازن النيابي عنصراً أساسياً لضمان نجاح العملية السياسية وتعزيز الثقة بالمرحلة القادمة.

وفي هذا السياق يبرز خياران رئيسان لضمان تمثيل متوازن: الانتخابات المباشرة، باعتبارها المسار الطبيعي الذي يتيح للأحزاب والشخصيات التنافس على المقاعد المخصصة لكل محافظة.

والاستفادة من مقاعد «ثلث الرئيس»، وهي الحصة الدستورية التي تمنح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الشعب (70 عضواً من أصل 210)، بما يتيح ضمان تمثيل الكفاءات والنساء والأقليات أو الفئات التي قد لا تحظى بفرص كافية ضمن المسار الانتخابي التقليدي.

وفي هذا الإطار، أشار المحلل السياسي فراس علاوي، في تصريح لـ«الثورة السورية»، إلى أهمية خيار «ثلث الرئيس»، مؤكداً أن هذه المقاعد قد تسهم في «إعطاء ضمان تنوع أكثر» وتحقيق «نوع من الموازنة في المقاعد التي سيمنحها الرئيس الشرع من حيث الكفاءات والنساء والتنوع الموجود، خاصة في محافظة الحسكة».

وأضاف علاوي أن مقاعد الثلث يمكن أن تلعب دوراً في تحقيق توازن بين القوى المجتمعية والمكونات العددية، خصوصاً في مرحلة ما بعد انتهاء الدور العسكري والسياسي لـ«قسد».

الانتخابات كخطوة
لتعزيز الاندماج الوطني

تأتي هذه الانتخابات المرتقبة في ظل متغيرات سياسية وميدانية بارزة، أبرزها اتفاق 18 كانون الثاني 2026 الذي نص على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة لـ«قسد» ضمن هياكل الدولة السورية، وهو ما اعتُبر تحولاً مهماً في مسار استعادة الدولة حضورها الكامل في المنطقة الشرقية.

وفي تقييمه للمشهد الحالي، أوضح علاوي أن محافظة دير الزور تُعد «الأكثر مرونة من ناحية اندماجها في الدولة»، نظراً لأن أجزاء واسعة منها كانت تحت سيطرة الحكومة خلال مراحل سابقة، مستبعداً إعادة الانتخابات فيها ومرجحاً أن يشهد تمثيلها النيابي زيادة بمقعد أو مقعدين، أما بالنسبة للرقة والحسكة، فيعتقد علاوي أن المحافظتين ستشهدان انتخابات مشابهة لباقي المحافظات بعد فترة وجيزة من استقرار الأوضاع الأمنية والإدارية، مشيراً إلى أن قبول المكونات المحلية للانخراط في العملية الانتخابية مع ضمان تمثيلها سيقود إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وأضاف أن «شعور المواطنين بوجود تمثيل حقيقي لهم تحت قبة البرلمان سيمنح العملية السياسية زخماً إضافياً ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة»،

ورغم المؤشرات الإيجابية التي ترافق الحديث عن الانتخابات، يرى مراقبون أن نجاح هذا الاستحقاق يتطلب معالجة عدد من الملفات التنظيمية المرتبطة بطبيعة المرحلة، وفي مقدمتها تحديث السجل الانتخابي، وضمان عودة انتظام المؤسسات الخدمية والإدارية، وتحديد مراكز الاقتراع، إضافة إلى إعادة ترتيب البيئة المحلية بما يضمن مشاركة جميع المناطق بشكل متوازن، كما أن ضمان تمثيل جميع المكونات وتوفير مناخ انتخابي مستقر سيبقيان عاملاً حاسماً في نجاح الانتخابات وإخراجها بصورة تعكس جدية الدولة في استكمال العملية السياسية بشكل شامل.

ويمثل استكمال العملية الانتخابية في محافظتي الرقة والحسكة خطوة مهمة على طريق ترسيخ الاستقرار وإعادة توحيد البلاد ضمن مؤسسات وطنية جامعة، كما يعكس توجهاً رسمياً لتعزيز المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة التمثيل النيابي، بما يضمن شمول جميع المحافظات السورية من دون استثناء، ما سبب تأخر الإعلان عن ثلث الأعضاء بمجلس الشعب الجديد؟

خلال الفترة الماضية تضاربت التفسيرات حول أسباب تأخير إعلان تشكيل مجلس الشعب، مع اتفاق على أهمية الإسراع في إنجاز هذا الاستحقاق الأساسي للمرحلة الانتقالية.

ومع دخول العام الجديد تتجه الأنظار إلى استكمال بنائه كونه يعد أهم ركائز الدولة الجديدة، فبعد الانتخابات التي جرت في تشرين الأول الماضي، والتي أفرزت ثلثي أعضاء المجلس، يترقب المشهد السياسي والاجتماعي الإعلان عن الثلث المتبقي الذي يتم تعيينه بمرسوم رئاسي.

هذا الترقب الذي قد يصفه البعض بـ«التأخير» يبدو عند قراءته بعمق أنه ليس تعثراً، بل هو عملية «ضبط» دقيقة لمسار السلطة التشريعية تهدف إلى بناء مؤسسة قوية ومتكاملة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة بفعالية واقتدار.

إن فهم أبعاد هذا التأني يتطلب تجاوز النظرة السطحية للأحداث والغوص في فلسفة بناء الدولة التي تتبناها القيادة السورية، والتي ترتكز على التكامل بين المؤسسات، وتحقيق التمثيل العادل، وخدمة المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار.

في عالم السياسة غالباً ما يكون التسرع مرادفاً للخطأ، بينما يعكس التأني حرصاً على الجودة والدقة..هذا المبدأ يبدو جلياً في عملية استكمال تشكيل مجلس الشعب، فصلاحية تعيين ثلث الأعضاء ليست مجرد إجراء شكلي لملء المقاعد الشاغرة، بل هي أداة استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن دقيق داخل السلطة التشريعية، وفرصة لرفد المجلس بكفاءات وطنية وخبرات تخصصية قد لا تجد طريقها دائماً عبر الصناديق الانتخابية.

هذا التأخير المنهجي هو في جوهره عملية «فلترة» إيجابية تهدف إلى دراسة مخرجات العملية الانتخابية بعناية وتحديد الثغرات التي تحتاج إلى سد، سواء على مستوى التمثيل الجغرافي أو التنوع الاجتماعي أو الخبرات النوعية في مجالات حيوية كالاقتصاد والقانون والعلاقات الدولية والتكنولوجيا.

وبناء مجلس شعب قادر على صياغة مستقبل سوريا يتطلب اختيار مشرعين يمتلكون الرؤية والخبرة، وهذا لا يمكن أن يتم بقرار متسرع. إنه استثمار في جودة التشريع وضمانة بأن المجلس القادم سيكون «مجلس خبراء» بقدر ما هو «مجلس ممثلين».

وفي السياق أوضح أحمد قربي، عضو لجنة صياغة الإعلان الدستوري، أن ازدحام جدول أعمال الحكومة، ولاسيما مؤسسة الرئاسة، بالإضافة إلى تعقيدات الوضع الأمني، هي أسباب تأخر تشكيل البرلمان الانتقالي.

وأضاف أنه لم يتم تحديد جدول زمني واضح، ما يطيل أمد الانتظار.

وأشار قربي إلى أن الإعلان الدستوري يشدد على الشمول والكفاءة في اختيار أعضاء البرلمان، وأن التعيينات ستعالج النقص الناتج عن التمثيل غير المتوازن في الانتخابات، سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو تمثيل النقابات أو غياب الكفاءات الاقتصادية والقانونية.

وأكد أن البرلمان الانتقالي سيمارس صلاحيات تشريعية محدودة تشمل إقرار القوانين من دون مساءلة الحكومة، موضحاً أن القوانين تمر بأربع مراحل (الإعداد، المناقشة، الإقرار، الإصدار)، مع احتفاظ الرئاسة بحق الإصدار والاعتراض، مع إلزام البرلمان بإقراره إذا أعيد بأغلبية الثلثين.

تمثيل الكل تحت قبة البرلمان

تعتبر سوريا مجموعة متنوعة اجتماعياً وثقافياً ودينياً، وأي مؤسسة تمثيلية يجب أن تكون مرآة لهذا التنوع.

وتبرز الأهمية القصوى لثلث الأعضاء المعينين كآلية لضمان «تمثيل الكل»، فبينما تعكس الانتخابات إرادة الناخبين في دوائرهم، يأتي التعيين ليكمل الصورة ويضمن عدم إغفال أي مكون من مكونات المجتمع السوري.

هذه العملية تتيح فرصة لتعزيز حضور فئات حيوية قد لا يكون تمثيلها الانتخابي كافياً، وعلى رأسها المرأة السورية التي أثبتت جدارتها في أصعب الظروف، والشباب الذين يمثلون طاقة المستقبل، بالإضافة إلى الأقليات الدينية والعرقية التي تشكل جزءاً أصيلاً من النسيج الوطني، كما يتيح التعيين فرصة لضم شخصيات وطنية من ذوي الخبرة والكفاءة من مختلف التخصصات المهنية (أطباء، مهندسون، أكاديميون، قانونيون)، والذين قد لا يمتلكون الأدوات التقليدية لخوض المعارك الانتخابية، لكن وجودهم تحت قبة البرلمان ضروري لإثراء النقاش التشريعي وتقديم حلول عملية ومبتكرة.

إن الهدف ليس مجرد تحقيق توازن عددي، بل بناء «عقل جماعي» داخل المجلس يجمع بين الحكمة السياسية والخبرة الفنية، وبين الإرادة الشعبية والرؤية الاستراتيجية للدولة.

ووفق خبير في القانون الدولي، فإن هذا التأخير المتعلق بما يقوم به السيد رئيس الجمهورية من تعيين ثلث أعضاء المجلس قد لا يكون مؤشراً على تعثر السلطات بتعيين هذا الثلث بقدر ما يكون حرصها وحرص الجهات المعنية على أن يكون هناك تمثيل حقيقي لجميع المناطق على امتداد الجغرافية السورية، كما يؤكد حرص الجهات المعنية الالتزام بالمعايير الدستورية، موضحاً أن هذا التعيين بهذه النسبة جاء ليعالج الاختلالات التي أفرزتها صناديق الاقتراع، ولاسيما في ثلاثة مواضع أساسية: أن يكون هناك تمثيل نسائي وتنوع مجتمعي، وأن يكون هناك ضابط للتنوع المجتمعي بمختلف النواحي.

وأضاف أن هناك موضوع الاختصاص، إذ إن صناديق الاقتراع لا تلبي الحاجة الماسة للمجلس التشريعي في ضبط التوازن بين التمثيل والتنوع المجتمعي وموضوع الاختصاص.

ويرى الخبير أن التأخير في تشكيل الثلث جاء على خلفية محاولة إيجاد تسويات متعددة في السياق السوري، ولاسيما في موضوع الاتفاق مع «قسد» في مناطق الجزيرة السورية، وملف الساحل وأيضاً ملف محافظة السويداء.

والحكومة الجديدة تحاول في هذا التمثيل أن يكون هناك ضمان تمثيل حقيقي للجميع تحت قبة البرلمان رغم تعقيد المشهد السياسي والأمني، إذ يجب أن ندرس الآثار التي يمكن أن يخلقها موضوع التأخر في تشكيل مجلس تشريعي، ولاسيما أننا اليوم أمام فراغ تشريعي لمدة ثلاثة عشر شهراً لا توجد خلاله أي سلطة تشريعية تتولى مهمة إصدار القوانين والتشريعات في الدولة. وعلى الرغم من أن السيد رئيس الجمهورية يصدر التشريعات، إلا أن هناك تشريعات وقوانين ضرورية، وعلى رأسها ملف العدالة الانتقالية الذي يتعقد، وذلك بسبب التأخر في إصدار هذا القانون، لتبدأ العدالة الانتقالية بدوران عجلتها التي ستسهم بشكل كبير جداً في ضبط الأمن وتقييد حالة الانفلات الأمني التي قد تكون موجودة في بعض المناطق.

ضمن القانون

أثار التأخير مخاوف لدى مراقبين سياسيين من دخول المجلس مرحلة «تجميد عملي» ما يحد من دوره في مراقبة أداء الحكومة ويؤخر جهود العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

ويقول المستشار القانوني علي الحميدي: إن عدم استكمال تشكيل مجلس الشعب حتى الآن يأتي ضمن الإطار الدستوري والقانوني الحالي، مشيراً إلى عدة عوامل أسهمت في هذا التأخير، أهمها حل المشكلات العالقة المتعلقة بالجزيرة السورية ومحافظة السويداء، مدفوعاً برغبة الدولة والقيادة في ضمان تمثيل كافة المناطق تحت قبة البرلمان.

ويؤكد أن هذا النهج يعكس التزاماً بشمولية التمثيل الجغرافي رغم التعقيدات الأمنية والسياسية التي تواجه البلاد في هذه المرحلة.

تأخير إعلان ثلث أعضاء مجلس الشعب عملية ضبط دقيقة تهدف إلى تحقيق تمثيل عادل وسدّ ثغرات أفرزتها الانتخابات

وكان المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، نوار نجمة، قد أشار في تشرين الأول إلى أن تعيينات الرئيس ستساعد في «ترميم السلبيات» مثل ضعف تمثيل النساء وباقي المكونات، لكن عدم صدورها حتى نهاية كانون الأول يثير تساؤلات حول الأولويات التنفيذية.

أسباب أمنية

الباحث في المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، محمد السكري، يرى أن العامل الأمني هو السبب الأبرز وراء هذا التأخير، ويشير إلى أن مصير المفاوضات بين «قسد» ودمشق يشكل أحد أبرز الاستحقاقات القائمة، وأن أي تقدم في هذا الملف قد ينعكس على طبيعة التشكيلة البرلمانية التي سيعلن عنها.

ويضيف السكري أن زيارة الشرع لواشنطن أسهمت في إعادة تقييم المقاربات المتعلقة بالملف الداخلي، بما فيها آلية تشكيل البرلمان، كما أثرت التحركات الرئاسية المتواصلة والأحداث المتلاحقة على سير التحضيرات للجلسة الأولى.

ويؤكد أن الإعلان عن الثلث الرئاسي بات قريباً، وأن التأخير لا يتعلق فقط بالسعي لتحقيق توازنات إثنية وتمثيلية، بل يتصل أيضاً بوجود تحديات أمنية معقدة يعمل على معالجتها بالتوازي.

وفي السياق نفسه، يرجع السياسي السوري أيمن عبد النور التأخير إلى الحاجة إلى دراسة واسعة لأسماء الشخصيات المقترحة للتعيين، ويوضح أن الجهات الرسمية تتلقى لوائح مرشحين من مؤسسات مختلفة، ما يتطلب وقتاً لتدقيقها واستبعاد الأسماء غير المناسبة، سواء تلك المحسوبة على «الفلول» أو شخصيات ذات توجهات انفصالية.

ويشير عبد النور إلى أن المعايير المطلوبة تشمل تمثيل المرأة والأقليات والإثنيات والعشائر بما يضمن توازناً داخل المجلس الجديد.

ويمكن القول: إن عملية استكمال تشكيل مجلس الشعب الجديد هي تجسيد لرؤية استراتيجية عميقة تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وهي عملية بناء دقيقة لمؤسسة ستكون عماد المستقبل التشريعي لسوريا، فمن خلال التأني في الاختيار وضمان التمثيل الشامل والسعي لتحقيق التكامل بين السلطات، ترسم القيادة السورية ملامح دولة قوية ومستقرة يكون فيها مجلس الشعب قاطرة للتنمية والإصلاح ومعبراً حقيقياً عن إرادة وتطلعات الشعب السوري بكل أطيافه.



انتخابات الرقة والحسكة خطوة سياسية لإعادة دمج المنطقة الشرقية وترسيخ المشاركة الوطنية بعد سنوات الانقسام



ثلث الرئيس يشكّل أداة دستورية لضمان التنوع الجغرافي والمجتمعي ورفد البرلمان بكفاءات لا تتيح لها الصناديق الانتخابية الوصول عادة

شراكة سعودية سورية تعيد رسم مسار الاستقرار الإقليمي



د. عبداللطيف بن محمد الحميدان
كاتب ومحلل سياسي
وأمني لشؤون الشرق الأوسط

يعكس توقيع العقود الاستثمارية الاستراتيجية بين شركات سعودية وجهات حكومية سورية تحولاً سياسياً واقتصادياً مدروساً في مقاربة المملكة العربية السعودية للبيئة الإقليمية، وفي إدارتها لمسارات التأثير الناعم طويل المدى في المشرق العربي.

فالزيارة الرسمية التي قادها وزير الاستثمار السعودي إلى دمشق في هذا التوقيت بالذات لا يمكن قراءتها باعتبارها خطوة اقتصادية منفصلة عن السياق الجيوسياسي العام، بل تمثل جزءاً من رؤية شاملة لإعادة بناء شبكات الاستقرار في الإقليم عبر أدوات التنمية والاستثمار وإعادة دمج الاقتصادات المتأثرة بالأزمات في منظومات التعاون الإقليمي.

وإن اختيار قطاعات الطيران والاتصالات والبنية التحتية والمبادرات التنموية يعكس إدراكاً سعودياً عميقاً بأن إعادة تنشيط الدولة السورية اقتصادياً تمر أولاً عبر إعادة ربطها لوجستياً وتقنياً بالمنطقة، ثم عبر استعادة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية وبناء بيئة مؤسسية قادرة على جذب استثمارات لاحقة من أطراف إقليمية ودولية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود المملكة بقيادة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان التي تقوم على إعادة تعريف دور السعودية في الإقليم من دولة تركز على إدارة التوازنات السياسية إلى دولة تصنع التوازنات من خلال التنمية والاستثمار وبناء الاعتماد المتبادل الاقتصادي، فالمقاربة السعودية الجديدة لا تنطلق من منطق المكاسب السريعة أو الصفقات المحدودة، بل من تصور استراتيجي يعتبر أن الاستقرار الإقليمي المستدام لا يمكن تحقيقه من دون إدماج الدول الخارجة من النزاعات في مسارات نمو حقيقية تخلق وظائف، وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتقلص الفراغات التي تستثمرها القوى المتطرفة والشبكات غير النظامية.

ومن هذا المنطلق، يصبح الاستثمار في البنية التحتية والاتصالات والطيران استثماراً في إعادة بناء السيادة الاقتصادية السورية وفي تمكين الدولة من استعادة أدواتها الوظيفية وليس مجرد ضخ رؤوس أموال في مشاريع معزولة.

وفي هذا السياق تتكامل هذه المقاربة مع الجهود التي يقودها رئيس الجمهورية العربية السورية الرئيس أحمد الشرع في إعادة توجيه سياسات الدولة السورية نحو أولوية التعافي الاقتصادي وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية الجاذبة للاستثمار العربي والدولي.

ويبرز تقاطع واضح بين رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان القائمة على صناعة الاستقرار عبر التنمية وبناء شبكات المصالح الاقتصادية الإقليمية، وبين توجهات الرئيس أحمد الشرع الرامية إلى استعادة الدور الاقتصادي للدولة السورية وترسيخ مسار انفتاح عربي متوازن يعيد لسوريا موقعها الطبيعي داخل محيطها العربي.

ويشكل هذا التقاطع بين القيادتين الإطار السياسي العميق الذي يمنح الاتفاقيات الموقعة بعدها الاستراتيجي الحقيقي ويحولها من عقود استثمارية إلى رافعة لإعادة بناء الثقة العربية وإعادة إدماج سوريا في منظومة العمل الاقتصادي الإقليمي.

وعلى المستوى السياسي الأعمق، تمثل هذه الاتفاقيات رسالة إقليمية واضحة بأن المملكة باتت تمارس دوراً محورياً في إعادة صياغة معادلات الانفتاح العربي على سوريا ضمن إطار عربي مستقل يراعي المصالح الجماعية ويقلل من مستويات الارتهان لمحاور خارجية متنافسة على الساحة السورية. فالحضور السعودي في دمشق عبر بوابة الاقتصاد يمنح الرياض موقعاً متقدماً في التأثير على مسار إعادة الإعمار وعلى شكل الشراكات المستقبلية وعلى معايير الحوكمة والاستثمار التي ستُبنى عليها المرحلة القادمة التي تطمئن الدول الأخرى بالاستثمار في سوريا، كما يفتح المجال أمام بلورة نموذج تعاون عربي عربي قادر على خلق بدائل عملية عن مسارات الإعمار المشروطة سياسياً من أطراف دولية مختلفة، وهو ما يعزز هامش القرار الإقليمي المستقل ويعيد التوازن إلى معادلة النفوذ داخل سوريا.

ومن زاوية استراتيجية بعيدة المدى يمكن قراءة هذه الخطوة باعتبارها امتداداً عضوياً لرؤية المملكة 2030 التي لم تعد مشروعاً داخلياً محصوراً داخل الحدود السعودية بل تحولت إلى منصة إقليمية لإعادة هندسة شبكات الاقتصاد والاستثمار في المنطقة، فتمكين الشركات السعودية من التوسع في الأسواق المجاورة وبناء شراكات سيادية وتنموية مع حكومات المنطقة يعزز من مكانة الاقتصاد السعودي كمحرك للنمو الإقليمي ويربط الاستقرار الاقتصادي لدول الجوار بدرجة أعلى من التكامل مع السوق السعودية ومع منظومة المشاريع العابرة للحدود.

وفي الحالة السورية تحديداً، فإن إعادة إدخالها في مسارات التنمية عبر شراكات سعودية منظمة يسهم في تقليص مخاطر عودة عدم الاستقرار ويمنح المملكة أدوات تأثير ناعمة طويلة الأجل تتجاوز الحسابات الدبلوماسية التقليدية نحو صناعة واقع اقتصادي جديد يكون أكثر قابلية للاستدامة وأكثر انسجاماً مع مشروع نهضة عربية تقوده الرياض برؤية سياسية هادئة وعميقة تعيد ترتيب الأولويات من منطق الصراع إلى منطق البناء لمصلحة دول المنطقة وشعوبها.

النفط السوري.. فجر أخضر لمستقبل أكثر ازدهاراً



نزار العلي
إعلامي وكاتب صحفي

من قلب التحديات الجسام، ومن بين ركام سنوات عجاف أثقلت كاهل الوطن والإنسان، تنهض سوريا اليوم بروح متجددة وإرادة صلبة لتكتب فصلاً جديداً في تاريخها العريق، فصلاً عنوانه استعادة السيادة وبناء الدولة والاعتماد على الذات.

ومع سيطرة الحكومة السورية على مناطق الجزيرة السورية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، ولاسيما الرقة ودير الزور والحسكة والقامشلي وعين العرب، تتجسد ملامح «سوريا الجديدة» كحقيقة واقعية، لا كشعار سياسي، بل كمشروع وطني متكامل يهدف للاكتفاء الذاتي والنهوض الشامل.

هذه السيطرة خطوة حاسمة نحو استعادة الموارد الحيوية، وتؤكد عزم الدولة على استعادة سيادتها ومقدراتها الوطنية، ما يفتح آفاقاً واسعة للتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي المنشود في كافة المجالات.

إن استعادة حقول النفط والغاز تشكل تحولاً استراتيجياً بالغ الأهمية في مسار الدولة السورية، لما لهذا القطاع من دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني، وتأمين مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع والمرافق، وتعزيز الاستقرار المعيشي، فالثروة النفطية، التي عانت لسنوات من الاستنزاف والنهب، تعود اليوم لتكون رافعة لإعادة الإعمار، ومورداً سيادياً لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، ودعم القطاعات الإنتاجية، ما يخلق دورة اقتصادية إيجابية تسهم في التعافي الشامل. هذا الإنجاز يعكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى لبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق الرفاهية المستدامة للمواطنين.

وتأتي هذه المرحلة مترافقة مع توقيع اتفاقيات وتفاهمات مهمة مع قوى إقليمية ودولية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، ما يعكس تحوّلاً جذرياً في المشهد السياسي والاقتصادي الإقليمي، ويؤكد أن سوريا باتت رقماً صعباً وفاعلاً رئيسياً في معادلات الطاقة والاستقرار، كما تفتح هذه الاتفاقيات آفاقاً واسعة للاستثمار في قطاع النفط والغاز، وتطوير الحقول، وتحديث المصافي، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يضمن إدارة فعّالة ومستدامة لهذه الثروة، ويحقق أقصى استفادة منها لصالح الشعب السوري ومستقبله. هذه الشراكات الدولية تعزز مكانة سوريا الاقتصادية على الساحة العالمية والإقليمية وتوفر فرصاً غير مسبوقة للنمو والتطور الشامل والمستمر.

لقد أثبت الشعب السوري، عبر تاريخه الطويل، قدرته على الصمود والتكيّف مع أقسى الظروف، واليوم، تتجه الجهود نحو إعادة إعمار شاملة لا تقتصر على ترميم الحجر والبنى التحتية، بل تمتد لإعادة بناء الإنسان وتأهيل المجتمع، فمشاريع الطرق والجسور، وشبكات الكهرباء والمياه، والمنشآت الحيوية، تستند في ديمومتها إلى عائدات النفط والغاز، ما يعزز الاستقرار ويعيد الأمل إلى المدن والقرى، ويفتح آفاقاً جديدة للتنمية والازدهار.. هذا التوجه يعكس إيماناً راسخاً بأن الإنسان هو محور التنمية.

اقتصادياً، تمثل عودة النفط ركيزة أساسية لا غنى عنها في مرحلة التعافي، من دون إهمال تنويع مصادر الدخل، فالدولة تعمل بالتوازي على دعم الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة، وتشجيع الاستثمارات، وتقديم التسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محركاً للتنمية وتوفير فرص العمل، ولاسيما للشباب، بما يحد من البطالة والهجرة، ويسهم في بناء اقتصاد قوي ومتنوع..هذا التوازن يضمن استدامة النمو.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، تولي «سوريا الجديدة» اهتماماً بالغاً بقطاعات التعليم والصحة والثقافة، إدراكاً بأن الثروة الحقيقية لأي وطن تكمن في إنسانه، فعودة الاستقرار الاقتصادي تسهم في إعادة فتح المدارس والجامعات، وتأهيل المستشفيات والمراكز الصحية، وتنشيط الحياة الثقافية والفنية التي تعكس تنوع المجتمع السوري وعمق حضارته، وتعزز الهوية الوطنية. هذه الجهود تهدف لبناء جيل واعٍ ومثقف، قادر على المساهمة في بناء مستقبل سوريا المشرق.

إن ما يميز هذه المرحلة التاريخية هو الإرادة الجادة والصادقة لتجاوز آلام الماضي وتحدياته، والنظر إلى المستقبل بعين الأمل والعمل الدؤوب، فالثروات الوطنية، وفي مقدمتها النفط والغاز، يجب أن تكون ملكاً لكل السوريين من دون استثناء، وأداة للوحدة الوطنية لا للخلافات والصراعات، وجسراً للتنمية الشاملة لا للصراع والتقسيم.. هذه الثروات أمانة للأجيال القادمة، تتطلب إدارة حكيمة لضمان استمراريتها وفوائدها.

ويبقى البترول الحقيقي والأغلى ثمناً هو التراب السوري الطاهر، بوحدته وتنوعه وثقافته، وبتماسك أبنائه، ومع الجمهورية العربية السورية الخضراء الجديدة، يرفرف علمها الأخضر فوق كامل ترابها، معلناً عودة السيادة والازدهار، لكل السوريين، بكل أطيافهم وخيراتهم، نحو بناء مستقبل أفضل.

عاشت سوريا حرة، أبية، زاهرة، وغنية بأرضها وإنسانها وثرواتها، رمزاً للكفاح والعطاء والتقدم.

الانسحاب الأميركي الصامت وإعادة التموضع الاستراتيجي



ضياء قدور
كاتب وباحث

مع دخول الربع الأول من عام 2026، بدأت ملامح فصل جديد في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط تتشكل بوضوح، حيث تشهد مناطق شرق الفرات ما يُصطلح عليه تقنياً بـ«الانسحاب الصامت» للقوات الأميركية.

هذا المسار، الذي تتبناه إدارة ترامب الثانية، لا يمثل مجرد إجراء لوجستي اعتيادي، بل هو إعادة تموضع استراتيجي شامل يعكس تحولاً جذرياً في «العقيدة السياسية» لواشنطن تجاه الملف السوري.

إن الانتقال من سياسة التدخل المباشر إلى سياسة «الواقعية السياسية» لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة للنضج المؤسساتي الذي أظهرته السلطة المركزية في دمشق، وقدرتها على تقديم نفسها كشريك استراتيجي موثوق يمتلك الشرعية والأدوات اللازمة لضبط الأمن الإقليمي، بعيداً عن استنزاف الموارد الأميركية في صراعات استنزاف طويلة الأمد.

من الناحية الفنية والميدانية، اتسمت التحركات الأميركية في كانون الثاني وشباط 2026 بالتنظيم العالي والتنسيق غير المباشر مع حركة تقدم وحدات الجيش السوري، وقد شملت هذه التحركات إخلاء قاعدة الشدادي جنوب الحسكة، التي تُعد من أكبر القواعد الأميركية في المنطقة، فقد رُصدت قوافل تضم مئات الشاحنات والمعدات اللوجستية وهي تتجه عبر معبر اليعربية الحدودي نحو إقليم كردستان العراق.

تبع ذلك تحركات مشابهة في قاعدة خراب الجير قرب الرميلان، مع تقليص حجم القوات التي كانت تقدر بنحو 900 إلى 1000 جندي، وتجميع المتبقي منها في نقاط محدودة قريبة من القامشلي وعين العرب بانتظار استكمال الجداول الزمنية للإخلاء الكلي.

وبناءً عليه، فإن إعادة التموضع الاستراتيجي الأميركي تعد بمثابة اعتراف صريح بأن المركز في دمشق قد استعاد أهليته الكاملة كحارس للأمن القومي السوري والإقليمي، ما يرفع الحرج عن الإدارة الأميركية أمام ناخبيها بإنهاء «الحروب الأبدية» وتسليم الأمانة لأصحابها الشرعيين.

كان التحدي الأبرز أمام استقرار الشمال يكمن في مصير «قوات سوريا الديمقراطية»، ولكن بفضل المرونة السياسية التي أظهرتها دمشق، تحول هذا التهديد إلى فرصة للتكامل الوطني.

إن إدارة دمشق لهذه المرحلة، عبر تفعيل اتفاقات وقف إطلاق نار تكتيكية، ومنها تمديد هدنة الـ 15 يوماً الأخيرة، أتاح المجال لدمج عناصر قوات سوريا الديمقراطية تدريجياً ضمن هيكلية الجيش الوطني، ما جنّب المنطقة فراغاً أمنياً كان يمكن أن تستغله بقايا التنظيمات المتطرفة.

هذا الاندماج لم يسهل فقط عملية الانسحاب الصامت، بل شكل ضمانة أمنية كبرى للجارة تركيا؛ إذ إن حضور الدولة السورية بجيشها الرسمي على الحدود هو البديل الوحيد الذي يطمئن هواجس أنقرة الأمنية، وبذلك، استطاعت دمشق أن تلعب دور «الوسيط الضامن» الذي يفكك الأزمات الإقليمية، محولةً مناطق الشمال من ساحة لتصفية الحسابات الدولية إلى منطقة عازلة ومستقرة تحت سيادة القانون السوري.

إن ثقة واشنطن في تسليم ملفات أمنية معقدة، مثل سجون معتقلي «داعش»، لدمشق هو التعبير الأسمى عن الاعتراف بكفاءة المنظومة الأمنية الجديدة للدولة السورية.

لا يمكن قراءة أبعاد هذا الانسحاب بمعزل عن ملف الطاقة؛ فعودة حقول النفط والغاز الحيوية، وفي مقدمتها حقل «العمر» و«كونيكو»، إلى كنف الدولة السورية تمثل حجر الزاوية في استراتيجية التعافي الاقتصادي التي تقودها دمشق.

إن واشنطن، من خلال هذا الانسحاب الصامت، تساهم في تقوية الاقتصاد المركزي السوري، وهي خطوة تعكس رؤية ترامب التي ترى في «سوريا المستقرة اقتصادياً» ضمانة ضد عودة موجات النزوح أو نشوء بيئات خصبة للتنظيمات العابرة للحدود.

دمشق، من جانبها، استطاعت توظيف هذه الموارد ليس فقط كأصول مالية، بل كأدوات لبناء الثقة مع المكونات المحلية، حيث بدأت العائدات النفطية تتدفق لتغطية احتياجات التنمية في المناطق التي كانت خارج السيطرة.

هذا التحول من «اقتصاد الفصائل» إلى «اقتصاد الدولة» يعزز من قدرة المؤسسات السورية على فرض الاستقرار المعيشي، وهو ما تجد فيه واشنطن مخرجاً آمناً ينهي الحاجة إلى المساعدات الدولية العابرة للحدود ويضع سوريا على سكة الاعتماد الذاتي تحت مظلة السيادة الوطنية.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يكتمل مسار إعادة التموضع الاستراتيجي بحلول خريف 2026، متزامناً مع انسحاب مشابه من العراق، ما ينهي حقبة التدخلات العسكرية الأميركية المباشرة في قلب المشرق العربي. هذا التحول يمنح دمشق مساحة غير مسبوقة للمناورة الدبلوماسية، حيث تستعيد دورها كقطب استقرار وحيد في المنطقة، قادرة على الموازنة بين علاقاتها الإقليمية التقليدية وبين شراكتها الناشئة مع القوى الدولية على أسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

إن دمشق اليوم لا تكتفي باستعادة الجغرافيا، بل تستعيد دورها القيادي في العمل العربي المشترك، مستفيدة من رغبة القوى الكبرى في رؤية «دولة مركزية قوية» تحمي الممرات المائية وطرق الطاقة وتكافح الإرهاب بفاعلية.

والانسحاب الأميركي، بصفته تحولاً هادئاً ومنظماً، ليس إلا ثمرة لصمود مؤسسات الدولة السورية وقدرة قيادتها على قراءة التحولات الدولية بدقة واقتناص اللحظة التاريخية المناسبة لفرض السيادة الكاملة.

في المحصلة، يمثل الانسحاب الصامت للقوات الأميركية من سوريا عام 2026 إعلاناً رسمياً عن نهاية «عصر الوكلاء» وبداية «عصر الدول الوطنية القوية».

لقد أثبتت التجربة أن استقرار الشرق الأوسط لا يمر عبر المشاريع العابرة للحدود أو التدخلات الأجنبية، بل عبر تعزيز قدرة الدول المركزية على حماية ترابها الوطني.

دمشق، بجيشها وشعبها وقيادتها، عبرت اختبار السيادة بنجاح، محولةً التحدي الوجودي إلى فرصة لبناء سوريا الموحدة، القوية، والشريكة الفاعلة في رسم مستقبل المنطقة والعالم.

الثقافة والوعي التقنيان.. ضرورة وسط زخم استثماري



هادي النحلاوي
مهندس برمجيات ونظم معلومات

تعيش سوريا اليوم زخماً استثمارياً استثنائياً على المستويين الإقليمي والدولي؛ زخماً لا يمكن قراءته بوصفه حدثاً عابراً أو اندفاعاً عشوائياً، بل بوصفه تعبيراً عن رغبة حقيقية لدى قوى إقليمية فاعلة في لعب دور تنموي مؤثر في مرحلة مفصلية من تاريخ المنطقة.

وفي هذا السياق، تبدو الرؤية السعودية واضحة في إيلاء الاستثمار التقني مكانة متقدمة ضمن أولوياتها تجاه سوريا، انطلاقاً من إدراك عميق لطبيعة التحولات العالمية، ولحقيقة أن إعادة الإعمار في القرن الحادي والعشرين لم تعد تبدأ من الإسمنت والحديد بقدر ما تبدأ من الإنسان والعقل والمعرفة.

ولسنا هنا بصدد تفصيل أبعاد هذا التعاون أو تاريخه أو الرصيد الأخلاقي والتنموي الذي تملكه المملكة في الإقليم، وهو ما يستحق مساحات واسعة من التحليل والتقدير، بقدر ما يعنينا تسليط الضوء على مقاربة ذكية ترى أن النهوض الحقيقي يبدأ من تطوير شبكات المعلومات، وبناء القدرات البشرية، وتأهيل المجتمع لإدارة التحول التقني والتكيّف معه، في زمن بات فيه الاقتصاد الرقمي هو المحرّك الأساس لأي نهضة مستدامة، وهو ما تعكسه بوضوح تصريحات المسؤولين السعوديين وتوجهاتهم المعلنة حيال سوريا.

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: ما دورنا نحن كعقل جمعي في هذه اللحظة؟ هل نبقى في موقع المتلقي، ننتظر استثمارات الأشقاء كي نتحرك، أم نبادر اليوم، أفراداً ومجتمعاً، إلى أن نكون طرفاً فاعلاً في هذا الحراك التاريخي؟

إن المقصود هنا لا يقتصر على الدور الأبوي للدولة أو على انتظار اكتمال البنى التحتية الاستثمارية وشبكات الاتصالات، على الرغم من أن ذلك مطلوب وملحّ ويجب إنجازه بأقصى سرعة ممكنة، بل يتجاوز ذلك إلى مسؤولية الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أن تتحرك من تلقاء نفسها لتكون جزءاً من موجة التحديث، لأن الانخراط في التحول التقني لم يعد ترفاً فكرياً أو خياراً ثانوياً، بل أصبح حاجة وجودية تمسّ فرص العمل والإنتاج والاستقرار الاجتماعي.

إن التحدي الحقيقي اليوم يتمثل في الانتقال من موقع الاستهلاك السلبي للتقنية إلى موقع الاستخدام المنتج لها في مختلف القطاعات، ففي الصناعة، يستطيع صاحب المعمل أن يوظف أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين خطوط الإنتاج وضبط الجودة وإدارة سلاسل التوريد.

وفي التعليم، يمكن للمعلم والطالب الاستفادة من المنصات الرقمية والأدوات التفاعلية لتعزيز جودة التعلم، وبناء مهارات التفكير الحاسوبي والبحث والتحليل.

وفي التجارة، يملك التاجر أدوات تحليل السوق والأنظمة السحابية التي تمكّنه من فهم سلوك المستهلك وإدارة المخزون وتحسين تجربة الزبائن.

وحتى في الزراعة، يمكن للجمعيات الفلاحية والمنتجين الاعتماد على بيانات الطقس والتربة والأسعار لبناء خطط زراعية قائمة على المعرفة لا على الحدس والتجربة العشوائية، قد يبدو هذا الطرح للبعض مثالياً أو بعيداً عن الواقع، إلا أن التجارب العالمية تؤكد أن التفكير غير الاعتيادي هو ما يمكّن المجتمعات من مجاراة الزمن وتسريع التعافي وتحقيق الريادة، لا سيما في بلد يمتلك فرصة حقيقية للنجاح إذا أحسن استثمار اللحظة.

أما الانتقال من الفكرة إلى التطبيق، فهو أمر ممكن ومتاح إذا توافرت الإرادة، ويمكن أن يتم بشكل تدريجي ومتوازن عبر مسارات متكاملة تبدأ بنشر الوعي والتثقيف المجتمعي، من خلال توجيه الجمعيات الأهلية لبرامجها نحو نشر الثقافة الرقمية، واستثمار الإعلام المحلي ومنصات التواصل الاجتماعي في تبسيط المفاهيم التقنية وربطها بحاجات الناس اليومية.

كما يبرز دور المؤسسات الدينية والمجتمعية في ترسيخ أخلاقيات التقنية، من حيث الأمان والخصوصية والصدق في المحتوى، وتشجيع المجتمع على التعلم مدى الحياة واكتساب المهارات الرقمية بوصف ذلك جزءاً من المسؤولية الأخلاقية تجاه الذات والمجتمع.

إلى جانب ذلك، يمكن لحشد الخبرات السورية التطوعية في الداخل والاغتراب أن يشكّل رافعة حقيقية عبر تقديم ورش عمل ومنهجيات تطبيقية، والمساهمة في بناء حاضنات ومختبرات صغيرة في الجامعات والمدارس والجمعيات.

ولا يقل أهمية عن ذلك تشجيع التمويل الصغير والذكي عبر صناديق تمويل مصغّرة للمشاريع التقنية المحلية، وبناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمغتربين، إلى جانب إطلاق مشاريع سريعة الأثر، كأنظمة الأرشفة الرقمية للمدارس، ولوحات البيانات للخدمات البلدية، وتطبيقات بسيطة للمزارعين والتجار، وهي مشاريع يمكن إنجازها خلال أسابيع وقياس نتائجها بشكل مباشر.

إن السؤال عن التوقيت يحمل إجابته في ذاته، فالفرصة لا تنتظر، وأشقاؤنا يدركون أن الطريق الحتمي للتقدم يمرّ عبر التقنية وبناء الإنسان، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام المستثمرين المحليين للتوجه إلى هذا المضمار، حيث الفرص كبيرة والعائد مجزٍ، والشركاء موجودون ومنفتحون، لكنهم في الوقت ذاته ينتظرون أن نأخذ دورنا الفردي والجماعي بوعي ومسؤولية، فالثقافة التقنية ليست رفاهية فكرية ولا ترفاً نخبوياً، بل شرط أساسي لبناء المستقبل، وإذا كانت إعادة الإعمار تعني ردم الفجوات المادية التي خلّفتها سنوات القسوة، فإن الوعي الجمعي التقني يعني ردم الفجوة الأعمق والأخطر: فجوة الكفاءة والمهارة.

من هنا، فإن البداية الحقيقية تكون بخطوات صغيرة عملية، يكررها المجتمع ويطوّرها ويحسّنها، لأن القفزات الكبرى لا تُبنى بالشعارات، بل بإرادة متماسكة، ورؤية واضحة، وعمل يومي منضبط يدرك أن بناء العقل هو الطريق الأقصر والأكثر أماناً لبناء الحجر.

جمعية المرج الأخضر للسكن والاصطياف

قرر مجلس إدارة جمعية المرج الأخضر إعلان هيئة عامة وذلك يوم السبت الواقع في ٢٠٢٦/٣/١٤ وذلك في مقر الجمعية الكائن في دمشق - الصناعة - خلف جامع المصطفى في تمام الساعة الواحدة ظهرا وإذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثانية ظهراً لبحث جدول الأعمال التالي:

١-عرض ومناقشة وتصديق تقرير مجلس الإدارة ولجنة المراقبة.
٢-التصديق على الحسابات الختامية لعام ٢٠٢٥ والموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٦.
٣-الموافقة على تفويضات مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وتعويضات أمين الصندوق.
٤-الموافقة على تفرغ ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة اثنان منهم كلياً وواحد جزئي.
٥-تفويض مجلس الإدارة لشراء اراضي جديدة معدة لبناء من القطاعين العام والخاص

ويليه اجتماع هيئة مستفيدين مشروع ضاحية الفيحاء مقسم/١٠٠/وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً وإذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثالثة عصراً في المكان و اليوم لبحث جدول الأعمال التالي:

١-مناقشة وتصديق قرارات المجلس والنفقات المصروفة على المشروع من بداية المشروع وحتى تاريخه.
٢-مناقشة واعتماد طريقة التنفيذ وبرنامج التمويل لكل مشروع.
٣-انتخاب لجنة مشروع جديد.

ويليه اجتماع هيئة مستفيدين لمشروع بلودان مقسم/١٠٥١/وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً وإذا لم يكتمل النصاب يؤجل الاجتماع إلى الساعة الرابعة عصرا في نفس اليوم والمكان لبحث جدول الأعمال التالي:

١-مناقشة وتصديق قرارات المجلس والنفقات المصروفة على المشروع من بداية المشروع وحتى تاريخه.
٢-مناقشة واعتماد طريقة التنفيذ وبرنامج التمويل لكل مشروع.
٣-انتخاب لجنة مشروع جديد.

رئيس مجلس الإدارة ٦٨٩

جمعية المرج الأخضر للسكن والاصطياف

قرر مجلس إدارة جمعية المرج الأخضر دعوة هيئة المستفيدين لمشروع بلودان مقسم/٩٦٧/وذلك يوم الأحد الواقع في ٢٠٢٦/٣/٢٩ وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً في مقر الجمعية الكائن في دمشق الصناعة - خلف جامع المصطفى وإذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثانية ظهراً لبحث جدول الأعمال التالي:

١-مناقشة وتصديق قرارات المجلس والنفقات المصروفة على المشروع من بداية المشروع وحتى تاريخه.
٢-اعتماد ومصادقة جداول أسماء الأعضاء المكتتبين على المشاريع لكل مقسم على حدى
٣-انتخاب لجنة تنفيذ مشروع جديد.

-ويليه اجتماع هيئة تخصيص الأعضاء في نفس المشروع وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً بنفس اليوم والمكان على أن يحضر العضو وثيقة عدم استفادة معه وأن يكون مسدد الالتزامات المالية وهي مبلغ/٦٥٠.٠٠٠/ألف ليرة سورية جديدة.

رئيس مجلس الإدارة
٦٨٧

جمعية المرج الأخضر للسكن والاصطياف

قرر مجلس إدارة جمعية المرج الأخضر دعوة هيئة المستفيدين لمشروع بلودان مقسم/٩٦٨/وذلك يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/٣/٣٠وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهرًا وذلك في مقر الجمعية الكائن في دمشق - الصناعة - خلف جامع المصطفى.

وإذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثانية ظهراً في نفس اليوم والمكان لبحث جدول الأعمال التالي:

١-مناقشة وتصديق قرارات المجلس والنفقات المصروفة على المشروع من بداية المشروع وحتى تاريخه.
٢-اعتماد ومصادقة جداول أسماء الأعضاء المكتتبين على المشاريع لكل مقسم على حدى
٣-انتخاب لجنة تنفيذ مشروع جديد.

ويليه اجتماع هيئة تخصيص للأعضاء في نفس المشروع وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً بنفس اليوم والمكان على أن يحضر العضو وثيقة عدم استفادة معه وأن يكون مسدد الالتزامات المالية وهي مبلغ//٦٥٠٠٠٠ ألف ليرة سورية جديدة.

رئيس مجلس الإدارة ٦٨٨

خلاصة عقد ايجار

استناداً إلى قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ خلاصة عقد الإيجار العائد للمستأجر السيد: أحمد الخباز على العقار ٤/١٢٢٩ قنوات بساتين المؤجر: عمار عفيفي علماً بأن مدة الإيجار عامان وشهران وعنوان المتجر دمشق- قنوات بساتين البختيار.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق
٦٨٤

خلاصة عقد ايجار

استناداً إلى قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ خلاصة عقد الإيجار العائد للمستأجر السيد: عليا محمد عز الدين الترجمان على العقار ٤٩/١٥٠١ فرز ٢/٠/٠ والمؤجر: محمد علي فينو علماً بأن مدة الإيجار عام واحد وعنوان المتجر دمشق- بحصة- سنجقدار أول سوق الهال- الملك فيصل.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق٦٨٠

الاتحاد العربي السوري لكرة القدم

إعلان مزايدة علنية بالظرف المختوم وبالسرعة الكلية للمرة الاولى

استناداً إلى أحكام القانون رقم /51/ لعام2004 يرغب الاتحاد العربي السوري لكرة القدم بإجراء مزايدة علنية بالظرف المختوم وبالسرعة الكلية لحقوق الدوري السوري لأندية الدرجة الممتازة لكرة القدم (فئة الرجال) وحقوق مسابقة كأس الجمهورية اعتباراً من مباريات الدور /16/ ولغاية نهاية المسابقة للمواسم الرياضية 2025-2026و 2026-2027 و 2027-2028 و 2028-2029 وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً – موضوع المزايدة: 1- استثمار حقوق التسمية Naming Raghits لبطولة الدوري السوري لأندية الدرجة الممتازة (فئة الرجال) لكرة القدم.

2- استثمار حقوق النقل والبث التلفزيوني والفضائي لمسابقة أندية الدرجة الممتازة (رجال) لكرة القدم ومسابقة كأس الجمهورية اعتباراً من الدور /16/ وحتى نهاية المسابقة.

3- استثمار حقوق البث المرئي الرقمي الإلكتروني لمسابقة أندية الدرجة الممتازة (رجال) لكرة القدم ومسابقة كأس الجمهورية اعتباراً من الدور /16/ وحتى نهاية المسابقة.

4- استثمار حقوق البث الإذاعي لمسابقة أندية الدرجة الممتازة (رجال) لكرة القدم ومسابقة كأس الجمهورية اعتباراً من الدور /16/ وحتى نهاية المسابقة.

5- استثمار حقوق الإعلانات التجارية والتسويق الإعلاني في الملاعب لمسابقة أندية الدرجة الممتازة (رجال) لكرة القدم ومسابقة كأس الجمهورية اعتباراً من الدور /16/ وحتى نهاية المسابقة.

ثانياً – شروط الاشتراك : يحق الاشتراك للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (شركات أو مؤسسات) المسموح لهم قانوناً بممارسة النشاط التجاري أو الإعلامي أو الاستثماري، شريطة عدم كونهم محرومين من التعاقد مع الجهات العامة أو محكومين بجناية أو جنحة شائنة.

• يجب على العارض تقديم التأمينات الأولية المقررة لكل مجموعة وفق الجدول أدناه بموجب شيك مصدق أو كفالة مصرفية صادرة عن أحد المصارف المعتمدة في سورية. وترد التأمينات الأولية إلى العارضين غير الفائزين بعد انتهاء جلسة المزايدة، فيما تصادر من العارض الذي يُحال عليه الاستثمار في حال تخلفه عن استكمال الإجراءات أو تقديم التأمينات النهائية.

ثالثاً – التأمينات الأولية والسعر الابتدائي:

رقم	تاريخ وتوقيت المزايدة	السعر الابتدائي	التأمينات الأولية	موضوع المزايدة
1	ساعة 9 صباحاً 2026/2/15	1.000.000ل.س مليون ليرة سورية قيمة جديدة	500.000 ل.س خمسمائة ألف سورية قيمة جديدة	Naming Raghits حقوق التسمية
2	ساعة 10 صباحاً 2026/2/15	5.000.000ل.س خمسة ملايين ليرة قيمة جديدة	5.000.000ل.س خمسة ملايين ليرة قيمة جديدة	حقوق النقل والبث تلفزيوني - فضائي
3	ساعة 11 صباحاً 2026/2/15	1.000.000 ل.س مليون ليرة سورية قيمة جديدة	900.000 ل.س تسعمائة الف ليرة سورية قيمة جديدة	حقوق البث الرقمي الالكتروني
4	ساعة 12 ظهراً 2026/2/15	500.000 ل.س خمسمائة ألف سورية قيمة جديدة	400.000ل.س اربعمائة الف ليرة سورية قيمة جديدة	حقوق البث الاذاعي
5	ساعة 1 ظهراً 2026/2/15	2.000.000ل.س مليونان ليرة سورية قيمة جديدة	500.000 ل.س خمسمائة ألف سورية قيمة جديدة	حقوق الاعلانات

• التأمينات النهائية : 10% من قيمة الإحالة، وتقدم خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ الإحالة القطعية .

• مدة ارتباط العارض بعرضه : حسب ما هو محدد في دفاتر الشروط الحقوقية والمالية والفنية.

رابعاً – الدفاتر والشروط : يمكن الحصول على دفاتر الشروط الحقوقية والمالية والفنية من مقر الاتحاد العربي السوري لكرة القدم القسم المالي لقاء مبلغ /10.000/ ل.س (عشرة الاف ليرة لا غير) بالقيمة النقدية الجديدة لكل مجموعة من الحقوق الخمسة المذكورة و تتضمن دفاتر الشروط جميع الالتزامات والشروط الفنية والحقوقية والمالية، وآلية التسديد، وجدول الدفعات.

خامساً – ملاحظات عامة : - آخر موعد لتقديم العروض الساعة 10 صباحاً من يوم الأحد 15 / 2 / 2026 قبل بدء جلسة المزاد بساعة واحدة .

تعقد جلسات المزايدة علناً وبحضور لجنة مختصة مشكلة وفق أحكام القانون /51/ لعام 2004 هذا و للاتحاد الحق في إلغاء المزايدة أو إعادة الإعلان بها دون أن يترتب على ذلك أي تعويض للعارضين وان العلاقة التعاقدية مباشرة مع الاتحاد العربي السوري لكرة القدم دون وسيط .

رئيس الاتحاد السوري لكرة القدم ٦٧٥

إعلانات رسمية

إعلان بمثابة مذكرة دعوة بالصحف صادرة عن المحكمة الشرعية في أشرفية صحنايا

بالدعوى رقم أساس ١١١ لعام ٢٠٢٦
طالب التبليغ: فاطمة أرناؤوط بنت فيض الله يمثلها المحامي سليمان عقل
المطلوب تبليغه: هيثم دياب بن حسن والدته يمنى تولد ١٩٨٥
موضوع الدعوى: تفريق لعلة الشقاق والضرر
نظراً لانتقالكم لجهة مجهولة ومكان إقامتكم فقد تقرر لدينا تبليغكم بإحدى الصحف المحلية ولصقا على لوحة إعلانات المحكمة لحضور جلسة المحاكمة المحددة في الساعة العاشرة صباحا من يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٢٦/٤/١ وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك ستجري بحقك المعاملة القانونية.

القاضي
٦٠١٣٦

مذكرة دعوة صادرة عن محكمة البداية المدنية الثانية بدوما

طالبين التبليغ: المحامية رغدا خشروم أصالة وبالوكالة عن محمد- نجاح- أميرة- هيفا- مها- رانيا- دانيال أولاد المرحوم يحيى خشروم والجميع أصالة وإضافة لتركتي يحيى أحمد خشروم- حسام يحيى خشروم.
المطلوب تبليغهم: محمد حسام- عامر- أمل- ندى- علا- أولاد المرحوم زياد الفتوحي الجندي والجميع أصالة وإضافة لتركة زياد الفتوحي الجندي. نرمين- هيفي- نسرين- نارين- سانيا أولاد المرحوم وحيد مللي والجميع أصالة وإضافة لتركة وحيد بن عبدو مللي- مجهولين الإقامة.
الدعوى: تثبيت بيع وتسجيل
نظراً لجهالة عنوانكم ومحل إقامتكم تدعوكم المحكمة بواسطة الصحف اليومية لحضور جلسة المحاكمة بالدعوى أساس ٣٣٢ الساعة التاسعة صباحا يوم الأربعاء الواقع ٢٠٢٦/٤/٨ فإذا لم تحضروا أو ترسلوا وكيلا عنكم ستجري بحقكم المعاملة القانونية وسيصدر الحكم بحقكم بمثابة الوجاهي.

القاضي
٦٠١٦٩

مذكرة إخطار صادرة عن المحكمة الشرعية- بجاسم

رقم أساس ٣٠ لعام ٢٠٢٦
الجهة المدعية: شام إبراهيم العسكر- وكيلها المحاميان أحمد الهلال وطارق الحسين
الجهة المدعى عليها: عبد الرزاق أحمد اللاشو.
الدعوى: تثبيت طلاق ونفقة زوجية والمهر مقدمه ومؤخره.
نظراً لجهالة عنوانك فقد تقرر تبليغك بالصحف الرسمية بالدعوة الشرعية رقم أساس ٣٠ لعام ٢٠٢٦ يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٣/٣ وإذا لم تحضر او ترسل وكيلا عنك سيجري بحقك الحكم بمثابة الوجاهي.

القاضي
٦٠٢٣٢

مجلس بلدة المليحة
إعلان

تقدم إلينا السيدان عبده وعلاء غسان الحموي بطلب رخصة بناء على الشيوع على حصتهم السهمية البالغة ٢٤٠٠/١٢٠,١٤٩ من العقار ٧٩١ من المنطقة العقارية مليحة على من يود الاعتراض على طلب الترخيص التقدم باعتراضه الى ديوان البلدية خلال مدة الإعلان والبالغة ٣٠ ثلاثون يوما من تاريخه مبينا فيه سبب الاعتراض مع إرفاق الوثيقة القانونية التي تثبت ملكيته بهذا العقار.

رئيس مجلس بلدية المليحة
٦٠٢٧٢

إعلان قضائي بمثابة إخطار تنفيذي

المنفذ: عمر طبالة سخنيه بن حسن.
المنفذ عليه: محمد طبالة سخنيه بن حسن.
قررت رئاسة التنفيذ المدني بحلب بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٩ بالملف التنفيذي ٢٩٢١/ ب لعام ٢٠٢٦ إخطاركم نشرا بالصحف وعلى لوحة إعلانات الدائرة بأنه قد وضع موضع التنفيذ الحكم البدائي أساس ٢٢٦٤٧ قرار ١٩٧٧ لعام ٢٠٢٥ الصادر عن محكمة البداية المدنية الثالثة بحلب.
فعليك مراجعة دائرة التنفيذ المدني بحلب او إرسال وكيل قانوني خلال المدة القانونية تحت طائلة متابعة الإجراءات التنفيذية بالملف. وعليه اقتضى الإعلان

مدير التنفيذ المدني بحلب
٦٠٢٠٠

إعلان صادر عن المحكمة الشرعية الثامنة بدمشق

بمثابة مذكرة دعوة موجهة إلى المدعى عليه
رقم أساس الدعوى: ٢٠٢٦/٨/٤٢٠٦
المدعي: باسل محمد رشاد الغميان
المدعى عليه: رضا محمد نبيه الشافعي
في الساعة التاسعة زوالية يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/٣/١٦، المعين لرؤية الدعوى المقامة عليك من الجهة المدعية بطلب تثبيت طلاق، تدعوك المحكمة الشرعية الثامنة بدمشق للحضور في الوقت المحدد، حتى إذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك تجرى بحقك الإجراءات القانونية،وبسبب جهالة عنوانك تقرر دعوتك بواسطة الصحف أصولا.

القاضي الشرعي بدمشق
٦٠١٣٧

إعلان بالصحف مذكرة إخطار صادرة عن محكمة البداية المدنية (٣) بدوما

رقم الدعوى:٦٧٤ لعام ٢٠٢٦
المدعي: سليمان حسام الدين- يمثله المحامي برهان الخلف.
المدعى عليهما:
١-محمد اسمندر بن محمود وتمره، تولد بحزيت ١٩٤٤م.
٢-عامرة ادلبي بنت عمر وعفاف تولد حماة ١٩٦٩م.
تخطركم محكمة البداية المدنية (٣) بدوما لحضور جلسة يوم الاثنين ٢٠٢٦/٣/٣٠م.
بطلب تثبيت شراء شقة سكنية.
وإذا لم تحضرا أو ترسلا وكيلًا عنكما، ستُجرى بحقكما المعاملة القانونية ويصدر الحكم بحقكما بمثابة الوجاهي ولجهالة عنوانكما جرى تبليغكما بالصحف.

القاضي
٦٠١٣٨

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف

طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ بن محمد هاشم
٢- أحمد صباغ بن فاروق
المطلوب تبليغه: - بكري قلة بن حسين
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٢٥٧/قرار/٣١/ لعام ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٤ والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس ٢٠٢٥/٢٥٧بخصوص القضية الجمركية رقم/٢٠٢٤/٨٣/ مكافحة المنظورة أمامنا أصولا.
٢-لا مجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي بحق الجهة المدعية صدر وأفهم علناً حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابل للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.

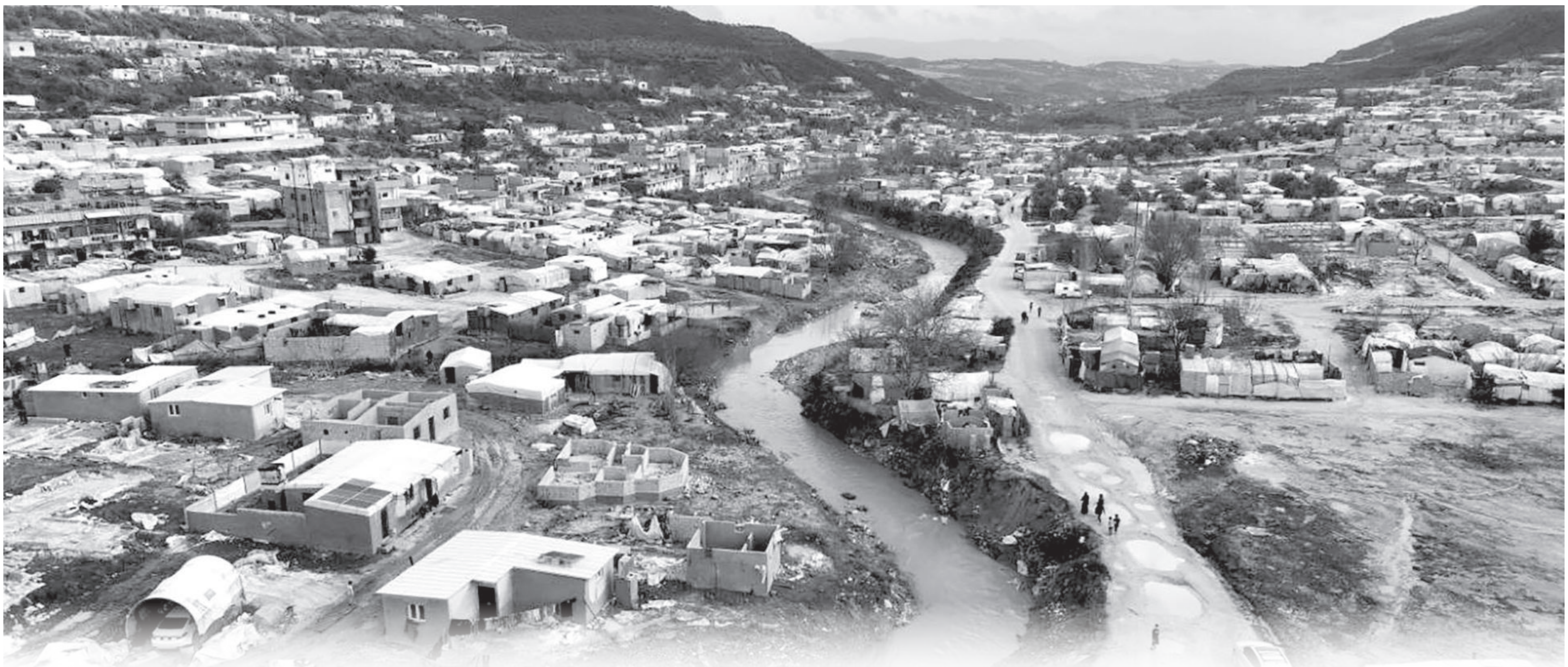
القاضي
٦٠١٣٩

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف

طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ
المطلوب تبليغهم:
١- محمود الكسار
٢- عزت ونس
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٥٠/قرار/٦٨/ لعام ٢٠٢٥تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس ٢٠٢٥/٥٠بخصوص القضية الجمركية رقم/٢٠٢٤/٧٢، مكافحة المنظورة أمامنا وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم.
٢-لا مجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة.
قرار صدر وجاهي وبمثابة الوجاهي صدر وأفهم علناً حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابل للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.

القاضي
٦٠١٤٠

الاستجابة الرسمية لتداعيات سيول إدلب



الثورة السورية - سوزان لاذقاني:

لم تكن الأمطار التي هطلت يوم السبت في محافظة إدلب عادية بالنسبة لسكان المخيمات، فمع اشتداد الهطول ارتفع منسوب الأنهار وتشكّلت سيول جارفة، خلّفت أضراراً كبيرة في مخيمات النازحين ومنازل المدنيين والمحال التجارية، وأدخلت آلاف العائلات في ظروف إنسانية قاسية، في وقت أعلنت فيه الجهات المعنية حالة استنفار ميداني واسع للتعامل مع آثار الكارثة الطبيعية.

الأضرار طالت عدداً من المواقع، إلا أن مخيمات خربة الجوز بريف إدلب الغربي كانت الأكثر تضرراً بعدما غمرت المياه الخيام، ما أدى إلى تلف ممتلكات الأهالي، واضطرار العديد منهم إلى النزوح نحو مناطق مرتفعة أو الاحتماء بخيام أخرى لم تتضرر، في ظل هشاشة البنية التحتية للمخيمات، واستمرار معاناة قاطنيها مع كل موسم مطري.

الدفاع المدني السوري التابع لوزارة الطوارئ وإدارة الكوارث أوضح أن سيولاً وفيضانات مفاجئة أعقبت الأمطار الغزيرة يوم السبت 7 شباط، وألحقت أضراراً كبيرة بمخيمات خربة الجوز، حيث غمرت المياه الخيام وجرفت الممتلكات، وتسببت بدمار واسع في تجمعات النازحين، كما أدّت إلى تضّرر 24 مخيّمًا يقطنها 5142 مدنيًا، موزّعين على 931 عائلة.

وتقع هذه المخيمات على أطراف مجرى مائي موسمي، وأدى ارتفاع منسوب المياه إلى تشكّل سيل جارف ألحق أضراراً جسيمة بالمكان، وعلى أثر ذلك أُنشئت مراكز إيواء مؤقتة في مدارس ريف إدلب الغربي، بالتنسيق مع غرفة عمليات مشتركة بين الوزارات المعنية لاستقبال العائلات التي فقدت مساكنها.

نزوح داخل النزوح

داخل «مخيم الأنصار» في خربة الجوز بدت آثار المياه واضحة على الخيام والمقتنيات، إذ تصف أم أحمد، وهي نازحة تقيم في المنطقة منذ سنوات، ما جرى بالقول إن النهر القريب يفيض بشكل متكرر، إلا أن مستوى المياه هذه المرة كان مرتفعاً بصورة كبيرة، ما أجبر الأهالي على مغادرة خيامهم بشكل عاجل دون التمكن من إخراج أي من ممتلكاتهم، مشيرة إلى فقدان الأغطية والحاجيات الأساسية.

وأضافت في حديثها لصحيفة «الثورة السورية» أنها اضطرت مع عائلتها للجوء إلى خيمة أحد الجيران بعد غمر خيمتها بالمياه، مؤكدة أن الخيام القريبة من النهر، وخاصة خيام الصف الأول، كانت الأكثر تضرراً.

وفي «مخيم عطاء» المجاور قال أحمد العلي، وهو أحد السكان، إن الأمطار بدأت قبل الظهر، وازدادت غزارتها بسرعة، ما أدى إلى فيضان مفاجئ للنهر وارتفاع منسوب المياه بشكل غير معتاد، الأمر الذي دفع الأهالي إلى الاحتماء بالأسطح والمناطق المرتفعة هرباً من السيول، مشيراً إلى أن العائلات لا تبحث عن مساعدات مؤقتة أو إغاثة قصيرة الأمد، بل تطالب بحلول جذرية ودائمة تنهي معاناتها المتكررة وتؤمّن سكناً ثابتاً بدلاً من الخيام.

استنفار حكومي وتدخل من «الدفاع»

على المستوى الإداري، أكد محافظ إدلب محمد عبد الرحمن في تصريح لصحيفة «الثورة السورية» من خربة الجوز أن ما حدث شكّل ضغطاً كبيراً على مستوى الاستجابة في المحافظة، مشيراً إلى أنه منذ بداية فصل الشتاء تم تشكيل غرف استجابة وطوارئ من مختلف المديريات المختصة، مع استنفار على مدار الساعة للتعامل مع المنخفضات الجوية، بما فيها منخفضات ثلجية ومطرية سابقة.

وأوضح أن كميات الأمطار التي شهدتها سوريا ومحافظة إدلب تحديداً لم تُسجّل بهذا الشكل خلال السنوات الماضية، لافتاً إلى أن واقع المخيمات صعب جداً، لا سيما أن الخيام كانت في السابق تُستبدل بدعم من المنظمات، إلا أن توقف معظم أشكال الدعم بالتزامن مع توجهات إعادة الإعمار وعودة السكان أدى إلى تراجع الخدمات، مشيراً إلى أن الجهات المعنية استنفرت منذ اللحظات الأولى للسيول.

وأشار إلى انتشار مديرية الطوارئ والكوارث وفرق الدفاع المدني وكوادر المديريات في مناطق أطمة والدانا وحارم وخربة الجوز وجسر الشغور، مبيناً أن شدة المنخفض كانت كبيرة، واستدعت تنسيقاً سريعاً لتأمين أماكن بديلة للعائلات المتضررة عبر تجهيز مراكز إيواء وفتح مدارس ومساجد والعمل على تأمين شقق سكنية إضافية.

من جهتها، أعلنت إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع أنه بتوجيهات مباشرة من وزير الدفاع اللواء مرهف أبو قصرة، استنفر عدد من الهيئات والإدارات والفرق ضمن حالة جاهزية مخصصة لمساعدة الوزارات الأخرى في الكوارث الطبيعية، مؤكدة أن الوزارة ستقدم كل ما يلزم لخدمة ومساعدة الأهالي المتضررين بريف إدلب وريف اللاذقية.

وقال وزير الدفاع اللواء مرهف أبو قصرة: إن وزارة الدفاع «تؤكد مجدداً أن واجبها الوطني لا يقتصر على الأعمال العسكرية، بل يمتد إلى مساعدة الأهالي والوقوف على احتياجاتهم في مختلف الظروف والكوارث والأزمات التي تتطلب تعاون الجميع، والوزارة لن تدخر أي جهد ضمن الإمكانيات المتاحة، في سبيل خدمة الأهالي المتضررين من السيول في ريفي إدلب واللاذقية».

أما في مخيم «سلمة 2» بدت الأوضاع أكثر صعوبة، حيث وصف مدير المخيم محسن سليمانو الحالة هناك بأنها «كارثية»، موضحاً أن العديد من الخيام دُمّر بالكامل ولم تعد صالحة للسكن، وتضاعفت معاناة السكان مع فقدان الأغطية والمستلزمات الأساسية، مناشداً الجهات المعنية إيجاد حلول جذرية ونقل العائلات إلى أماكن أكثر أماناً.

وأضاف أن السيول اقتلعت الخيام من أساسها، وتركت العديد من العائلات في العراء، ما اضطر الأهالي للصعود إلى نقاط مرتفعة خوفاً من ارتفاع منسوب المياه، في ظل نقص كبير بالمأوى ووجود احتياجات عاجلة لوسائل نقل وإسعاف للعائلات، خاصة النساء والأطفال، موجّهاً نداءً للجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية للتدخل العاجل والاستجابة للحالة الإنسانية.

عمليات إجلاء واسعة

ومع بداية الفيضانات باشرت فرق الدفاع المدني العمل في المنطقة، إذ أكد وليد أصلان، قائد عمليات إدلب في مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث، أن فرق الدفاع المدني باشرت العمل منذ اللحظة الأولى عبر نشر فرق الإنقاذ والإخلاء وفتح مجاري المياه وتصريف السيول لمنع توسع الغمر وإجلاء العائلات المهددة، مشيراً إلى تأمين مراكز إيواء بالتنسيق مع الجهات المعنية وتوزيع بطانيات ومواد إغاثة إسعافية وتنفيذ تقييم ميداني للأضرار، مؤكداً عدم تسجيل إصابات.

وأشار أصلان في حديث لصحيفة «الثورة السورية» إلى أن غزارة الأمطار وضعف البنية التحتية للمخيمات وطبيعة الأرض الطينية، فاقت القدرة الاستيعابية خلال الساعات الأولى من الكارثة، إلا أن الفرق واصلت عمليات الإجلاء، مع استمرار الجاهزية لمواجهة منخفض جوي جديد متوقع.

من جانبه أشار إبراهيم الحسين، رئيس قسم البحث والإنقاذ بإدارة الدفاع المدني في وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، إلى أن الفرق واجهت صعوبات كبيرة بسبب العمل في بيئة مرتفعة الخطورة ضمن مجاري المياه الموسمية، خاصة في مخيمات خربة الجوز ومناطق ريف اللاذقية، حيث أدى ارتفاع منسوب المياه وسرعة جريانها إلى قطع الطرقات وصعوبة الوصول للعائلات المتضررة.

وبيّن أنه تم تخصيص آليات لفتح الطرق المقطوعة وتصريف المياه ونقل العائلات المتضررة إلى مراكز الإيواء مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً مثل المرضى والأطفال والنساء وكبار السن، موضحاً أن المخيمات تضررت بدرجات متفاوتة بين دمار كامل وجزئي، ما خلق احتياجات كبيرة تشمل إعادة تأهيل الطرق، وتنظيف المصارف، وتأمين مياه الشرب والغذاء والرعاية الصحية.

وبحسب الحسين، فإن هذه الحادثة هي بمثابة تأكيد جديد على ضرورة نقل المخيمات من المناطق الخطرة، وتحسين بنيتها التحتية، وإنشاء مصارف مياه وطرق بديلة ومراكز إيواء مجهزة مسبقاً، مشدداً على أن الحاجة الفعلية تتمثل في إعادة النازحين إلى مدنهم وقراهم تدريجياً وإنهاء ملف المخيمات.

من الإغاثة إلى الحلول الدائمة

أجرت غرفة العمليات المشتركة بين الوزارات المعنية بالاستجابة لمخيمات خربة الجوز جولة ميدانية يوم أمس الأحد شملت المخيمات ومراكز الإيواء المؤقتة، بمشاركة وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، ووزير الصحة مصعب العلي، ومحافظ إدلب محمد عبد الرحمن، ومحافظ اللاذقية محمد عثمان، إضافة إلى ممثلين عن المديريات المختصة والفرق الفنية والمنظمات الإنسانية.

وعقب الجولة عقد اجتماع لبحث أوضاع المتضررين ومناقشة سبل التخفيف من معاناتهم بما يضمن توفير مأوى آمن وتأمين الاحتياجات الأساسية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان استجابة فعالة وسريعة.

وفي لقائه مع المتضررين أعلن وزير الصحة مصعب العلي إطلاق حزمة إجراءات إسعافية عاجلة لمواجهة تداعيات السيول في مخيمات ريف إدلب تركز على تقديم الرعاية الصحية الطارئة ونقل المتضررين إلى مواقع آمنة، مشيراً إلى أن المساعدات التي كانت تُقدّم في المخيمات ستُنقل إلى المواقع الجديدة لضمان سلامة الأهالي.

وأوضح أن سيارات الإسعاف والعيادات المتنقلة جاهزة لتقديم الخدمات الطبية الطارئة، وأن المرضى في المستشفيات سيتم إجلاؤهم إلى مشاف محيطية بالتزامن مع توزيع المساعدات الأساسية، مضيفاً أن بعض المراكز الصحية جاهزة لتقديم الخدمات فيما تتواصل أعمال التأهيل في مناطق أخرى، وأن العيادات المتنقلة سترافق العائلات في أي منطقة لا تتوفر فيها الخدمات الصحية.

وحذر من خطورة الاعتماد على الخيام وحدها كمأوى، خصوصاً قرب مجرى النهر، مشيراً إلى المخاطر المحتملة إذا وصل منسوب المياه إلى مستويات منخفضة متوقعة، مشدداً على استمرار التعاون بين وزارات الصحة والطوارئ والشؤون الاجتماعية والمحافظات لضمان استجابة سريعة.

بدوره، قال وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح في تصريح خاص لصحيفة «الثورة السورية» إنه بعد الاستجابة التي حدثت السبت للمخيمات المتضررة تم تشكيل غرفة طوارئ عاجلة لتقديم المساعدة للمتضررين، وأن الهدف هو إزالة المخيمات من جانب النهر ونقلها إلى أماكن آمنة، والغالب سيتم دعم العائلات التي ستعود إلى منازلها، وقد وُضعت خطة متكاملة للتعامل مع هذا الأمر، ونأمل أن تكون نموذجاً مصغراً للعمل على باقي المخيمات حتى عودة المهجرين إلى منازلهم.

تعكس الأضرار الواسعة التي خلفتها السيول والفيضانات في إدلب وريفها حجم التحديات التي تواجه الأهالي، خصوصاً في المخيمات المقامة قرب مجاري المياه، وسط مطالبات متزايدة بحلول مستدامة تنهي معاناة تتكرر مع كل موسم مطري، وتؤمن سكناً آمناً يحمي آلاف العائلات من أخطار الكوارث الطبيعية المتكررة.

الحل خارج المخيمات

يقدَّر عدد قاطني المخيمات في محافظة إدلب بنحو 120 ألف عائلة، أي ما يقارب 719 ألف شخص، موزعين على 840 مخيماً، يعيش معظمهم في خيام مهترئة لا توفر حماية كافية من الأمطار أو الرياح أو البرد.

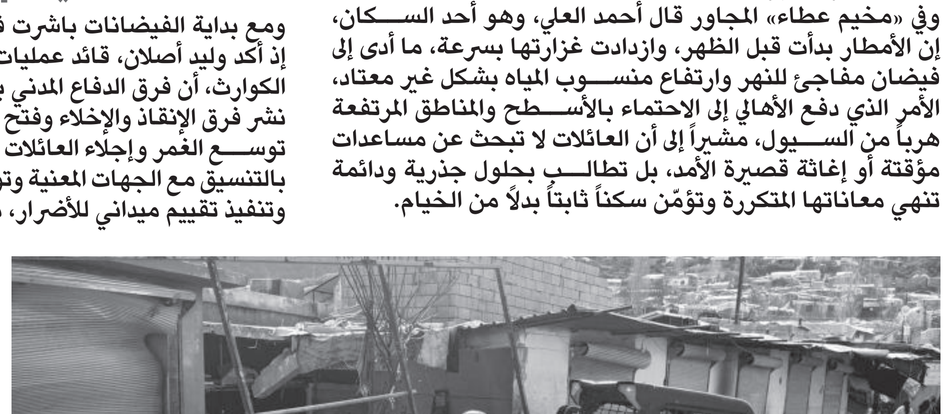
وبحسب مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في إدلب، فإن أكثر من 450 مخيماً يُصنَّف ضمن المناطق عالية الخطورة من حيث التعرض للعوامل الجوية، بينما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 بالمئة من الخيام بحاجة إلى استبدال عاجل نتيجة تلفها بفعل العوامل الجوية وطول فترة الاستخدام.

ورغم مضي أكثر من عام على تحرير البلاد، لا تزال عودة هؤلاء النازحين تواجه تحديات كبيرة، فالدمار الواسع الذي لحق بمنازلهم نتيجة القصف المتكرر من قبل النظام المخلوع، إضافة إلى انتشار مخلفات الحرب وانعدام البنية التحتية، جعل العودة شبه مستحيلة بالنسبة لكثيرين.

ويضاف إلى ذلك أن الأغلبية العظمى منهم تعاني أوضاعاً مادية صعبة تمنعها من إعادة بناء المنازل أو تأمين مسكن بديل، ما يبقيهم عالقين في المخيمات بانتظار حلول اقتصادية ودعم دولي يسمح بالعودة إلى مناطقهم وإعادة إعمارها.

ورغم أهمية الإجراءات الإسعافية، إلا أنها تبقى حلولاً مؤقتة ما دامت المخيمات قائمة في مناطق غير مهيأة للسكن، فالمأساة التي تتكرر مع كل موسم مطري لا يمكن إنهاؤها عبر استبدال خيمة بأخرى أو نقلها من موقع إلى آخر، بل من خلال معالجة أصل المشكلة.

وبالتالي، فإن الحل الجذري يكمن في إعادة إعمار المناطق التي نزح منها أهلها، وتأمين عودة آمنة وتدريجية لهم، بما يشمل إصلاح البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتوفير الحد الأدنى من مقومات الاستقرار المعيشي، الأمر الذي من شأنه إنهاء الاعتماد الطويل على المخيمات، ووضع حد لدورة النزوح المتكررة.





ما يقارب 719 ألف شخص، موزعين على 840 مخيماً يعيش معظمهم في خيام مهترئة لا توفر حماية كافية من الأمطار أو الرياح

جهود الإعمار..
ثلاث مراحل تفصل مهجري جوبر والقابون عن العودة

الثورة السورية - علا مفيد محمد:

لم يعد الحديث عن حيّي جوبر والقابون شرق دمشق مرتبطاً فقط بصور الدمار التي طبعت ذاكرة السنوات الماضية، وإنما بات يرتبط بمرحلة جديدة عنوانها إعادة الإعمار وعودة الحياة، الحيّان اللذان كانا قبل اندلاع الثورة السورية عام عام 2011 من أكثر مناطق العاصمة كثافة سكانية، تحولا خلال السنوات الماضية إلى مناطق خالية من السكان بعد تعرضهما لدمار واسع نتيجة القصف والعمليات العسكرية، ما أدى إلى تهجير آلاف العائلات وبقائهما خارج الخارطة السكنية لمدينة دمشق لأكثر من عقد.

واليوم يعود الحيان إلى واجهة الاهتمام مع إعلان محافظة دمشق إطلاق مسار عملي لإعادة الإعمار، يقوم على مراحل متوازية تبدأ بإزالة الألغام والمخلفات الحربية، مروراً بحصر الملكيات وإعداد المخططات التنظيمية، وصولاً إلى إزالة الركام وتهيئة الأرضية للبناء.



الأمان قبل الإعمار

مشرفة مسار إعادة الإعمار ضمن برنامج التطوير الحضري «دمشق تستعد»، المهندسة راما الضاهر، أوضحت في تصريح خاص لـ «الثورة السورية» أن المرحلة الأولى التي يجري تنفيذها حالياً هي إزالة الألغام والمخلفات الحربية، مؤكدة أن هذه الخطوة أساسية قبل أي عمل عمراني، وقد بدأت بالفعل من قبل مديريات محافظة دمشق وبرنامج التطوير الحضري بالتعاون مع وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث.

وأضافت أن إزالة الركام لن تبدأ إلا بعد انتهاء عمليات الكشف والتطهير الكامل، لأن دخول الورشات الهندسية قبل تأمين المنطقة يعرض العاملين والأهالي لخطر مباشر، مشيرة إلى أن المحافظة تعمل بالتوازي على إعداد مخطط تنظيمي جديد يراعي خصوصية جوبر والقابون ويأخذ في الحسبان مشاركة الأهالي في التخطيط.

وأضافت أن ملف الملكيات يحظى بتحضير خاص، حيث يجري العمل بالتنسيق مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ» في جوبر، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «موئل» في القابون لحصر الملكيات، وهو برنامج أممي متخصص في قضايا المدن والإسكان والتنمية الحضرية، كما يتم العمل بمشاركة مجتمعية من ممثلي مجالس أمناء الأحياء ولجان هندسية وقانونية من أبناء المنطقة، في إطار نهج يعتمد الشفافية والشراكة المجتمعية.

مخلفات الحرب التحدي الأكبر

وقبل أي إزالة للركام أو فتح للطرقات، يفرض واقع ميداني مختلف نفسه في الحيين، إذ لا تزال مخلفات الحرب منتشرة في الطبقات الظاهرة والمخفية، ما يجعل إزالة الألغام المدخل الإلزامي لكل ما سيليها من خطوات.

وفي هذا السياق، أكد مدير المركز الوطني لمكافحة الألغام فادي الصالح أن جوبر والقابون من أكثر المناطق تلوثاً بمخلفات الحرب، موضحاً أن الخطورة لا تكمن فقط في وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة، بل في انتشارها في طبقات متعددة، سواء في الطبقة السطحية أو تحت الركام أو داخل الأنفاق، وهو ما يزيد من تعقيد العمل. وأشار إلى أن الإجراءات بدأت بحملات توعية للأحياء المحيطة لإبلاغ السكان بخطر المخلفات الحربية والتنبيه إلى عدم الاقتراب من مناطق العمل، ثم أُرسلت فرق المسح غير التقني، تلتها فرق المسح التقني، وصولاً إلى عمليات التطهير، موضحاً أن حي جوبر قُسم إلى خمس مناطق، جرى العمل خلالها على فتح الطرقات الرئيسية والفرعية وتأمينها، على أن تستكمل المرحلة التالية بالتوازي مع دخول الفرق الهندسية وإعادة الإعمار.

وبحسب الصالح فإنه لا توجد مدة زمنية محددة لتنظيف أي منطقة من الألغام، لأن ذلك يرتبط بكمية الذخائر الموجودة، إضافة إلى وجود الأنفاق التي تشكل تحدياً كبيراً للفرق العاملة، مشيراً إلى أن دولاً شهدت حروباً منذ عشرات السنين لا تزال تعاني حتى اليوم من مخلفاتها.

ولضمان سلامة الأهالي، أكد وجود تنسيق مباشر مع مجلس أمناء جوبر، مبيناً أنه عند التخلص من أي ذخيرة سيتم إرسال رسائل نصية لسكان المنطقة المحيطة لإبلاغهم بموعد التفجير وطمأنتهم في حال سماع أصوات الانفجارات، كما تم تخصيص رقم عمليات خاص للتواصل عند مشاهدة أي جسم مشبوه، كما أشار إلى أن العمل يجري ضمن خطة وطنية تشمل مناطق متعددة في البلاد وفق أولويات محددة، وليس مقتصراً على جوبر والقابون فقط.

> **إعداد المخططات التنظيمية يجري بالتوازي مع إزالة الألغام**

تثبيت الملكيات

مع تقدم أعمال الأمان الميداني يفرض ملف الملكيات نفسه بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية، إذ إن عودة السكان مرتبطة مباشرة بضمان حقوقهم العقارية بعد سنوات التهجير.

ويؤكد الناطق الرسمي لمجلس أمناء حي جوبر أنس البكري أن جميع العقارات في الحي موثقة الملكية إما في السجل العقاري أو السجل المؤقت، مشيراً إلى وجود نسبة تقارب 10 بالمئة من الملكيات القائمة على أحكام قضائية أو إشارات دعوى أو حجز، أو وكالات بيع موثقة لدى الكاتب بالعدل من المالكين الأصليين، أو عقود بيع قطعية بشهادة شهود.

وأوضح أن العمل يبدأ بإزالة مخلفات الحرب، تليها مرحلة تجهيز مكاتب لتوثيق الملكيات، ثم لاحقاً إعادة تدوير الركام، بالتوازي مع إعداد المخطط التنظيمي، مؤكداً أن جميع هذه الخطوات تنفذ بمشاركة لجان متخصصة من أبناء الحي، كما أشار إلى أن أبرز الصعوبات تكمن في الملكيات على الشيوع، ووجود عقارات تعود ملكيتها لأشخاص متوفين أو لجزء منهم، إضافة إلى معالجة المحلات التجارية والفروغ، فضلاً عن وجود عدد كبير من الأبنية غير المرخصة وبعضها متعدد الطوابق.

ورجح البكري الوصول إلى مرحلة متقدمة من توثيق العقارات خلال أشهر قليلة، مؤكداً أن ذلك لن يعيق عملية الإعمار لأن جميع المراحل تسير بالتوازي، كما شدد على ضرورة توفير جداول بأرقام العقارات وأسماء مالكيها والمتوافرة لدى السجل العقاري والسجل المؤقت.

التنظيم العمراني

رئيس لجنة الاستثمارات والتطوير العقاري في غرفة تجارة دمشق محمد أورفه لي، أشار إلى أن إعداد المخططات التنظيمية يجري بالتوازي مع إزالة الألغام، مؤكداً أن لدى محافظة دمشق كوادر واختصاصيين أكفاء وأن العمل يسير بوتيرة متقدمة.

وأوضح أن التنظيم العمراني المسبق يوفر ضمانات للحفاظ على حقوق الملكية، داعياً المالكين إلى إثبات حقوقهم وحقوق جيرانهم، مشيراً إلى أن المخططات عند صدورها ستعرض في أروقة المحافظة بما يتيح للأهالي الاطلاع عليها وتقديم الملاحظات، كما أكد أن خصوصية دمشق الاجتماعية والعمرانية تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد المخططات، مع إمكانية إعادة النظر فيها مستقبلاً وفق نتائج المرحلة الميدانية.

ومع تقدم مراحل إزالة المخلفات الحربية وتثبيت الملكيات وإعداد المخطط التنظيمي، تبدأ ملامح عودة الحياة تدريجياً إلى جوبر والقابون، ورغم أن الطريق لا يزال طويلاً، لكنه أصبح محدد المعالم: تأمين الأرض أولاً، ثم تثبيت الحقوق، ثم البناء، وبين هذه المراحل تتحدد إمكانية عودة السكان إلى منازلهم بعد سنوات من التهجير، لتتحول الأحياء التي كانت رمزاً للدمار إلى بداية مسار إعادة الإعمار في العاصمة.

السياحة في درعا..
مواقع واعدة وإمكانات كبيرة بانتظار الاستثمار

الثورة السورية - جهاد الزعبي:

تملك محافظة درعا تنوعاً سياحياً لافتاً يجمع بين المواقع الطبيعية والترفيهية والدينية والأثرية، إلا أن معظم هذه المواقع لا يزال خارج الاستثمار الفعلي، رغم عودة الحركة السياحية تدريجياً بعد سنوات التوقف خلال الثورة.

وتنتشر في المحافظة عشرات المواقع السياحية التي يرتادها الزوار من مختلف المناطق، بدءاً من الأودية والينابيع والشلالات والبحيرات، وصولاً إلى المواقع التاريخية والأثرية، غير أن غياب التأهيل والاستثمار يحول دون الاستفادة الكاملة منها اقتصادياً وسياحياً.

مواقع بحاجة إلى تأهيل

المواطن ماجد عبد الله يرى أن درعا تمتلك طبيعة خلابة لكنها تحتاج إلى تطوير فعلي، مشيراً إلى مواقع عديدة مثل أودية الأشعري وجلين وحيط ومحيط بحيرة مزيريب وشلالات تل شهاب وزيزون والعجمي، إضافة إلى مواقع أثرية في بصرى الشام ومسيكة ومدرج درعا البلد وقصر زين العابدين في إنخل وإزرع وغيرها من المواقع.

بدوره، أوضح محمد كيوان أن مناطق جلين والعجمي وزيزون وتل شهاب ومزيريب كانت تعد من أهم المقاصد السياحية في الجنوب، لكنها تحولت خلال السنوات الماضية إلى مواقع متهالكة، مشيراً إلى تعرض مناطق حراجية لقطع الأشجار من أجل التحطيب، ومنها غابة معرية، ما يستدعي إعادة تأهيلها وطرحها للاستثمار.

وأشار نضال الحشيش إلى أن مشروع منتجع تل شهاب السياحي، الذي مضى على إنشائه سنوات طويلة، لم يكتمل حتى الآن، مؤكداً أن مواقع الأشعري ووادي جلين وزيزون ومزيريب مؤهلة لتكون مقاصد سياحية مهمة في حال إعادة تأهيلها ووضعها في الخدمة.

تحسن تدريجي للحركة السياحية

مدير سياحة درعا جهاد قويدر أكد أن القطاع السياحي في المحافظة بدأ يشهد تحسناً بعد التحرير، موضحاً أن مدينة بصرى الشام التاريخية استقبلت مجموعات سياحية من دول مختلفة، بالتوازي مع نشاط السياحة الداخلية وخاصة السياحة الشعبية في المنطقة الغربية التي تضم ينابيع وغابات وسدوداً ومنتزهات شعبية.

وأشار إلى ازدياد عدد المكاتب السياحية العاملة في المحافظة، مع منح تراخيص جديدة لمنشآت ومسابح ومنتجعات سياحية، ما يسهم في توفير فرص عمل وتحريك النشاط الاقتصادي.

وبيّن قويدر أن المواقع السياحية تُطرح للاستثمار وفق الأنظمة والقوانين، ويتم التعريف بها عبر مختلف الوسائل لتشجيع المستثمرين، إلا أن معظم البنى التحتية للمواقع السياحية والأثرية تعرضت لأضرار كبيرة خلال سنوات الثورة.

وأوضح أن المديرية تعمل بالتنسيق مع غرفة السياحة على تنظيم عمل المكاتب وتسهيل الإجراءات، مشيراً إلى أن المحافظة تضم مواقع مطروحة للاستثمار مثل مقصف زيزون، ومشروع القرية السياحية في تل شهاب، ومناطق وادي جلين واليرموك ومحيط بحيرة مزيريب وعدداً من المواقع الأثرية والتاريخية.

مشروع المياه الكبريتية

وكشف قويدر أن مشروع المياه الكبريتية العلاجية في منطقة اليادودة، والبالغة مساحته 54 دونماً، يعد من المشاريع المهمة، حيث يتضمن في حال تنفيذه مولات وفللاً ودار استشفاء ومركز علاج طبيعي ومعهداً صحياً ومساحات خضراء ومطاعم ومقاهي، مؤكداً أن المشروع يمكن أن يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل وتحسين الأراضي المحيطة.

وفي المقابل توقف العمل بمشروع المياه الكبريتية العلاجية في منطقة جباب منذ عدة سنوات بسبب وفاة المستثمر.

ورغم التحسن الملحوظ في الحركة السياحية وعودة بعض النشاط بعد سنوات التوقف، لا تزال معظم المواقع السياحية في درعا بحاجة إلى استثمار وتأهيل فعليين، خاصة في ظل محدودية الإمكانات المالية لدى الجهات الحكومية، الأمر الذي يجعل جذب المستثمرين العامل الأهم في تحويل هذه المواقع من مواقع طبيعية جميلة إلى قطاع اقتصادي منتج يرفد الاقتصاد المحلي ويوفر فرص العمل.





أدوية بلا وصفات وصيدليات بلا صيادلة..
مخالفات تهدد سلامة المرضى

الثورة السورية – سمير المصري:

تزايد في الآونة الأخيرة شكاوى المواطنين حول واقع عمل بعض الصيدليات، في ظل وجود مخالفات تتعلق بإدارة الصيدليات من قبل أشخاص غير مؤهلين وصرف أدوية دون وصفات طبية، الأمر الذي يثير مخاوف تتعلق بسلامة المرضى وجودة الخدمة الصحية.

ويشير مواطنون التقتهم صحيفة «الثورة السورية» إلى أن عدداً من الصيدليات يعمل فيها أشخاص لا يحملون شهادة صيدلة، بل ممرضون أو فنيون أو عاملون بلا أي اختصاص، رغم حساسية المهنة وارتباطها المباشر بصحة الإنسان.

تشغيل بغير مختصين

وبحسب الشكاوى، تقوم بعض الصيدليات المرخصة رسمياً بتسليم إدارتها لأشخاص غير مؤهلين، يقومون بصرف الأدوية بشكل عشوائي، مستغلين غياب الرقابة خلال السنوات الماضية، ما أدى إلى انتشار ممارسات خاطئة قد تؤثر على صحة المرضى.

كما انتشرت في ظل حكم النظام المخلوع ظاهرة «تأجير الشهادات»، حيث يلجأ بعض خريجي كليات الصيدلة إلى تأجير شهاداتهم لأشخاص آخرين لفتح صيدليات وإدارتها مقابل مبلغ سنوي، نتيجة ارتفاع تكاليف ترخيص الصيدلية وصعوبة افتتاحها بشكل مستقل.

في محافظة درعا، يؤكد الصيدلي طارق عبد الكريم أن هذه الظاهرة متجذرة منذ سنوات، إذ يقوم عدد من الخريجين بتأجير شهاداتهم بسبب ارتفاع تكاليف الترخيص، ما يسمح لأشخاص غير مختصين بإدارة الصيدليات.

وأضاف عبد الكريم أن من أخطر التجاوزات صرف الأدوية دون وصفات طبية وتقديم استشارات طبية للمرضى، مشيراً إلى أن بعض المرضى يلجأون مباشرة إلى الصيدلية بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة وتجنب تكاليف المعاينة الطبية والتحاليل، إلا أن المشكلة الأساسية تبقى في الصيدليات التي لا يديرها صيدلاني مختص.

جولات رقابية وإغلاقات

من جانبه، بيّن نقيب صيادلة درعا الدكتور طالب المصري في تصريح لـ «الثورة السورية» أن النقابة تنفذ بالتنسيق مع الجهات المعنية جولات يومية على الصيدليات المنتشرة في مدن وبلدات المحافظة والبالغ عددها أكثر من 800 صيدلية.

وأشار إلى أنه خلال السنوات الماضية كان نحو 300 صيدلية تعمل دون ترخيص أو شهادة، وقد أغلقت جميعها، إضافة إلى تنظيم نحو 100 ضبط مخالفة بحق صيدليات مرخصة تُدار من قبل أشخاص غير مؤهلين.

وأضاف أن النقابة لا تتهاون في هذا الملف، حيث تم إغلاق نحو 30 صيدلية بسبب صرف أدوية دون وصفات طبية، مؤكداً أن تشخيص الحالة المرضية من اختصاص الطبيب حصراً، باستثناء بعض الأدوية البسيطة كالمسكنات وخافضات الحرارة التي يسمح للصيدلاني بصرفها.

كما شدد على ضرورة وجود الصيدلي المختص في الصيدلية وتأمين شروط السلامة الصحية، ومنها وجود ثلاجة لحفظ الأدوية التي تتطلب التبريد مثل الأنسولين وبعض اللقاحات.

ولمعالجة هذه المشكلة، أشار إلى عدد من المقترحات لتنظيم المهنة، أبرزها تعديل قانون خدمة الريف وقانون المسافات بين الصيدليات، إضافة إلى تقديم قروض ميسرة للصيادلة لمساعدتهم على افتتاح صيدليات خاصة بهم والحد من ظاهرة تأجير الشهادات. وأكد المصري أن النقابة مستعدة لاستقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها، في إطار حماية المهنة وضمان سلامة المرضى.

وفي ظل تشديد الجولات الرقابية واستمرار المخالفات، يعتبر ضبط عمل الصيدليات مسؤولية مشتركة بين الجهات المعنية وأصحاب المهنة والمواطنين، فوجود الصيدلي المختص، والالتزام بصرف الدواء وفق الأصول الطبية، لا يمثّلان إجراء تنظيمياً فقط، إنما ضرورة صحية لحماية المرضى من مخاطر الاستخدام العشوائي للأدوية، كما أنه مع تفعيل آليات المحاسبة وتلقّي الشكاوى، يصبح الهدف الأهم إعادة الثقة بين المريض والصيدلية، باعتبارها جزءاً أساسياً من منظومة الرعاية الصحية.

عقوبات معلّقة..

إلى أين وصل تعديل قانون حماية المستهلك؟



الثورة السورية – وفاء فرج:

منذ دخوله حيز التنفيذ، أثار قانون حماية المستهلك رقم 8 لعام 2021 جدلاً واسعاً في أوساط قطاع الأعمال والتجار، إذ وضعهم، للمرة الأولى، أمام احتمال عقوبة السجن.

ومع توقف تنفيذ بعض مواد القانون عملياً بعد التحرير، وبقائه مرجعاً أساسياً لقرارات تنظيم السوق، عاد النقاش مجدداً حول مدى ملاءمته للواقع الراهن، لا سيما بعد اعتماد السوق الحر، والمسار الذي وصلت إليه مساعي تعديله.

ووسط مطالب واسعة بتعديل القانون، تبرز دعوات إلى إيجاد توازن حقيقي بين حماية حقوق المستهلك وضمان استمرارية النشاط التجاري، بما يكفل ضبط الأسواق ومنع الغش والاستغلال، دون تحميل التجار والصناعيين أعباء تشريعية أو عقوبات غير متناسبة قد تعوق العمل والإنتاج، أو تدفع نحو التهرب والاقتصاد غير المنظم.

القانون رقم 8

صدر القانون رقم 8 لعام 2021 تحت شعار حماية المستهلك وتنظيم السوق السورية في ظل أزمة اقتصادية خانقة خلال فترة النظام المخلوع.

وبحسب القانون، تهدف بنوده إلى تنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك، ووضع ضوابط واضحة لممارسة التجارة والتسعير، مع الحد من الغش والتلاعب في الأسواق.

ويُلزم القانون، التجار بالإعلان عن الأسعار بوضوح وإصدار فواتير لكل عملية بيع، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الصحيحة للسلع، مع منع التلاعب بالوزن أو حجب المنتجات عن السوق.

وتنص المادة (11) على أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (أصبحت لاحقاً وزارة الاقتصاد والصناعة) مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وتحديد الأسعار (التسعير الإداري) مع وضع حد أقصى للربح على أساس التكلفة الحقيقية، وإلزام المستورد بتقديم البيانات الجمركية، وجميع الوثائق المطلوبة لتسعير مستورداته، كما يُلزم المستورد والمنتج وبائع الجملة بتقديم تصريح عن المواد والسلع الأساسية، مع الرقابة على الالتزام بإعلان الأسعار.

كما ينص القانون على حقوق المستهلك، بما فيها الحصول على منتجات مطابقة للمواصفات، والوصول إلى معلومات واضحة حول الأسعار والمنتجات قبل الشراء، وحق الاستبدال أو الترجيع عند وجود عيوب أو مخالفة للمواصفات.

ويفرض الفصل السادس من القانون عقوبات صارمة تتراوح بين الغرامات والسجن حسب نوع المخالفة، فالتجار الذين يبيعون بأسعار أعلى من السعر الرسمي، أو يمتنعون عن إصدار فواتير، أو يخالفون قواعد التسعير يواجهون غرامات تتراوح بين 200,000 و400,000 ليرة قديمة (المادة 38، 39). أما المستوردون والمنتجون، فقد تصل غراماتهم إلى 2,000,000 ليرة مع عقوبات حبس من سنة إلى خمس سنوات في حال الامتناع عن تقديم الوثائق أو بيع منتجات غير مطابقة للمواصفات (المادة 45، 48).

ومن يتاجر بالمواد المدعومة من الدولة تصل العقوبة إلى سجن 7 سنوات مع غرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة المضبوطات (المادة 56).

كما يشمل القانون مخالفات أخرى، مثل الغش في المواد الغذائية أو استخدام أدوات قياس غير مطابقة، إذ قد تصل الغرامات إلى 10,000,000 ليرة (المادة 53).

ويمنح القانون الجهات الرقابية صلاحيات واسعة، تشمل تفتيش المعامل والمحال والمستودعات والمنشآت الخدمية دون الحاجة لموافقة أصحابها، مع استثناء الأماكن السكنية التي تتطلب إذن النيابة العامة، وطلب المستندات والفواتير والأوراق المتعلقة بالمواد والسلع والاحتفاظ بنسخ مؤقتة لتدقيقها (المادة 34).

تعديل قيد الدراسة

أكد مدير مديرية حماية المستهلك في الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والصناعة، حسن الشوا، أن القانون رقم 8 لعام 2021، لم يطرأ عليه أي تعديل حتى تاريخه.

وأوضح الشوا لصحيفة الثورة السورية أن وزارة الاقتصاد والصناعة كلّفت لجنة مختصة بإعداد مقترح متكامل لتعديل القانون، تضم ممثلين عن وزارتي العدل والتعليم العالي، إلى جانب مختصين قانونيين من غرفتي الصناعة والتجارة، وقد باشرت أعمالها بالفعل وعقدت عدداً من الجلسات لمناقشة بنود القانون ودراسة مدى ارتباطها بالواقع العملي. وتهدف اللجنة إلى صياغة مقترحات تعديل مناسبة، على أن يتم عرضها لاحقاً على مجلس الشعب وفق الأصول القانونية المعتمدة، وتأتي هذه الخطوات في إطار حرص الوزارة على تطوير التشريعات بما يضمن حماية أفضل للمستهلكين، وفق الشوا.

تحفظات غرف الصناعة

قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، الدكتور مازن ديروان، إن القانون رقم 8 لعام 2021 «ليس قانوناً لحماية المستهلك بقدر ما هو قانون سجن كل من يعمل»، لما يتضمنه من مواد قد تمثل «إجحافاً كبيراً» بحق العاملين في مختلف القطاعات.

وأعرب ديروان عن تحفظات شديدة على جميع المواد التي تؤدي إلى عقوبة السجن، مشيراً إلى أن هذه العقوبات يجب أن تقتصر على حالات الغش المثبتة والتي تعالجها قوانين أخرى نافذة، مؤكداً ضرورة إعادة النظر في هذه المواد لضمان عدم تضييق الخناق على أصحاب العمل والمنشآت، وتشجيعهم على الالتزام بالقوانين دون خوف من عقوبات غير متناسبة.

وأضاف ديروان لصحيفة الثورة السورية: إن القانون يخضع حالياً لدراسة واسعة من لجنة تضم قضاة ومحامين وممثلين عن عدة وزارات واتحاد غرف الصناعة، بهدف إعداد مقترحات لتعديله.

وأوضح أن مهمة اللجنة تقتصر على صياغة المقترحات والتعديلات اللازمة، تمهيداً لرفعها إلى مجلس الشعب للتصويت عليها وإقرارها.

وأشار إلى أن عملية تعديل قانون حماية المستهلك رقم 8 تمثل خطوة مهمة نحو بناء اقتصاد وطني قوي يقوم على أسس العدالة والشفافية، ومن المتوقع أن تسهم التعديلات المقترحة في خلق بيئة تجارية أكثر استقراراً وتشجيعاً للمستثمرين، مع ضمان حصول المستهلكين على حقوقهم كاملة، بما ينعكس إيجاباً على حركة السوق وثقة المتعاملين فيه.

وفي إطار السعي نحو تطوير القانون، لفت ديروان إلى أن الاتحاد درس قوانين حماية المستهلك في عدد من الدول، بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة واستلهام أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المستهلك وتشجيع الاستثمار والإنتاج، مع مراعاة خصوصية الواقع الاقتصادي المحلي.

وشدد ديروان على ضرورة تعديل القانون الحالي، مؤكداً أنه «لا قيمة له في حماية المستهلك»، وأن فائدته الوحيدة تكمن في «إرهاب المنتجين»، ما يؤدي إلى عزوفهم عن العمل بشكل سليم وفتح الباب واسعاً للفساد.

التعديلات تهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين حقوق المستهلك وحقوق التاجر والمنتج

تعليق أحكام الحبس

قال رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، المهندس محمد أيمن المولوي: إن القانون رقم 8 لعام 2021 لا يزال سارياً حتى الآن، لكن «تنفيذ أحكام الحبس متوقف حالياً لحين تعديل المرسوم».

وأوضح المولوي لصحيفة الثورة السورية، أن العمل جارٍ على قدم وساق لتعديل القانون وإقرار صيغة جديدة تراعي الظروف المستجدة، مشيراً إلى أن التعديلات المرتقبة ستشمل جوانب متعددة، أبرزها العقوبات بهدف تحقيق بيئة صناعية أكثر عدالة ومرونة.

وأشار إلى أن لجنة مختصة قد شُكلت بالفعل وتعمل بالتعاون الوثيق مع الغرفة على بلورة مشروع التعديل، مضيفاً: «نعمل مع اللجنة لتعديل المرسوم، وقريباً سننهي المشروع لعرضه على مجلس الشعب لإقراره».

وكشف أن التعديلات المقترحة ستشمل «نقاطاً كثيرة جداً»، مع التركيز بشكل خاص على «تعديل معظم العقوبات»، ضمن توجه يهدف إلى إعادة النظر في الجزاءات المفروضة بما يتناسب مع طبيعة المخالفات، ويسهم في تعزيز الالتزام بالقوانين والأنظمة دون اللجوء إلى إجراءات قاسية قد تعوق عجلة الإنتاج.

وأكد المولوي حرص غرفة صناعة دمشق وريفها على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والسعي نحو إيجاد إطار قانوني وتشريعي يدعم القطاع الصناعي ويحفزه على النمو والازدهار، مع ضمان تحقيق العدالة وتطبيق الأنظمة بفعالية.

عقوبات تدريجية

أوضح رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، الدكتور عبد الرحيم زيادة، أن اللجنة الخاصة التي شكلتها الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك تهدف إلى مراجعة القانون مادة مادة، لجعله أكثر توازناً بين حماية المستهلك ومصالح المنتجين والتجار، ولضمان توافقه مع اقتصاد السوق الحر والواقع الاقتصادي.

وقال زيادة لصحيفة الثورة السورية: إن التعديلات تهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين حقوق المستهلك وحقوق التاجر والمنتج، بما يحمي المستهلك من الغش والاحتكار والاستغلال، دون تعطيل النشاط التجاري أو تحميله أعباء تعرقل الإنتاج والتوزيع.

وأضاف: إن التعديل المرتقب يتضمن إعادة تصميم نظام العقوبات بشكل أكثر عدالة وتدرجاً بما يعزز الردع دون إفراط يضر بالسوق، بينما حالياً توجد عقوبات متساوية تقريباً بين المخالفات الصغيرة والكبيرة، ما يؤدي إلى إحباط التجار.

وأشار الدكتور زيادة إلى أن من المتوقع أن يسهم التعديل في تحسين بيئة الأعمال وزيادة الثقة في السوق، من خلال خلق بيئة أكثر مرونة وجاذبية للاستثمار والقطاع الخاص، وتعزيز الثقة بين الدولة والمستهلك والتجار، ما يشجع على تنشيط السوق وتقليل الاحتكار وزيادة المنافسة.

ولفت إلى أن هذا التعديل يعتبر جزءاً من حزمة إصلاحات تشريعية أوسع، تشمل تعديل قوانين الشركات والملكية التجارية وغرف التجارة، لدعم التعافي الاقتصادي المستدام، بما يساعد على إعادة ضبط السوق السورية دون «خنق» القطاعات الإنتاجية، وهو أمر أساسي لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

وتوقع أن يحافظ التعديل على حقوق المستهلك في الجودة والشفافية وسلامة الغذاء وعدم التلاعب بالأسعار، أو يعززها، لكن بطريقة أكثر واقعية تتناسب مع القدرة الشرائية المنخفضة والتحديات الاقتصادية.



تفاصيل التعديلات

أكد عضو غرفة تجارة دمشق، لؤي الأشقر، لصحيفة الثورة السورية، أن تعديل القانون رقم 8 وصل إلى مراحله النهائية.

وأوضح الأشقر، وهو عضو في لجنة التعديل عن غرفة تجارة دمشق، أن التعديلات تهدف إلى معالجة العديد من السلبيات التي كانت تشوب القانون السابق، أبرزها عقوبة السجن، التي حلت بدلاً منها تسويات مالية في معظم الحالات بهدف تيسير الإجراءات على التجار وتخفيف الأعباء عليهم.

لكن في حال تكرار المخالفات، تفرض التعديلات عقوبات أشدّ على المخالفين، قد تصل إلى إغلاق المحل المخالفات الجسيمة، وفق الأشقر.

وأضاف: إن المسودة الجديدة تتضمن إلغاء العديد من «البنود القمعية»، مشيراً إلى أن هذه التعديلات تأتي في إطار حرص الدولة على تسهيل بيئة العمل التجاري، وتشجيع الاستثمار، وضمان حقوق المستهلكين، مع التشديد على تطبيق القانون بحزم على المخالفين.

وأشار إلى أن المطالب الأساسية من التجار تشمل الإعلان الواضح عن الأسعار، وإصدار الفواتير، وحيازة فواتير للمواد الموجودة لديهم، إضافة إلى وضع بطاقة بيان لكل سلعة توضح مكوناتها وتاريخ صلاحيتها.

وكشف الأشقر عن عمل مديرية حماية المستهلك في الإدارة العامة للتجارة الداخلية حالياً على مشروع جديد يتمثل في تزويد منافذ البيع بمعلومات تعريفية عن المحل واختصاصه والمسؤول عنه.

غضّ نظر

رأى النائب السابق لرئيس غرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، أن التجارة الداخلية غضت النظر عن بعض النقاط الأساسية في القانون رقم 8 لعام 2021، التي تتعارض مع مبادئ اقتصاد السوق الحر، مشيراً إلى أن هذه التجاوزات مهمة جداً لتجنب تأثير سلبي على حرية التجارة والاستثمار.

وأوضح الحلاق أن القانون في نصه الأصلي يضع ضوابط للتسعير، على سبيل المثال بأن يتقدم صاحب المنتج إلى دوائر حماية المستهلك من أجل تسعير السلعة، وهذا الأمر يتعارض بشدة مع اقتصاد السوق الحر التنافسي.

وأضاف لصحيفة الثورة السورية: «القانون يفرض وضع تسعير السلع على الرف أو على السلعة بشكل واضح، وهذا أمر مقبول ونؤيده بشدة، لكنه أيضاً يلزم التاجر بتقديم بيانات تكلفة البضاعة للجهات الرقابية، وهو إجراء مرفوض ويتعارض مع مبادئ اقتصاد السوق الحر».

وشدد الحلاق على أن هذه الممارسات، التي تتجاوز جوهر هذا القانون وتتجاهل الروح التي صيغ بها، تقوض مفهوم اقتصاد السوق الحر القائم على المنافسة الحرة، وتحديد الأسعار بناء على العرض والطلب، دون تدخل مفرط من الجهات الحكومية في تحديد التكاليف.

وأشار إلى أن تجاوز هذه النقاط الأساسية في القانون، خاصة ما يتعلق بالتسعير وتكاليف البضائع، يلقي بظلاله على حركة التجارة، ويحد من قدرة التجار على ممارسة أعمالهم بمرونة وكفاءة، ودعا إلى مراجعة آليات التطبيق للتأكد من التزامها بما يحقق بيئة اقتصادية سليمة تدعم نمو السوق الحر.

وأكد أن بعض مواد القانون، خاصة المتعلقة بالتسعير وبيانات تكلفة البضائع، تشكل تحدياً يحتاج إلى معالجة لضمان التوازن بين تنظيم السوق وحماية حرية التجار في ممارسة أعمالهم.

مآخذ كثيرة

أكد الصناعي وأمين سر غرفة صناعة حمص سابقاً، عصام تيزيني، أن القانون رقم 8 لعام 2021 لا يزال سارياً، ويعتبر المستند الرئيس للعديد من القرارات التي تتخذها وزارة الاقتصاد والصناعة، لا سيما ما يتعلق بالقضايا التنظيمية.

وقال تيزيني لصحيفة الثورة السورية: إن القانون يتضمن «مآخذ كثيرة»، بما في ذلك ما يتعلق بفرض السجل التجاري، إذ تعد شروط استخراجه «معقدة وصعبة ومكلفة ومنهكة».

وبموجب المادة (38) من القانون رقم 8 لعام 2021، يُعاقب بغرامة من 200,000 إلى 400,000 ليرة قديمة بائع الجملة أو نصف الجملة أو المفرق إذا خالف القرارات أو التعليمات الصادرة عن الوزارة أو الجهات المعنية المتعلقة بالحصول على السجل التجاري أو السياحي أو الصناعي أو الصحي أو الحرفي، أو لم يذكر رقم أي من هذه السجلات أو اسم المنتج على بطاقة البيان، أو خالف قرارات وتعليمات تنظيم المهن.

لكن بحسب تيزيني، فإن التسجيل في غرف التجارة يتطلب، على سبيل المثال، تسجيل عمال حتى لو لم تكن هناك حاجة فعلية لهم، مع ضرورة دفع تأمينات اجتماعية عنهم.

وأكد أن الحصول على سجل تجاري من الإدارة العامة للتجارة الداخلية يتطلب أيضاً تكاليف مالية، إضافة إلى متطلبات أخرى، مثل وجود متجر بساعة تجارية وفواتير، وعقد إيجار، وساعة مياه تجارية، وهذه كلها «مكلفة».

واستغرب تيزيني «الاستناد إلى هذا القانون في بعض القرارات الأخيرة»، مثل قرار وزارة الاقتصاد والصناعة بإعادة فرض تسجيل العمال عند التسجيل في غرفة التجارة والحصول على سجل تجاري، واصفاً ذلك بأنه «غير مقبول».

كما تطرق تيزيني إلى الرقابة على الأسواق والمنتجات والعقوبات المفروضة، لافتاً إلى أن عدم وضع سعر معلوم على المنتجات قد يؤدي إلى عقوبة بالسجن وفق المواد 45 و46 و48، واصفاً هذه العقوبات بأنها «قاسية جداً» ولا تتناسب مع الوضع المعيشي للمواطنين.

وأشار تيزيني إلى أن القانون يضع اشتراطات على العديد من القضايا المهمة المتعلقة بالعمل التجاري اليومي والبيع والشراء.

ولفت إلى أن الحكومة أوقفت العمل ببعض جوانب القانون، مثل الرقابة القاسية في مجال التموين، لكنها في قضايا أخرى «لا تستطيع إصدار قرارات إلا بالعودة إلى هذا المرسوم»، مثل طلب غرف التجارة لوثيقة من التأمينات الاجتماعية تثبت تسجيل العمال، وهو ما يعتبر «مكلفاً ومربكاً».

التنفيذ مرهون بالمؤشرات..

سوريا تستكشف النفط والغاز في مياهها الإقليمية

الثورة السورية - حمزة العبد الله:

في خطوة استراتيجية بارزة، تفتح سوريا باب استكشاف النفط والغاز في مياهها الإقليمية عبر شراكات دولية كبرى، واضعة ثرواتها البحرية على مسار الدراسة الفنية والتقييم الاقتصادي الجاد، في محاولة لتعزيز أمنها الطاقي وإعادة تموضعها على خارطة الاستثمار الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، وقعت الشركة السورية للبترول، الأربعاء، مذكرة تفاهم مع شركتي «شيفرون» الأميركية و«باور إنترناشونال القابضة»، لتعزيز الشراكات الاستراتيجية في قطاع الطاقة ودعم مسارات التنمية والاستثمار، إلى جانب الاستكشاف البحري والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية.

وتشكل المذكرة، وفق ما قال مدير إدارة الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول صفوان شيخ أحمد، إطاراً عاماً للتعاون الفني وإجراء الدراسات الأولية في مجال الاستكشاف البحري للنفط والغاز.

وأوضح شيخ أحمد لصحيفة «الثورة السورية» أن المذكرة تنص على بدء مرحلة التقييم الفني خلال الفترة الأولى، متوقعاً أن تنطلق أعمال الدراسة خلال شهرين من تاريخ التوقيع، بمشاركة خبراء مختصين.

وأضاف أن تحويل مذكرة التفاهم الأولية إلى اتفاقية تنفيذية يرتبط بتوفر المؤشرات الفنية والاقتصادية الإيجابية، مشيراً إلى إمكانية الانتقال إلى التنفيذ الفعلي خلال الأشهر الثمانية المقبلة.

مرحلة التنفيذ

تمتلك سوريا خمسة «بلوكات» بحرية للاستكشاف تمتد على طول الساحل بين محافظتي اللاذقية وطرطوس، ومن المتوقع تخصيص أحد هذه «البلوكات» لأعمال الاستكشاف والتنقيب في إطار العمل المشترك بين الشركة السورية للبترول وشركتي «شيفرون» و«باور إنترناشونال»، وفق شيخ أحمد.

وأوضح أن التكلفة الإجمالية للمشروع لا يمكن تحديدها في هذه المرحلة، نظراً لأن ما تم توقيعه يُعد مذكرة تفاهم أولية وليس اتفاقية تنفيذية، على أن يتم توضيحها لاحقاً بناء على نتائج الاستكشاف والتقييمين الفني والاقتصادي.

وكشف أن التنفيذ الفعلي يعتمد على تحقيق مؤشرات إيجابية خلال عملية الاستكشاف والوصول إلى مكامن الغاز الطبيعي في قاع المياه الإقليمية السورية، وفق المعايير الدولية المعتمدة في المشاريع البحرية، موضحاً أن التنفيذ قد يستغرق من ثلاث إلى أربع سنوات.

أهمية المشروع

يُعد مشروع الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية السورية الأول من نوعه، ما سينعكس إيجاباً من خلال دخول خبرات عالمية متقدمة في مجال الاستكشاف والإنتاج البحري والاستفادة من تجاربها الواسعة، كما يضع المشروع أسساً علمية واقتصادية لاستثمار الثروة البحرية، ويعزز المعرفة التقنية الوطنية وبناء القدرات المحلية، وفق ما أفاد شيخ أحمد.

ولفت إلى أن الهدف الأهم للحكومة السورية يتمثل في توجيه الإنتاج لخدمة أمن الطاقة الوطني أولاً، ثم دعم خطط التصدير مستقبلاً، مؤكداً أن الفوائد الاقتصادية، في حال الوصول إلى اكتشافات تجارية خلال الأمدين المتوسط والبعيد، ستسهم في تعزيز إيرادات الخزينة العامة، ودعم الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وخلق فرص عمل، فضلاً عن تعزيز موقع سوريا الإقليمي في قطاع الطاقة.

نقلة استراتيجية

يُنظر إلى المشروع كمرحلة استراتيجية جديدة تضع سوريا على خارطة المشاريع البحرية العالمية وتفتح أفقاً للتعاون الفني والاستثماري مع شركاء دوليين.

ويرى رئيس فرع محافظة حلب لنقابة الاقتصاديين السوريين الدكتور عبد الرحمن ددم، أن دخول شركتي «باور إنترناشونال القابضة» القطرية، و«شيفرون» الأميركية المشهود لها بقوتها وتجاربها الناجحة في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في البر والبحر، يُعد بحد ذاته نقلة استراتيجية جديدة في سوريا.

وقال ددم لصحيفة «الثورة السورية» إن دخول الشركتين جاء بعد مسوحات سابقة تؤكد وجود كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية السورية.

بدوره، اعتبر الباحث الاقتصادي عبد العظيم المغربل، أن وجود شركة أميركية كبرى وشريك قطري يبعث رسائل واضحة لتقليل المخاطر لدى بقية شركات الاستثمار المهتمة بالعمل في سوريا، ما يدفعها مستقبلاً إلى التفكير الجدي في الاستثمار، لاسيما في ظل المرونة الدولية بعد إزالة غالبية العقوبات المفروضة على البلاد.

وقال المغربل لصحيفة «الثورة السورية»، إن المذكرة الأخيرة تشير إلى فتح مسار عملي لدخول رؤوس الأموال والخبرات التقنية المتطورة للتنقيب البحري في سوريا لأول مرة بشكل جدي وحقيقي.

التكلفة والأطر القانونية

رغم الزخم الإيجابي المحيط بالمذكرة، يظل الطريق نحو التنفيذ الفعلي محوطاً بتحديات، تتطلب مقاربة واقعية تأخذ في الحسبان طبيعة المشاريع البحرية وتكاليفها العالية، إلى جانب الأطر القانونية والاقتصادية.

وبحسب المغربل وددم، ترتبط التحديات المتوقعة بارتفاع تكلفة الحفر البحري، وصعوبة تحويل المذكرة إلى عقد مبرم وواضح، إضافة إلى الأطر القانونية والمخاطر التسويقية والسعرية، فضلاً عن التركة الثقيلة التي خلفها النظام المخلوع، لاسيما الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية في مختلف القطاعات.



فتح مسار عملي لدخول رؤوس الأموال والخبرات التقنية المتطورة للتنقيب البحري في سوريا لأول مرة

انعكاسات اقتصادية

مع الإعلان عن مذكرة التفاهم، بدأ التركيز على دراسة الآثار المحتملة على الاقتصاد الوطني، بما يشمل الإيرادات وفرص الاستثمار، فضلاً عن تعزيز موقع سوريا الإقليمي والدولي في قطاع الطاقة.

لكنه أشار إلى أن تحقيق هذه الفوائد مرتبط بالدرجة الأولى بتحويل مذكرة التفاهم إلى اتفاقية تنفيذية، إذ إن العائد الحقيقي مرهون بسرعة الانتقال إلى عقود تنفيذ وتمويل وحفر ناجح.

من جانبه، أكد الدكتور عبد الرحمن ددم أن الأثر المباشر لهذه الاتفاقية يحمل أبعاداً سياسية، تتمثل في عودة سوريا إلى خارطة الاقتصاد العالمي وخارطة المشاريع الكبرى، ما يعزز الاقتصاد الوطني عبر تقليل الاعتماد على استيراد النفط ومشتقاته وزيادة الإنتاج اليومي، مشيراً إلى أن البلاد تنتج حالياً قرابة 100 ألف برميل يومياً، وهو رقم لا يغطي سوى جزء بسيط من الاحتياجات الأساسية لتوفير الطاقة.

وبحسب ددم، تتنوع الآثار الإيجابية المرتقبة في حال الانتقال من مرحلة التفاهم إلى التنفيذ الفعلي، بما في ذلك انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي وتراجع أسعار مواد التدفئة والمواد الغذائية وكل ما يهم المواطن.

وأضاف أن انخفاض تكاليف الطاقة سيفتح المجال أمام دخول الشركات المعنية بإعادة الإعمار والاستثمار في قطاعات حيوية، مثل الزراعة وتأهيل البنى التحتية لشبكات الطرقات والسكك الحديدية، ما يمهّد لاحقاً لخروج البلاد من مرحلة ما يُعرف باقتصاد الحرب إلى اقتصاد التعافي والتنمية.

بعد قرابة شهر على إحداث ضابطة الصاغة.. هل بدأ التطبيق فعلياً؟

الثورة السورية - عمر حاج حسين:

منحت وزارة الاقتصاد والصناعة صلاحيات للهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة، عبر حزمة قرارات تنظيمية تهدف إلى ضبط سوق الذهب والمعادن الثمينة وتعزيز الرقابة على عمليات البيع والشراء.

وشملت القرارات الصادرة إحداث ضابطة خاصة بالصاغة تتبع للهيئة، وتفويضها بصلاحيات أوسع لمتابعة المخالفات في الأسواق، بما يضمن التزام المشغولات والمعامل بالمعايير القياسية الرسمية.

وجاءت هذه الإجراءات متزامنة مع جهود الوزارة في تشديد المتابعة الميدانية للأسواق، من خلال جولات رقابية وأخذ عينات من المشغولات الذهبية للتأكد من مطابقتها للمواصفات، إضافة إلى مراقبة الفواتير وضبط المخالفات المتعلقة بتداول الذهب غير المطابق أو المُدخل بطرق غير قانونية.

وتضمنت الإجراءات صدور القرارين رقم 15 ورقم 16 بتاريخ 12 كانون الثاني الماضي، حيث يُخوِّل القرار رقم 15 الهيئةَ سحبَ تراخيص المحلات التي تشتري الذهب المسروق، والورش المخالفة وأختامها، إضافة إلى الباعة الجوالين الذين يروّجون لبضاعة غير مطابقة للمواصفات.

أما القرار رقم 16 فقد أحدث ضابطة خاصة بالصاغة، مهمتها القيام بجولات ميدانية على الأسواق، وأخذ عينات للتأكد من مطابقة العيارات للمواصفات السورية، ومراقبة الفواتير وضبط المخالفات ومتابعة تنفيذ القرارات والتعليمات الإدارية والأمنية الصادرة عن الجهات المختصة.

آلية عمل الضابطة وأهداف القرار 15

وعن آلية عمل هذه الضابطة، أوضح المدير العام للهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة، مصعب الأسود، لصحيفة الثورة السورية، أن القرار رقم /15/ الصادر عن وزير الاقتصاد والصناعة والقاضي بسحب تراخيص المحلات والورشات المخالفة للقوانين والأنظمة النافذة يهدف إلى ضبط سوق الذهب والمعادن الثمينة ومنع الممارسات غير القانونية، بما في ذلك شراء وبيع المسروقات، وملاحقة الباعة الجوالين الذين يروّجون لبضائع غير مطابقة للمواصفات.

وأشار إلى أن أهمية القرار تكمن في إسناد مهمة المتابعة والضبط للهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة، باعتبارها الجهة التي تمتلك الخبرات الفنية والكادر المؤهل القادر على كشف المخالفات وتحديد حجمها بدقة، والتمييز بين من امتهن المخالفة بشكل مقصود ومن وقع فيها نتيجة شراء مشغولات مسروقة بحسن نية دون علمه بمصدرها.

وأضاف أن هذه الإجراءات تسهم في ضبط السوق بشكل أدق، وتساعد على ملاحقة تهريب المشغولات الذهبية غير الخاضعة للرسوم الجمركية، مشيراً إلى أن الهيئة، عبر جولات ودوريات كوادرها المختصة، قادرة على متابعة حركة السوق ورصد أي تجاوزات.

تعزيز الرقابة الميدانية من خلال القرار 16

وفيما يتعلق بالقرار رقم /16/ القاضي بإحداث ضابطة خاصة بالصاغة، بيّن الأسود أن الهدف منه تعزيز الرقابة الميدانية في جميع المحافظات، من خلال جولات يومية على الأسواق، بما يضمن الالتزام بالأنظمة ويحفظ حقوق المستهلكين.

وأشار إلى أن دلالات صدور هذين القرارين في هذا التوقيت تعكس توجهاً واضحاً نحو تطوير العمل الإداري والرقابي، والوصول إلى قرارات أكثر فاعلية تصب في مصلحة المواطن، مؤكداً أن إجراءات أخذ العينات تعد خطوة بسيطة تقوم بها الهيئة عبر كوادرها الخبيرة للتأكد من مطابقة المشغولات للمواصفات.

وأكد أن الهيئة تضع حداً أعلى لأجور صياغة الذهب يُحدَّد وفق نوع الصنف، لافتاً إلى أن المخالفات المضبوطة خلال الأشهر الأخيرة «محدودة» نتيجة تشديد الرقابة وضبط السوق، مع التأكيد أن الاستمرار بهذه الإجراءات أمر ضروري للحفاظ على استقرار القطاع.

وأوضح أن القرارات الصادرة تعكس تفويضاً فنياً للهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة، بالاستناد إلى كوادر متخصصة قادرة على كشف المخالفات بسرعة، وتحديد طبيعتها، والتمييز بين المخالفات الناتجة عن حسن نية وتلك المرتبطة بسوء نية.

وأضاف أن التفويض الممنوح للهيئة يتيح اتخاذ قرارات دقيقة قائمة على الخبرة الفنية بعيداً عن التقدير العشوائي، مع تركيز على ضبط السوق وملاحقة المتلاعبين بالاقتصاد الوطني، سواء عبر تهريب المشغولات الذهبية دون رسوم جمركية أو إنتاج وترويج مشغولات مخالفة للمواصفات المعتمدة.

وأشار إلى أن توسيع الصلاحيات جاء لمعالجة خلل سابق في السوق أدى إلى ضياع حقوق المستهلك والصائغ والدولة، مع اعتبار حماية المستهلك وحماية حقوق الصاغة وصون المال العام أهدافاً أساسية لعمل الهيئة.

توصيف المخالفات ومؤشرات ضبط السوق

وبيّن أن حالات شراء الذهب تنقسم إلى حالتين: الأولى شراء يتم عن حسن نية بسعره الحقيقي من شخص معروف أو عند ضياع الفاتورة، ويكون الربح محصوراً بالفارق الطبيعي بين البيع والشراء، والثانية حالة شراء تتم عن سوء نية من دون فواتير وبأسعار منخفضة بشكل غير مبرر، مع وجود شكوك حول المصدر، ما يندرج ضمن تصريف المسروقات.

وأوضح أن الصائغ المحترف يمتلك القدرة على التمييز بين الذهب المملوك بشكل شرعي والذهب المسروق، مقابل استغلال بعض ضعاف النفوس لغياب الضبط وشراء الذهب المسروق بفوارق سعرية كبيرة نتيجة حاجة السارق للبيع السريع.

وأشار إلى أن توصيف المخالفات يعتمد على مؤشرات مهنية، أبرزها (السعر، وتاريخ الشراء، وطبيعة التعامل)، مع بقاء الفصل النهائي في هذه القضايا من اختصاص القضاء، واقتصار دور الهيئة على التقييم الفني التكميلي.

وبيّن أن عدد المخالفات المسجلة حتى الآن محدود، ويخضع لمعايير دقيقة تشمل ضبط العيارات، ومعرفة الأصناف التي سبق التلاعب بها، وأخذ عينات للتحليل عند الحاجة، إضافة إلى مراجعة التسعيرة وتواريخ الشراء لمنع الغبن بحق المستهلك.

بدوره، أفاد أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، بأن الإجراءات المتخذة بحق سوق الذهب ليست جديدة بالكامل، بل هي قرارات قديمة يُعاد التأكيد عليها وتفعيلها بشكل دوري، مع التشديد عليها في المرحلة الحالية نتيجة اختلاف الظروف عن المراحل السابقة وتكرار الشكاوى والصرخات من المواطنين.

وأضاف في حديثه لصحيفة الثورة السورية أن إحداث الهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة خلال الفترة الماضية أدى إلى بدء محاولات أكثر جدية لتنظيم هذا القطاع وضبطه، خاصة بعد رصد حالات لذهب يحمل دمغات مقلدة أو مزيفة، ما استدعى تشديد الرقابة للتأكد من أن عمليات البيع تتم ضمن أطر نظامية ومن خلال محال مرخصة.

وأوضح أن التركيز ينصب على مسألة إبراز الفواتير، ولاسيما فيما يتعلق بالذهب المباع، وخصوصاً ذهب الكسر أو الذهب المستعمل، بهدف التأكد من مصدره الحقيقي وصحة تداوله، وضمان أن الجهة التي تبيعه تملكه بشكل نظامي وقانوني.

وأشار إلى أن ممارسات سابقة اتسمت بنوع من التحايل تمثلت بعدم إبراز الفواتير أو عدم تسجيل الكميات المباعة، ما انعكس سلباً على تحصيل الضرائب، لافتاً إلى أن هذه الإجراءات تمثل رسالة مباشرة إلى الصاغة، مع الإشارة إلى أن الغالبية منهم معروفون بحسن السمعة والالتزام، داعياً عبر صحيفة الثورة السورية جميع المواطنين إلى التعامل فقط مع محال الصياغة المعروفة والتي لها تاريخ في السوق.

التزام المستهلكين يضمن ضبط السوق

وحذّر حبزة من الشراء من البسطات أو من أشخاص مجهولين لا يملكون سجلاً صناعياً أو تجارياً، لما في ذلك من مخاطر قد توقع المواطن في الغبن من دون أن يدرك.

وأشار إلى مخاطر إضافية داخل السوق تتمثل بدخول أنواع من الذهب المهرب بعيارات مختلفة، قد يجري التلاعب فيها من حيث نسبة النحاس، أو عبر بيع قطع مطلية بطبقة خارجية من الذهب بينما يكون جوهرها من النحاس، وهي حالات تُعد غشاً واضحاً وفق قوله.

وأكد أن الدمغة تُعد عنصراً أساسياً لا يمكن تجاهله قبل الشراء، مع الإشارة إلى تراجع نسبي في دور النقابة مقارنة بالسابق، مقابل تولي الهيئة العامة الدور الأساسي في المتابعة والإشراف.

وأضاف أن حالات الغش المسجلة تبقى محدودة ونادرة، لكن الوضع حالياً تحت السيطرة، مع وجود اهتمام حكومي واضح بمنع التهريب، داعياً المواطنين إلى مراجعة الخبراء أو تقديم شكاوى فورية عند الشك بأي قطعة ذهب.

ولفت إلى أن الالتزام بالمتابعة الجدية من قبل المواطنين يُعد كفيلاً بضبط هذا القطاع رغم حساسيته وارتفاع قيمة الذهب، في ظل تشديد الرقابة على الصاغة سواء عبر المتابعة المباشرة أو من خلال إلغاء السجلات في حال وجود مخالفات.



إسناد مهمة المتابعة والضبط للهيئة العامة لإدارة المعادن الثمينة المؤهلة لكشف المخالفات

إعلانات رسمية

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف
طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ
المطلوب تبليغه:
١- محمود الكسار بن عبد المنعم
٢- عزت ونس
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٤١/قرار/٦٤/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس/٤١/٢٠٢٥ بخصوص القضية الجمركية رقم/٧٨/٢٠٢٤، مكافحة المنظورة أمامنا وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم
٢- لا مجال للحكم بالرسوم كون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة قرارا صدر وجاهي وبمثابة الوجاهي صدر وأفهم علنا حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابلا للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.
٦٠١٤٤

مجلس بلدة يلدا
تقدّم إلينا ورثة يوسف حسين أبو دراع بطلب ترخيص بناء على الشيوع على العقار رقم//١/٩٠/من المنطقة العقارية يلدا، وعليه من يود الاعتراض على طلب الترخيص التقدّم باعتراضه إلى ديوان مجلس بلدة يلدا خلال مدة الإعلان والبالغة/٣٠/يوماً من تاريخ نشره مبينا فيه سبب الاعتراض مع إرفاق الوثيقة القانونية التي تثبت ملكية العقار
رئيس مجلس بلدة يلدا
٦٠١٤٥

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف
طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ
المطلوب تبليغه:
١- محمود الكسار بن عبد المنعم
٢- عزت ونس
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٤٠/قرار/٦٣/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس/٤٠/٢٠٢٥ بخصوص القضية الجمركية رقم/٧٧/٢٠٢٤، مكافحة المنظورة أمامنا وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم
٢-لا مجال للحكم بالرسوم كون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبمثابة الوجاهي صدر وأفهم علنا حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابلا للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.
القاضي
٦٠١٤٦

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف
طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ
المطلوب تبليغه:
١- محمود الكسار بن عبد المنعم
٢- عزت ونس
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٣٩/قرار/٦٢/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس/٣٩/٢٠٢٥ بخصوص القضية الجمركية رقم/٧٤/٢٠٢٤ مكافحة المنظورة أمامنا ، وترقين إشارة الحجز الاحتياطي موضوعها حكم
٢- لامجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبمثابة الوجاهي صدر وأفهم علنا حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابلا للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.
القاضي
٦٠١٤٧

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف
طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ بن محمد هشام
٢- عمار صباغ بن محمد هشام
٣- أحمد صباغ بن فاروق
المطلوب تبليغه:
١- بكري قلة بن حسين
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٣٧/قرار/٦١/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس/٣٧/٢٠٢٥ بخصوص القضية الجمركية رقم/٨٤/٢٠٢٤، مكافحة المنظورة أمامنا ، وترقين إشارة الحجز الاحتياطي موضوعها حكم
٢-لا مجال للحكم بالرسوم كون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي بحق إلجهة المدعية صدر وأفهم علنا حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابلاً للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.
القاضي
٦٠١٤٨

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف
طالبا التبليغ:
١- فاروق محمد هشام صباغ
٢- عمار محمد هشام صباغ
٣- أحمد فاروق صباغ
المطلوب تبليغه:
١- محمود الكسار بن عبد المنعم
٢- عزت عارف ونس
القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٣٤/قرار/٦٠/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧، والمتضمن:
١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس/٣٤/٢٠٢٥ بخصوص القضية الجمركية رقم/٧١/٢٠٢٤ مكافحة المنظورة أمامنا أصولا، وترقين إشارة الحجز الاحتياطي موضوعها حكم
٢- لا مجال للحكم بالرسوم كون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبمثابة الوجاهي صدر وأفهم علنا حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابلا للاستئناف.
ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولا.
القاضي
٦٠١٥٠

إعلان بمثابة تبليغ المحكمة المحكمة البدائية الروحية لبطريركية الروم الكاثوليك في دمشق.
رقم الأساس/١٢٥/٢٠٢٦
القاضي: الأب أنطون مصلح
المدعية: غزالة بولص اللحام
المدعى عليه:حاتم مثقال الشناعة
الطلب: بطلان زواج
موعد الجلسة: ٢٠٢٦/٣/١١الساعة ٨:٣٠ صباحا.
نظراً لأنك مجهول الإقامة فقد تقرر تبليغك مذكرة تبليغ بالدعوى بواسطة إحدى الصحف المحلية وعلى لوحة إعلانات المحكمة، فإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا قانونيا عنك تجرى بحقك المعاملة القانونية ويُعتبر الحكم الذي سيصدر بمثابة الوجاهي بحقك.
القاضي
٦٠١٥١

سند تبليغ قرار حكم بالصحف الرسمية
قرار صادر عن المحكمة الشرعية في قدسيا
الدعوى أساس/٤٧/ قرار/٢٣١/لعام ٢٠٢٥
طالب التبليغ: سماح يوسف ابنة شاهين والدتها باسمة، تولد ١٩٩٦ مسجلة بالقيد جابرية/خـ ١٨، -تمثلها المحامية ناريمان الكردي.
المطلوب تبليغه: عدنان حسن ابن حسين والدته شريفة تولد ١٩٨٨ مسجل بالقيد جابرية خـ ١٨.
الدعوى: تفريق لعلة الشقاق
نظرا لجهالة عنوانك فقد تقرر تبليغك بالصحف المحلية وعلى لوحة إعلانات المحكمة بصدور القرار رقم أساس/٤٧/قرار/٢٣١/ لعام ٢٠٢٥ الصادر عن المحكمة الشرعية في قدسيا فقد تقرر تبليغك القرار التالي:
١.تصديق تقرير الحكمين المؤرخ في ٢٠٢٥/٨/٢٦، والمتضمن التفريق بين الطرفين المدعين بطلقة واحدة بائنة وإعفاء الزوج من كامل مؤجل المهر.
٢.أمر الزوجة بالعدة الشرعية اعتبارا من تاريخ صدور القرار ما لم ينقض.
٣.تسجيل ذلك على قيود الطرفين لدى أمين السجل المدني المختص أصولا.
٤.تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف.
المحكمة الشرعية بقدسيا/القاضي/
٦٠١٥٢

إعلان صادر عن المحكمة الشرعية الرابعة بدمشق
بمثابة مذكرة دعوى موجهة إلى المدعى عليه
رقم أساس الدعوى/٢٢٢٠/٢٠٢٦
طالب التبليغ: كرم بنت عبدالعزيز جباس.
المطلوب تبليغه: صالح بن وليد عصفور.
في الساعة التاسعة زوالية من يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٢٦/٣/٢٥ لرؤية الدعوى المقامة عليك من المدعية بطلب تفريق ونفقة تدعوك المحكمة الشرعية الرابعة بدمشق للحضور في الوقت المحدد حتى إذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك تجرى بحقك الإجراءات القانونية ونظرا لجهالة عنوانك جرى تبليغك بواسطة الصحف.
القاضي
٦٠١٥٣

إعلان بمثابة قرار تثبيت وصية وحصر إرث
المحكمة المحكمة البدائية الروحية لبطريركية الروم الكاثوليك في دمشق.
رقم الأساس/٣/إرث/٢٠٢٦
القاضي: الأب أنطون مصلح
المدعي: أميرة ضيف الله الدبعي
المدعى عليهم: منير ضيف الله الدبعي - منيرة ضيف الله الدبعي - جريس ضيف الله الدبعي
الطلب: تثبيت وصية وتنظيم حصر
نظرا لجهالة عناونكم تقرر لدينا في الإضبارة أساس/٣/إرث/٢٠٢٦ تبليغكم القرار رقم/٣/ لعام ٢٠٢٦ التالي:
أولا: تثبيت صحة الوصية الجارية لصالح الموصى لها أميرة ضيف الله الدبعي من المرحومة نزيهة ضيف الله الدبعي والمؤرخة في ٢٠٢٢/٦/٩ والقاضية من حيث النتيجة الإيصاء بكامل التركة من أموال منقولة وغير منقولة للسيدة أميرة ضيف الله الدبعي، وإلزام الورثة بتنفيذ هذه الوصية أصولا.
ثانيا: تثبيت إجازة الورثة للموصى لها بكل زيادة تفوق النصاب الشرعي عن مقدار الوصية وإلزام الورثة بصحة هذه الإجازة والإقرار.
ثالثاً: وتنفيذاً للوصية يصيب شقيقتها أميرة ضيف الله الدبعي/٢٤٠٠/سهم وبذلك تتم السهام.
رابعاً: تحميل الجهة الموصى لها الرسوم والمصاريف.
قراراً بدائياً وجاهياً وبمثابة الوجاهي صدر عن محكمتنا البدائية الروحية لبطريركية الروم الملكيين الكاثوليك في دمشق بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤م.
صدر وأفهم علناً.
القاضي
٦٠١٥٤

إعلان بمثابة مذكرة تبليغ بالصحف صادرة عن المحكمة البداية المدنية الخامسة ريف دمشق
طالب التبليغ: سعيد خالد نجيب- تمثله المحامية لمى محمد عصام الجمل.
المطلوب تبليغه: محمد مصطفى غندور الغندور.
الدعوى: تثبيت بيع
نظرا لجهالة عنوان المطلوب تبليغه، تقرر لدينا في الدعوى أساس/٣١١٢/لعام ٢٠٢٦ تبليغه بواسطة الصحف ولوحة إعلانات المحكمة لحضورك الجلسة القادمة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٣٠ الساعة العاشرة. وإذا لم تحضر أو تُرسل وكيلا ينوب عنك، ستجري بحقك المعاملة القانونية ويصدر الحكم بحقك بمثابة الوجاهي.
القاضي
٦٠١٥٥

إنذار موجه بواسطة الكاتب بالعدل بدمشق

الرقم الخاص/١/الرقم العام/٢٩٣٨/السجل/١٧٣٦٠/
المنذر: مازن الحماده بن مصطفى والدتي أديبة تولد ١٩٦٧ الرقم الوطني:/٠٧٢١٠٠٠٣٤٦٩/
العنوان: ريف دمشق - معضمية الشام - الشارع العام - بناء جمعة.
المنذر إليه: يزن محمد شربجي والدته نور تولد ٢٠٠٤ الرقم الوطني:/٠١٠٣٠٣٧٥٢١٥/ متخذ موطنًا مختارًا: دمشق - المزة - إسكان بناء طابق ثاني - مقابل حلويات البيت الشرقي - هاتف/٠٩٣٣٤٧٥١٤٧/
موضوع الإنذار: كان قد أودعت لديك مبلغ/٢٠,٠٠٠,٠٠٠/عشرون مليون ليرة سورية بالعملة القديمة فقط لاغير في سبيل الأمانة لحين الطلب وعند مطالبتك المتكررة لم أجد منك إلا التسويف والمماطلة في إعادة أمانتي التي أودعتها لديك لذلك أتوجه إليك بهذا الإنذار وكلي أمل أن تعيد لي أمانتي كي لا أُضطر آسفًا لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقك وفقًا للمادة ٦٥٦ من قانون العقوبات وإني أمهلك فترة ثلاثة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإنذار وإني سأحملك العطل والضرر الذي أصابني مع كافة النفقات والتعويض والرسوم المترتبة عليك. وقد أعذر من أنذر.
المنذر الكاتب بالعدل بدمشق ٦٨١

جمعية التضامن للسكن والاصطياف بدير الزور

دعوة لاجتماع الهيئة العامة

إن مجلس الإدارة المؤقت لجمعية التضامن للسكن والاصطياف بدير الزور يدعو أعضاء الجمعية لحضور اجتماع الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة دائم للجمعية المقرر عقده بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١١ الموافق ليوم الأربعاء الساعة الثانية عشر ظهراً.
وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى الساعة الواحدة ظهراً بنفس اليوم والتاريخ وذلك في صالة دوار المدلجي بدير الزور.
رئيس مجلس الإدارة
٤٨٠٣٦

إنذار موجّه

الرقم الخاص/٥٦/الرقم العام/٤٥٩/رقم السجل/٤٥/
من المنذر : ماجد الايوبي بن عبد الرحيم وبثينة تولد: دمشق ١٩٦٥.
هوية الرقم الوطني:
/٠١٠٢٠٢٢٣٩٩٣/٢٢٤٢٦٧٣٠/باعتباري وكيلاً عن باسل البدر بموجب الوكالة ذات الرقم الخاص ١٦٣//والرقم العام/٢١٥٤/السجل/٣٦/عدل سابع بدمشق
إلى المنذر إليه: حسام سليمان بن ياسين وجوهرة برغيس تولد دمشق ١٩٧١.
هوية الرقم الوطني: ١٧٥٠٣٩٩١/٠١٠٣٠٠٢٩٤٠٨/محل القيد: بريدي خـ/١٣٧/ مجهول الإقامة.
موضوع الإنذار: تغيب عن العمل.. لما كنت قد تغيبت عن العمل لدى مخبزنا (بدر) الكائن في الشعلان منذ أكثر من عشر سنوات
ورغم محاولة الاتصال بك مرات عديدة لم نستطع التواصل معك ولذلك نوجه إليك هذا الإنذار كونه سيتم اعتبارك بحكم المستقيل منذ تاريخه
وقد أعذر من أنذر
الكاتب بالعدل السابع بدمشق
٦٧٧

اعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة التنفيذ المدني في جرمانا بالملف التنفيذي صلحي ٧٥ / ٢٠٢٦

ان مدير التنفيذ في جرمانا وتنفيذا للحكم الصادر عن محكمة الصلح المدني في جرمانا رقم ١٣٧ / ٢٠٢٢ اساس ٥٦ والقاضي بيع العقارين ١٩١٨ و ١٩٢٠ منطقة شاغور بساتين العقارية وهي عبارة عن قطعتين ارض بعل زراعية وهما تقعان في جرمانا مقابل مطعم بباي شكال طريق المطار العقار رقم ١٩١٨ قطعة ارض مساحتها ١٢٠٠ متر والمقدرة قيمتها بمبلغ / ٥٤٠.٠٠٠.٠٠٠ / خمسمائة واربعون مليون ليرة سورية والعقار رقم ١٩٢٠ قطعة ارض زراعية بمساحة ٥٠٠ متر والمقدرة قيمتها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ / مائتي مليون ليرة سورية

وبناء على قرار رئاسة التنفيذ المدني في جرمانا المؤرخ في ٢ / ٢ / ٢٠٢٦ والقاضي بطرح العقارين للبيع في المزاد العلني .

وبناء على طلب جهة طالبة التنفيذ جورج فصيحه يمثله المحامي سهيل النمير وبمواجهة الجهة المنفذ ضدها الياس فصيحه بن فريد وناديا فصيحه بنت فريد مجهولي الاقامة

ووفقا لاحكام المواد ٣٩٩ الئ ٤٠٨ من قانون اصول المحاكمات المدنية يعلن مايلي :

١_بطرح للبيع في المزاد العلني في غرفة مدير التنفيذ في جرمانا العقارين ١٩١٨ _ ١٩٢٠ من منطقة شاغور بساتين العقارية

٢_تجري المزايدة في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الخميس ٢٠٢٦/٢/٢٦

٣_على من يرغب بالاشتراك في المزايدة ان يودع في صندوق دائرة التنفيذ جرمانا مبلغا يعادل نصف القيمة المقدرة

٤_ على من يرغب زيادة في الايضاح والاطلاع على قائمة شروط البيع والمزايدة مراجعة دائرة التنفيذ المدني في جرمانا

٥_رقم العقارين / ١٩١٨و ١٩٢٠/ العقار الاول ١٩١٨ مساحة ١٢٠٠ متر والثاني ١٩٢٠ مساحة ٥٠٠ متر

٦_قيمة العقارين مقدرة بمبلغ / ٧٤٠.٠٠٠.٠٠٠ / سبعمائة واربعون مليون ليرة سورية

٧_ اوصاف العقارية ارض بعل زراعية تقعان في جرمانا مقابل مطعم بباي شمال طريق المطار

مدير التنفيذ في جرمانا ٦٠٢٧٠

شركة هشام خليل وشريكته- الريان (توصية بسيطة)

محضر اجتماع مجلس إدارة الشركاء في شركة هشام خليل وشريكته- الريان (توصية بسيطة) بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٣ اجتمع كل من الشركاء هشام عدنان خليل وشريكته سوزانا جودت إسماعيل المالكين لشركة هشام خليل وشريكته المسجلة بالسجل التجاري باللاذقية بالرقم ٧٩٢٥ بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ وقد اتفق الشركاء هشام عدنان خليل وسوزانا جودت إسماعيل على تحويل الشكل القانوني الى شركة محدودة المسؤولية ذات الشخص الواحد بعد أن تنازل الشريك سوزانا جودت إسماعيل عن كامل حصتها والبالغة ٦٥٪ الى السيد هشام عدنان خليل.

شركة هشام خليل وشريكته

٦٨٥

خلاصة عقد ايجار

المؤجر: مازن زرزور. المستأجر: محمد خليل.
العقد من ٢٠٢٦/١/١ ولغاية ٢٠٣١/١٢/٣١.
العنوان ريف دمشق - الشمالي - جيرود عقار ٢١٥٦ جيرود ١٧/٤.

أمين السجل التجاري بريف دمشق

٦٧٩

شركة الراشد الغذائية

قرار رقم/٢٦/ش

رخصة توليد كهرباء مستقل باستخدام مصادر الطاقات المتجددة مرتبط بشبكة التوزيع

المدير العام للإدارة العامة للكهرباء

بناءً على أحكام المرسوم رقم/٩٤/لعام ١٩٧٤،

وعلى أحكام قانون الكهرباء رقم/٣٢/لعام ٢٠١٠ وتعديلاته

وعلى الطلب رقم/٥١٧٣/خ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٩،

يقرر ما يلي:

المادة (١): منح شركة/الراشد الغذائية رخصة توليد كهرباء (مرتبط بشبكة التوزيع) اعتماداً على المصادر المتجددة (الطاقة الشمسية - لواقط كهروضوئية) في محافظة ريف دمشق باستطاعة اسمية إجمالية قدرها/٣٩٩,٥٦/كيلو واط، وذلك استناداً لأحكام قانون الكهرباء رقم/٣٢/لعام ٢٠١٠ وتعديلاته والتعليمات التنفيذية والأنظمة والقرارات المنبثقة عنه وأحكام وشروط هذه الرخصة المرفقة والتي تعتبر جميعها كلاً واحداً لا يتجزأ.

المادة (٢): مدة هذه الرخصة/٥/سنوات ميلادية.

المادة (٣): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية أو إحدى الصحف الرسمية ويُبلّغ من يلزم لتنفيذه.

المدير العام للإدارة العامة للكهرباء

٦٧٨

المصرف التجاري السوري

- اسم الجهة المعلنة: المصرف التجاري السوري - الإدارة العامة.
- نوع الإعلان: مناقصة.
- نص الإعلان: استئجار وسائل نقل للعاملين في المصرف التجاري السوري ضمن مدينة دمشق وريفها.
- آخر موعد لاستلام العروض: حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الأربعاء الموافق لـ ٢٠٢٦/٢/٢٥ م في ديوان الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري.
- يتم فض العروض في تمام الساعة ١٠,٠٠ صباحاً من يوم الخميس الموافق لـ ٢٠٢٦/٢/٢٦ م في الإدارة العامة - مقر اجتماع لجنة المناقصات.
- تقبل العروض المجزأة وفقاً لما تقتضيه مصلحة المصرف.
- التأمينات المؤقتة: وفق الجدول الوارد بدفتر الشروط المالية والحقوقية، ويُرفَق معها إشعار نقدي بتسديد رسم طابع مقطوع بمبلغ/٥٠٠/ل.س فقط خمسمائة ليرة جديدة سورية لا غير عن الضمانة المؤقتة المقدمة.
- التأمينات النهائية: ١٠ ٪ فقط عشرة بالمائة من القيمة الإجمالية للعقد.
- مدة التنفيذ: عام ميلادي واحد قابل للتجديد في حال رغبة الإدارة بذلك لمدة عامين بعد العام الأول.
- مدة ارتباط العارض بعرضه:/١٢٠/يوماً فقط مائة وعشرون يوماً، من تاريخ انتهاء تقديم العروض.
- مدة ارتباط العارض المرشح:/٦٠/يوماً فقط ستون يوماً، من اليوم التالي لتبليغه إحالة التعهد عليه خطياً وبما يتوافق مع المادة/٢٥/من القانون/٥١/لعام ٢٠٠٤.
- على الراغبين الاشتراك بهذا الإعلان إرفاق إشعار نقدي بتسديد رسم طابع مقطوع بمبلغ/١٠٠٠/ل.س فقط ألف ليرة جديدة سورية لا غير عن طلب الاشتراك بالمناقصة.
- يمكن الحصول على دفاتر الشروط الخاصة من العنوان التالي: دمشق -ساحة يوسف العظمة- مبنى الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري -مديرية الشؤون المالية. مقابل مبلغ/٣٠٠٠/ل.س فقط ثلاثة آلاف ليرة جديدة سورية لا غير.
- يمكن الاطلاع على دفاتر الشروط الخاصة (الفنية والمالية والحقوقية)، من خلال الموقع الالكتروني للمصرف التجاري السوري (https://www.cbs-bank.sy).

المدير العام٦١٢

جمعية الإخلاص للسكن والاصطياف

قرر مجلس إدارة جمعية الإخلاص للسكن والاصطياف بالجلسة رقم/٤/تاريخ ٢٠٢٦/٢/٢ دعوة السادة أعضاء الهيئة العامة السنوي. الاجتماع الأول في قاعة اتحاد الحرفيين - سبع بحرات قبو بتاريخ الخميس في ٢٠٢٦/٣/٢٦ الساعة الخامسة مساءً إذا لم يكتمل النصاب القانوني يكون بنفس المكان والزمان الساعة/٦/مساءً واجتماع هيئة مكتبي مشروع مضايا خربة مرابل/٤/٤/ في الساعة السابعة بنفس المكان والزمان وفق جدول الأعمال التالي:

١-مناقشة تقرير مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والتصديق عليها.

٢- مناقشة تقرير مدقق الحسابات والميزانية السنوية والتصديق عليها.

٣- تسمية مدقق حسابات الجمعية أو تكليف مجلس الإدارة بتسمية المدقق وتحديد أجره.

-جدول أعمال هيئة مكتبي مشروع مضايا خربة مرابل/٤/٤/

- مناقشة خطة تنفيذ المشروع على مراحل.

ب- مناقشة خطة التمويل للمشروع وفق تقرير المهندس.

ت- الموافقة على الصرفيات وعقد الضم والإفراز لعقارات الجمعية بعد أن تم الحصول على موافقة وزارة الأشغال العامة والإسكان ومحافظة ريف دمشق من خلال اللجنة الإقليمية بالموافقة على ضم كافة عقارات الجمعية إلى التنظيم والبدء في إجراءات ضم وإفراز عقارات الجمعية.

ث- الموافقة على وضع خطة التمويل وطريقة التنفيذ للمشروع وفق قانون التعاون السكني وقانون العقود رقم/٥١/لعام ٢٠٠٤ والمرسوم التشريعي رقم/٩٩/لعام ٢٠٠٨.

رئيس مجلس الادارة

٦٧٠

اثنوس إنيرجي ايطاليا فرع سوريا

EthosEnergy

القوائم المالية لشركة ايثوس إنيرجي ايطاليا – فرع سوريا عن السنة المالية 2022

قائمة المركز المالي كما في 2022/12/31

البيان	الإيضاحات	كما في 31 كانون الأول 2022	كما في 31 كانون الأول 2021
		ل.س	ل.س
الموجودات			
الأصول الثابتة			
الأصول الثابتة	4	16,587,383.00	16,587,383.00
مجمع اهتلاك الأصول الثابتة		(16,587,383.00)	(16,587,383.00)
مجموع الأصول الثابتة		0.00	0.00
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	5	2,000,002,387.49	2,092,459,532.79
مصاريف مدفوعة مقدماً	6	10,834,000.00	
مجموع الموجودات المتداولة		2,010,836,387.49	2,092,459,532.79
اجمالي الموجودات		2,010,836,387.49	2,092,459,532.79
المطاليب وحقوق الملكية			
حقوق الملكية			
جاري المركز الرئيسي	7	1,798,225,492.30	1,798,225,492.30
نتائج السنوات السابقة		294,234,040.04	(563,673,086.20)
نتائج السنة الحالية		(108,088,682.30)	857,907,126.69
مجموع حقوق الملكية		1,984,370,850.49	2,092,459,532.79
المطاليب المتداولة			
المصاريف المستحقة	8	26,465,537.00	0.00
مجموع المطاليب المتداولة		26,465,537.00	0.00
اجمالي المطاليب وحقوق الملكية		2,010,836,387.49	2,092,459,532.79

تعد الإيضاحات من 1 وحتى 13 جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المدير العام
ألبيرتو مالاندا

المدير المالي
باولا فاكرينو

Turbo Care SpA - Syrian Branch
Queen Center, Apt. 108
P.O. Box 35578
Damascus, Syria
Telephone: 00963-11-8586037

Ethos Energy Syrian Branch

اثنوس إنيرجي ايطاليا فرع سوريا

EthosEnergy

القوائم المالية لشركة ايثوس انيرجي ايطاليا – فرع سوريا عن السنة المالية 2023

قائمة المركز المالي كما في 2023/12/31

البيان	كما في 31 كانون الأول 2023	كما في 31 كانون الأول 2022
	ل.س	ل.س
الموجودات		
الاصول الثابتة		
الاصول الثابتة	10,797,383	16,587,383.00
مجمع اهتلاك الاصول الثابتة	(10,797,383)	(16,587,383.00)
مجموع الاصول الثابتة	0.00	0.00
الموجودات المتداولة		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	7,565,074,689	2,000,002,387.49
مصاريف مدفوعة مقدماً	14,442,915	10,834,000.00
مجموع الموجودات المتداولة	7,579,517,604	2,010,836,387.49
اجمالي الموجودات	7,579,517,604	2,010,836,387.49
المطاليب وحقوق الملكية		
حقوق الملكية		
جاري المركز الرئيسي	1,798,225,493	1,798,225,492.30
نتائج السنوات السابقة	186,045,358	294,234,040.04
نتائج السنة الحالية	5,488,128,905	(108,088,682.30)
مجموع حقوق الملكية	7,472,399,755	1,984,370,850.49
المطاليب المتداولة		
المصاريف المستحقة	107,117,848	26,465,537.00
مجموع المطاليب المتداولة	107,117,848	26,465,537.00
اجمالي المطاليب وحقوق الملكية	7,579,517,604	2,010,836,387.49

المدير العام
البيرتو مالاندا

المدير المالي
باولا فاكرينو

Ethos Energy Syrian Branch Po Box 35578

اثنوس إنيرجي ايطاليا فرع سوريا

EthosEnergy

القوائم المالية لشركة ايثوس إنيرجي ايطاليا – فرع سوريا عن السنة المالية 2024

قائمة المركز المالي كما في 2024/12/31

البيان	كما في 31 كانون الأول 2024	كما في 31 كانون الأول 2023
	ل.س	ل.س
الموجودات		
الاصول الثابتة		
الأصول الثابتة	10,797,383	10,797,383
مجمع اهتلاك الأصول الثابتة	(10,797,383)	(10,797,383)
مجموع الأصول الثابتة	0.00	0.00
الموجودات المتداولة		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	6,847,458,808	7,565,074,689
السلف النقدية	23,796,228	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	21,175,000	14,442,915
مجموع الموجودات المتداولة	6,892,430,036	7,579,517,604
اجمالي الموجودات	6,892,430,036	7,579,517,604
المطاليب وحقوق الملكية		
حقوق الملكية		
جاري المركز الرئيسي	1,798,225,493	1,798,225,493
نتائج السنوات السابقة	5,674,174,263	186,045,358
نتائج السنة الحالية	(719,509,996)	5,488,128,905
مجموع حقوق الملكية	6,752,889,760	7,472,399,755
المطاليب المتداولة		
المصاريف المستحقة	139,540,276	107,117,848
مجموع المطاليب المتداولة	139,540,276	107,117,848
اجمالي المطاليب وحقوق الملكية	6,892,430,036	7,579,517,604

المدير العام

المدير المالي
باولا فاكرينو

Ethos Energy Syrian Branch Po Box 35578

إعلانات رسمية

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف

طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ

المطلوب تبليغه:
١- محمود الكسار
٢- عزت ونس

القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٤٩/قرار/٦٧/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:

١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس ٢٠٢٥/٤٩ بخصوص القضية الجمركية رقم/٢٠٢٤/٧٣، مكافحةِ المنظورة أمامنا أصولاً وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم

٢- لا مجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبِمثابة الوجاهِي صدر وأفهم علناً حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابل للاستئناف.

ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحة إعلانات المحكمة أصولاً.

القاضي

٦٠١٤١

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف

طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ

المطلوب تبليغه:
١- بكري قلة

القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٤٦/قرار/٦٦/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:

١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس /٢٠٢٥/٤٦ بخصوص القضية الجمركية رقم/٢٠٢٤/٨٦، مكافحةِ المنظورة أمامنا أصولاً، وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم.

٢-لا مجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبِمثابة الوجاهِي صدر وأفهم علناً حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابل للاستئناف.

ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحةِ إعلانات المحكمة أصولاً.

القاضي

٦٠١٤٢

إعلان بمثابة سند تبليغ بالصحف

طالبا التبليغ:
١- فاروق صباغ
٢- عمار صباغ
٣- أحمد صباغ

المطلوب تبليغه: ١- بكري قلة

القرار المطلوب تبليغه: القرار الصادر عن محكمة البداية الجمركية في دمشق رقم أساس/٤٣/قرار/٦٥/ لعام ٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ والمتضمن:

١- تثبيت تنازل الجهة المدعية عن دعواها أساس ٢٠٢٥/٤٣ بخصوص القضية الجمركية رقم/٢٠٢٤/٨٩، مكافحةِ المنظورة أمامنا أصولاً، وترقين الحجز الاحتياطي موضوعها حكم

٢- لا مجال للحكم بالرسوم لكون الجهة المدعية المتنازلة جهة عامة. قرار صدر وجاهي وبِمثابة الوجاهِي صدر وأفهم علناً حسب الأصول والقانون في جلسة ٢٠٢٥/١٠/٧ قابل للاستئناف. ولجهالة عنوانكم تقرر تبليغكم بالصحف وعلى لوحةِ إعلانات المحكمة أصولاً.

القاضي

٦٠١٤٣

خلاصة عقد ايجار

العائد للسيد: عبد الرحمن أحمد العبد العلاوي.
والمتضمنة تاريخ العقد ويبدأ من ٢٠٢٤/١/١ وينتهي في ٢٠٢٧/١/١. العنوان دير الزور - حي القصور- رقم العقار ٢٢/٢ -٢٤. المؤجر: خولة عايد عبود.
المستأجر: عبد الرحمن أحمد العبد العلاوي.

أمين السجل التجاري في محافظة دير الزور

٤٨٠٣٣

خلاصة عقد ايجار

العائد للسيد: لؤي خالد الحاج نعيمة.
والمتضمنة تاريخ العقد ويبدأ من ٢٠٢٦/٢/١ وينتهي في ٢٠٢٩/٢/١. العنوان دير الزور - حي القصور- رقم العقار ٢٨٣٩. المؤجر: محمد مازن صبحي الهنيدي.
المستأجر: لؤي خالد الحاج نعيمة.

أمين السجل التجاري في محافظة دير الزور

٤٨٠٣٤

خلاصة عقد ايجار

العائد للسيد: يامن محمد الحمود.
والمتضمنة تاريخ العقد ويبدأ من ٢٠٢٦/٢/١ وينتهي في ٢٠٢٩/٢/١. العنوان دير الزور - حي القصور- رقم العقار ١٨٨١. المؤجر: رفاه العطا الله.
المستأجر: يامن محمد الحمود.

أمين السجل التجاري في محافظة دير الزور

٤٨٠٣٥

بانوراما الأعمال الدرامية في رمضان 2026





من أعمال تتناول فترة الثورة وحجم المعاناة إلى أعمال تتناول حكاياتها الفساد والقهر في محاولة لملامسة هموم الناس

الثورة السورية - فؤاد مسعد:

بدأت شركات الإنتاج الدرامي بالتسابق باكراً نحو المشاهد لعرض مواد تشويقية تضمن من خلالها موطئ قدم متقدم ضمن ساحة ما سيتم عرضه على الشاشات العربية في شهر رمضان المبارك، وبينما اكتفت شركات إنتاج بعرض برومو تشويقي واحد لمسلسلها، نشرت أخرى مجموعة من مواد «البرومو» كاشفة بعض ملامح وأسرار عملها بما يسمح لها بشد الجمهور إليها ليتابعها في الموسم الدرامي المُنتظر.

التنوع الدرامي

عديدة هي الأعمال التي قدمت رؤاها من خارج الصندوق ساعية إلى طرق أبواب جديدة ومؤثرة، مقتحمة موضوعات لم تكن لتُطرق يوماً ضمن مسلسل يصور في سوريا، هذه الرؤى أضفت لوناً جديداً على التنوع والغنى الذي تتسم به الدراما السورية، فبالإضافة إلى الأعمال التي تناولت فترة الثورة وأظهرت حجم المعاناة من الاستبداد والظلم فترة النظام المخلوع، وتلك التي غاصت بشكل أعمق في التاريخ الحديث لتحكي عن مجازر حماه في ثمانينيات القرن الماضي، قدمت أعمال أخرى ضمن إطار اجتماعي حكاياتها عن الفساد والقهر، في محاولة لملامسة هموم الناس وأوجاعهم، ضمن إطار لا يخلو من الأكشن والإثارة والحكايات التي تحبس الأنفاس.

على الضفة الأخرى وبعد أن غاب حضورها المؤثر لسنوات تطل الكوميديا من خلال مجموعة أعمال تعلن عودتها بقوة، في حين تثبت الدراما التي تدور أحداثها ضمن إطار البيئة الشامية حضورها من خلال عدة أعمال يحمل كل منها تمايزه عن الآخر، أما الدراما التاريخية فيستمر غياب إنتاجها سنة أخرى، في انتظار أن توضع على السكة من جديد في المواسم القادمة.

واللافت في الموسم الدرامي الجديد أن هناك أعمالاً مؤجلة من السنوات الماضية تم الإعلان عن حضورها على الشاشات في الشهر الفضيل، كما أن مسلسلات عربية يشارك فيها مبدعون سوريون ستكون حاضرة هي الأخرى في خضم المنافسة.

وبين هذا وذاك يبقى الجمهور متشوقاً إلى أن تحين الساعة التي يذوب فيها الثلج وتظهر الأعمال على حقيقتها، وفيما يلي ترصد صحيفة الثورة السورية عبر السطور التالية أهم تلك الأعمال والتي ستُعرض على الشاشات والمنصات ومواقع الانترنيت خلال شهر رمضان المبارك.

إرهاصات الثورة

من الأعمال التي تناولت حالة الظلم والقمع التي سادت فترة النظام المخلوع يبرز مسلسل «السوريون الأعداء» إخراج الليث حجو، تأليف نجيب نصير ورافي وهبي، إنتاج شركة ميتافورا، وهو مأخوذ عن رواية تحمل العنوان نفسه للكاتب فواز حداد.

ينقسم المسلسل إلى ثلاثة أقسام كل منها مؤلف من عشر حلقات تحكي عن فترة زمنية معنية، بما فيها أواخر الستينيات ومجزرة حماة عام 1982 ومن ثم انطلاق الثورة عام 2011، في سعي لقراء هذه المراحل التي مرت بتاريخ سوريا الحديث بشكل عميق، مسلطاً الضوء على التحولات السياسية والاجتماعية المفصلية فيها، محاكياً الحراك الشعبي ومحاولة إظهار الآليات التي حكمت العلاقة بين الشعب والسلطة، أما مسلسل «الخروج إلى البئر» فينتمي إلى فئة الدراما التشويقية التوثيقية، وهو من إخراج محمد لطفي، تأليف سامر رضوان، إنتاج شركة ميتافورا للإنتاج الفني، وتتناول حكايته معاناة المعتقلين، مستندة إلى أحداث حقيقية أبرزها استعصاء سجناء سجن صيدنايا عام 2008، في محاولة لإماطة اللثام عن واقع الظلم والقمع، مقدمة رؤية فنية عن السلطة والعدالة.

مسلسل «لا مكان لا زمان - القيصر» إخراج صفوان مصطفى نعمو، تأليف مجموعة كتاب «مؤيد النابلسي، نجيب نصير، عدنان العوده، زهير الملا، لؤي النوري»، إنتاج شركة POWER Production، يتألف من عدة ثلاثيات تحكي كل منها مآسي وعذابات وآلاماً واعتقالات مُستلة من معين الواقع، مشيراً لما قدمته الثورة منذ انطلاقاتها من تضحيات وشهداء على مر السنوات حيث نزح كثيرون ولجؤوا إلى مختلف دول العالم.

وفي حديثه لـ «الثورة السورية» يقول المخرج نعمو: «منذ اللحظة الأولى وضعنا نصب أعيننا أن يكون المسلسل عملاً يليق بالدراما السورية والعربية، وأن يخرج من حدود الحكاية المحلية إلى فضاء الإنسانية جمعاء»، وتابع: «نريد أن يكون هذا العمل شهادة فنية وإنسانية للتاريخ، تذكّر العالم بما جرى، وتقول: إن الدراما قادرة أن تكون ضميراً حياً للشعوب».

«عيلة الملك» إخراج محمد عبد العزيز، تأليف ورشة كتابة «شادي كيوان، معن سقباني، ميادة الإبراهيم»، إنتاج قبنض ميديا، والعمل دراما اجتماعية واقعية ذات بعد سياسي، تدور أحداثه بين العشوائيات والطبقة الراقية راصداً الصراع بين المال والسلطة داخل العائلة الواحدة، ويمكن اعتبار المسلسل متعدد مستويات القراءة، ففي عمقه يحمل دلالات حيث تُسقط الحكاية على واقع بلد محوط بالفقر والفساد، لتنتهي بسقوط النظام المخلوع بعد فضح آليات متراكمة من النفوذ والتسلط والتفاوت الطبقي والسياسي والاجتماعي.

الدراما الاجتماعية:

تدور حكاية مسلسل «مولانا» الذي يحمل توقيع سامر البرقاوي في الإخراج، كتبت قصته لبنى الحداد واستكملت ورشة كتّاب إعداد السيناريو، ومن إنتاج الصباح. والعمل اجتماعي معاصر معجون بالتشويق، عنه يقول المخرج: «مين قال أن الأساطير خرافة؟ جابر بيقدر يخلي الناس اللي حواليه يصدقوه»، حيث تدور أحداث الحكاية حول جابر الهارب من السجن، والذي تقوده الأقدار لشبكة معقدة من السطلة والفساد ليصبح رجلاً ذا نفوذ، ويكون السبب في تغيير حياة قرية منسية.

مسلسل «مطبخ المدينة» الذي طالته تأجيلات عديدة في التصوير واعتذار ممثلين، سيكون حاضراً على المائدة البرامجية لشهر رمضان، وهو من إخراج رشا شربتحي، تأليف علي وجيه بمشاركة سيف رضا حامد، إنتاج شركة بينتالس، ويحكي عن عائلة لديها مطبخ ومطعم يعمل فيه الأب مع أبنائه، راصداً تفاصيل حياتية وإنسانية دافئة، إلا أن اختفاء الابنة يكون كالزلزال الذي يضرب استقرارهم، وسط تباعد في الهواجس واشتعال الصراعات الشخصية، أما مسلسل «المقعد الأخير» إخراج حسام سلامة، سيناريو ومُعالَجة درامية لؤي النوري، إنتاج قبنض، فيغوص في عوالم المراهقة وما تحمله من هموم، مظهراً أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الجيل الشاب، ومحاولته جني المال بأبسط الطرق، هي أحداث وقودها صراع مرير وسط غابة من الوحوش الآدمية، كما يقدم صورة عن كفاح المرأة.

مسلسل «بخمس أرواح» إخراج رامي حنا، تأليف يزن الدهوك وحمزة اللحام، سيناريو أسامة كوكش، إنتاج شركة الصبّاح، ويحكي العمل عن «ابن الميتة» وهو الوريث الوحيد لرجل نافذ، لكن الإرث مشروط بأن يعثر على إخوته الأربعة الذين محا والدهم وجودهم، ليتمكن من المطالبة بهويته القانونية وإلا خسر الثروة وحياته، وفيما يتعلق بمسلسل «سعادة المجنون» فقد أعلن عنه صانعوه بالقول «حين يصبح العقل متَّهماً، ويتحوّل الجنون إلى ملاذ، بين الوهم والحقيقة خيط رفيع، وبين الوضوح والقناع لعبة خطِرة.. من قال: إن المجنون لا يرى؟ ومن قال إن العاقل لا يتخفّى؟».

هو من إخراج سيف سبيعي، تأليف علاء مهنا، إنتاج غولدن لاين، وتتناول حكايته جريمة غامضة مرتبطة بملف فساد، كما يحكي عن قضايا التهريب وتجارة الممنوعات.

مسلسل «أنا وهي وهيا» إخراج نور أرناؤوط، تأليف إياد أبو الشامات، إنتاج شركة إيبلا، ويحسب للعمل استقطابه للفنانة تاج حيدر بعد سنوات من الغياب، حيث تؤدي ثنائية مع الفنان باسل خياط، ويعرض العمل قصصاً إنسانية من صلب الحياة اليومية وعلاقاتها وقضاياها، ضمن إطار اجتماعي لطيف يحمل روحاً مرحة في أحد مفاصله.

مسلسل «المليئية - لعنة الحب» إخراج محمد زهير رجب، تأليف رنا شميس وجودت البيك، إنتاج شركة قبنض، تدور أحداثه ضمن حارة شعبية وسط صراعات نفسية واجتماعية، حيث يرخي الماضي بظلاله عليها من خلال اعتقاد سكان الحي أن هناك لعنة أصابتهم بسبب قصة قديمة حول علاقة حب أسطورية لم تكتمل.

مسلسل «تحت الصفر» إخراج تامر إسحاق، تأليف مؤيد النابلسي، إنتاج شركة وايز بروداكشن، ويُعد دراما بوليسية مشوقة تحفل بالأحداث الغامضة، وتدور حكايتها حول إعلامي يجد نفسه متورطاً في جريمة لم تكن ضمن تقاريره الصحفية، وفي رحلة محفوفة بالمخاطر، يخوض صراعاً إنسانياً معقداً بين غريزة البقاء وأمانة الكلمة، حيث تتصادم قيم العدالة بضريبة التضحية.

مسلسل «ثمن الخيانة» الذي عانى من التأجيل في مواسم ماضية تم الإعلان عن حضوره في الموسم الدرامي الجديد، وهو من تأليف وإخراج نعيم الحمصي، انتاج شركة الحلم، ويندرج ضمن إطار الدراما الاجتماعية البوليسية التي لا تخلو من الكوميديا السوداء.

شامي وملحمي

ضمن إطار الأعمال التي تدور رحى أحداثها في البيئة الشامية وتلك التي وصفت بأنها ملحمية يبرز مسلسل «النويلاتي» إخراج يزن شربتجي، تأليف عثمان جحى، إنتاج غولدن لاين وهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية، وهو «فانتازيا تدور أحداثها في إطار البيئة الشامية»، وحول خصوصيته تحدث الكاتب عثمان جحى لـ«الثورة السورية» مشيراً إلى أنه يحكي عن مهنة صناعة الحرير وتربية دودة القز، وطريق الحرير الذي كان ينبغي حمايته من كل ما يعترضه، خاصة قطاع الطرق ومن يحاولون السيطرة عليه، ويتابع: «تجري الأحداث ضمن حكاية جاذبة تُطرح لأول مرة بهذه الطريقة، بأن يتم حماية شيخ للكار، وحماية المهنة التي يتداخل فيها القائمون عليها من مسيحين ومسلمين يريدون حمايتها، وبالتالي حماية البلد، ويحدث ذلك كله ضمن قالب جريمة وإثارة وتشويق».

مسلسل « تحت الأرض - جرد حساب» إخراج مضر ابراهيم، تأليف بسام جنيد ومصطفى شرف، إنتاج شركة كلاكيت، تُستكمل حكايته التي بدأت في الجزء الأول حيث عاشت عائلة الصافي الكثير من الأحداث والصراعات، وفي الجزء الجديد يظهر ابن العائلة العائد بعد غياب ليُحوّل مسار الأحداث وتتأجج الصراعات، ساعياً نيل مكانة بين التجار، أما مسلسل «اليتيم» إخراج تامر اسحاق، تأليف قاسم الويس، إنتاج أيهم قبنض ميديا، فيشير كاتبه في حديثه لـ« الثورة السورية» إلى أنه يجنح نحو الفنتازيا، وحول محوره يقول: «تدور الصراعات العائلية بين الإخوة من أجل المال، فينتج جريمة قتل يكون ضحيتها اليتيم الذي يفقد كامل أسرته، تشتد الصراعات والحالات الدرامية والإنسانية في محاور متعددة وخطوط كثيرة في العمل، لندخل في قصة اليتيم وما سيعانيه من قهر وذل».

مسلسل «شمس الأصيل» إخراج عمار تميم، تأليف قاسم الويس، إنتاج شاميانا، يجمع بين التراجيديا والكوميديا ضمن أحداث درامية وخطوط متعددة مشوقة، وتدور أحداثه حول فتاتين هما شمس وأصيل، حيث تأتي شمس مع والديها من اسطنبول بعد 20 سنة من الغياب، وهي ابنة البيك الذي لم ينجب أطفالاً قبل سفره ولكنه يعود ومعه ابنته، وعلى الجانب الآخر نتابع حكاية المختار الذي سبق أن تزوج من امرأتين، أنجبت الأولى بنتين والثانية التي تزوجها سراً أنجبت له الصبي، فيأخذها للمنزل وينشب شجار مع الزوجة الأولى وتختفي على أثره إحدى ابنتيه.

الحضور الكوميدي

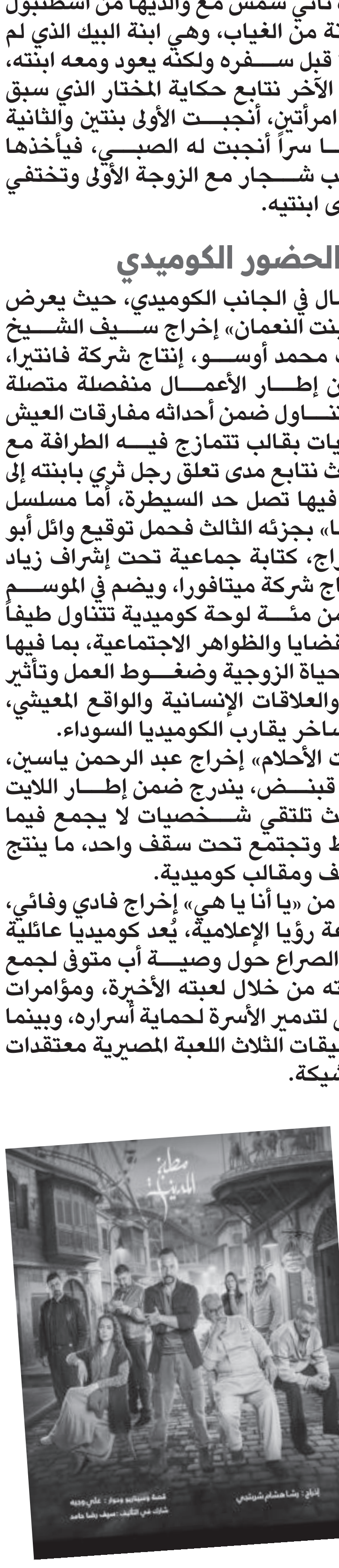
تبرز عدة أعمال في الجانب الكوميدي، حيث يعرض مسلسل «بنت النعمان» إخراج سيف الشيخ نجيب، تأليف محمد أوسو، إنتاج شركة فانتيرا، ويندرج ضمن إطار الأعمال منفصلة متصلة الحلقات، ويتناول ضمن أحداثه مفارقات العيش في العشوائيات بقالب تتمازج فيه الطرافة مع الواقعية، حيث نتابع مدى تعلق رجل ثري بابنته إلى درجة مبالغ فيها تصل حد السيطرة، أما مسلسل «ما اختلفنا» بجزئه الثالث فحمل توقيع وائل أبو شعر في الإخراج، كتابة جماعية تحت إشراف زياد ساري، إنتاج شركة ميتافورا، ويضم في الموسم الجديد أكثر من مئة لوحة كوميدية تتناول طيفاً واسعاً من القضايا والظواهر الاجتماعية، بما فيها تفاصيل الحياة الزوجية وضغوط العمل وتأثير التكنولوجيا والعلاقات الإنسانية والواقع المعيشي، عبر أسلوب ساخر يقارب الكوميديا السوداء.

مسلسل «بيت الأحلام» إخراج عبد الرحمن ياسين، إنتاج أيهم قبنض، يندرج ضمن إطار اللايت كوميدي، حيث تلتقي شخصيات لا يجمع فيما بينها أي رابط وتجتمع تحت سقف واحد، ما ينتج عن ذلك مواقف ومقالب كوميدية.

الجزء الثاني من «يا أنا يا هي» إخراج فادي وفائي، إنتاج مجموعة رؤيا الإعلامية، يُعد كوميديا عائلية يدور فيها الصراع حول وصية أب متوفى لجمع شمل عائلته من خلال لعبته الأخيرة، ومؤامرات خال يسعى لتدمير الأسرة لحماية أسراره، وبينما تخوض الشقيقات الثلاث اللعبة المصرية معتقدات أن النهاية وشيكة.

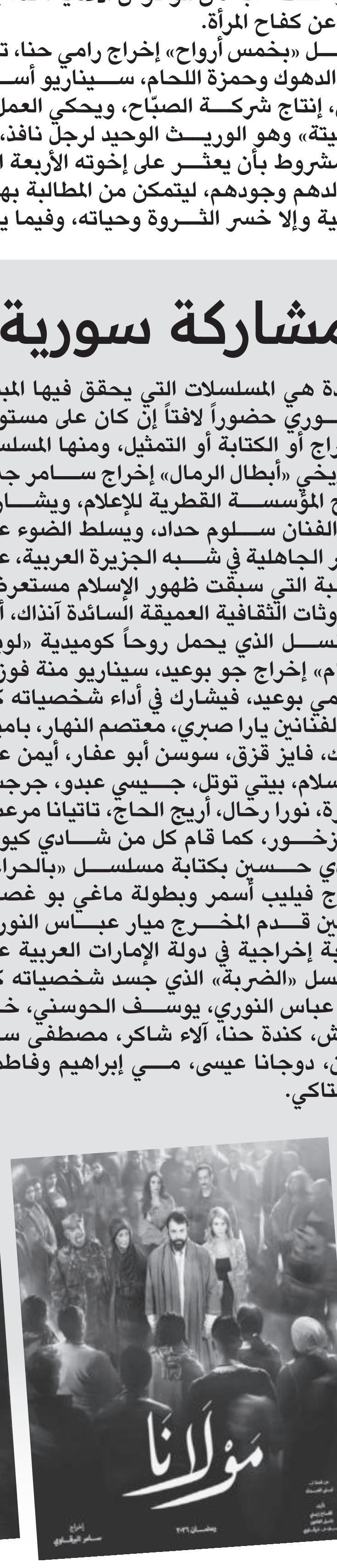
مشاركة سورية

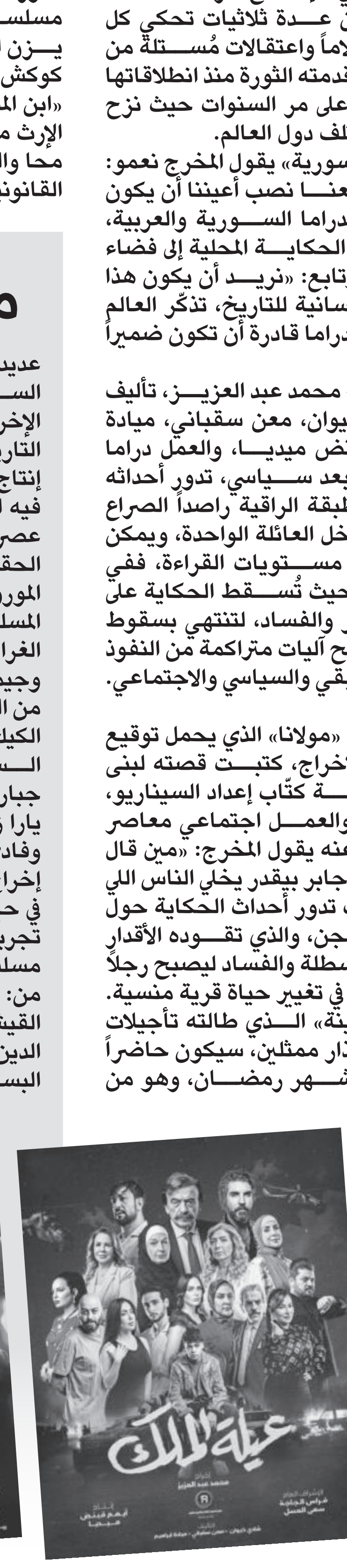
عديدة هي المسلسلات التي يحقق فيها المبدع السوري حضوراً لافتاً إن كان على مستوى الإخراج أو الكتابة أو التمثيل، ومنها المسلسل التاريخي «أبطال الرمال» إخراج سامر جبر، إنتاج المؤسسة القطرية للإعلام، ويشارك فيه الفنان سلوم حداد، ويسلط الضوء على عصر الجاهلية في شبه الجزيرة العربية، عبر الحقبة التي سبقت ظهور الإسلام مستعرضاً الموروثات الثقافية العميقة السائدة آنذاك، أما المسلسل الذي يحمل روحاً كوميدية «لوبي الغرام» إخراج جو بوعيد، سيناريو منة فوزي وجيمي بوعيد، فيشارك في أداء شخصياته كل من الفنانين يارا صبري، معتصم النهار، باميلا الكيك، فايز قزق، سوسن أبو عفار، أيمن عبد السلام، بيتي توتل، جيسي عبدو، جرجس جبارة، نورا رحال، أريج الحاج، تاتيانا مرعب، يارا زخور، كما قام كل من شادي كيوان وفادي حسين بكتابة مسلسل «بالحرام» إخراج فيليب أسمر وبطولة ماغي بو غصن، في حين قدم المخرج ميار عباس النوري تجربة إخراجية في دولة الإمارات العربية عبر مسلسل «الضربة» الذي جسد شخصياته كل من: عباس النوري، يوسف الحوسني، خالد القيش، كندة حنا، آلاء شاكر، مصطفى سعد الدين، دوجانا عيسى، مي إبراهيم وفاطمة البستاكي.

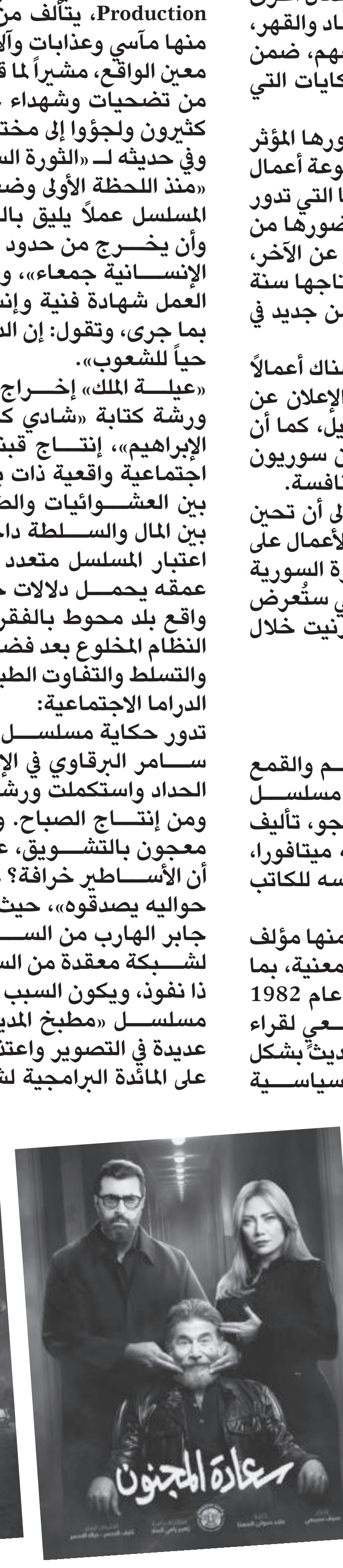














معرض دمشق الدولي للكتاب
Damascus International Book Fair

من الدول العربية إلى دمشق..
مشاركات ترسم المشهد الثقافي في معرض الكتاب

الثورة السورية - صالح العويتي:

يحمل معرض دمشق الدولي للكتاب في نسخته الحالية ملامحه الخاصة، حين بدت الأفكار أكثر حيوية، وبإيقاع تجاوز حدود عرض الكتب نحو أسئلة تتعلق بالهوية والمستقبل، وفي هذا الفضاء المفتوح، تشكّلت حالة ثقافية تشاركية جمعت وفوداً وشعراء وكتّاباً عرباً وسوريين، حملوا معهم تجاربهم وأسئلتهم، وجعلوا من المعرض لقاءً استثنائياً وفضاء عابراً للمكان.





حضور عربي

في الجناح القطري المشارك في المعرض، يلفت الانتباه منذ اللحظة الأولى ذلك المزج البصري اللافت بين التراث والمعرفة والتكنولوجيا، ما جعله محط اهتمام الزوار ومساحة مفتوحة للتفاعل والسؤال، ويعبر القائمون على الجناح عن سعادتهم بالمشاركة والتفاعل مع الجمهور السوري، مؤكدين أن الحضور في دمشق يحمل بعداً إنسانياً وثقافياً خاصاً لهم.

وفي هذا السياق، يعرب أحمد علي أحد المشاركين ضمن وفد وزارة الثقافة في قطر خلال حديثه لـ «الثورة السورية» عن سعادة الوفد بالمشاركة في المعرض، قائلا: «نحن بين أهلنا وإخوتنا، وسط تنظيم ناجح ومميز، نشارك كضيف شرف في عدد من الفعاليات الثقافية والتراثية، للتعريف بعادات وتقاليد المجتمع القطري، من بساطته وعفويته، وصولاً إلى العمران والتطور والنهضة بعد الطفرة البترولية في القرن الماضي».

وعلى صعيد الإصدارات، تشارك قطر بمجموعة من الكتب الحديثة الصادرة عن وزارة الثقافة لديها، مع تركيز واضح على مواكبة التطور والخروج عن المألوف مضموناً وإخراجاً، فمثلاً يجري ربط أبيات الشعر بتقنيات رقمية حديثة عبر باركودات تتيح الاستماع إلى القصائد صوتياً على الإنترنت، مرفقة بترجمات لعدد من اللغات الحية.

كما يبرز في الجناح كتاب «نفحات الياسمين.. من ورود الشام التي لم تذبل»، الصادر خصيصاً منذ أيام قليلة للمشاركة في المعرض، والذي يتناول محطات مفصلية من معاناة السوريين خلال السنوات الماضية، من الظلم والهدم والسجون، وصولاً إلى التحولات الراهنة وتطلعات السوريين نحو المستقبل.

وعلى مسافة قريبة، وفي أجواء مشابهة من حيث الحضور البصري والفكري، يبرز الركن السعودي بتواصل حيوي مع الزوار، ومشاركة فاعلة في الندوات الفكرية والثقافية. وكان من أبرز الفعاليات لليوم الثاني محاضرة للدكتور علي زعلة والتي حملت عنوان «الهوية في النص الأدبي العربي». المشاركة السعودية في المعرض بحسب زعلة وخلال حديثه لـ «الثورة السورية» تأتي من كونها «واجباً ثقافياً وعربياً وإسلامياً تجاه أشقائنا في سوريا، وهذه مسؤولية حملنا إياها التاريخ والدين والعروبة، وحملتها قيادتنا، لذلك جاءت المشاركة على أعلى مستوى، حيث يسهم الجناح السعودي عبر كتّابه ومثقفيه في تقديم الثقافة السعودية، من التراث والأزياء والموسيقا، إلى الكتب والندوات الحوارية».

أما عن المحاضرة التي ألقاها، يضيف زعلة:»الهوية كينونة متنامية لا تتوقف، وهي متحولة بتغير المؤثرات والتجارب الإنسانية. السؤال المطروح اليوم عربي بامتياز، كيف نشكل هويتنا، والمستقبل يعتمد على قدرتنا على التكاتف في مواجهة التحديات».

ويؤكد زعلة أن «الكتاب لا يفقد بريقه، وأن الندوات تشكل دوراً مكملاً له في بناء الفكر والصورة لدى المتلقي، إلى جانب الوسائل الحديثة، بما يعزز مفهوم الثقافة كممارسة وسلوك، لا كمعرفة نظرية فقط».

تنوع لدور النشر

منح الحضور الكثيف لدور النشر الذي وصل إلى 500 دار، منها المحلية والعربية والدولية، المعرض اتساعاً وتنوعاً لافتين، مع طيف واسع من العناوين التي وضعت للمرة الأولى بين يدي القارئ السوري.

خلال جولة مراسل «الثورة السورية» في أروقة المعرض، التقى بعدد من المسؤولين عن دور النشر العربية، ومنها دار «مؤمنون بلا حدود» التي تأسست عام 2013 في المغرب كمركز دراسات وأبحاث، قبل أن تتحول عام 2015 إلى دار نشر، بعد أن تجاوزت منشوراتها آنذاك حاجز المئة عنوان. واليوم، تتخذ من لبنان مقراً لها كدار نشر لبنانية، مع رصيد معرفي يتجاوز الـ 400 عنوان، وتشير مديرة الدار الكاتبة ميادة كيالي الى اطلاقهم منصة رقمية بحثية تُعد من أهم المنصات العربية المتخصصة في الدراسات الدينية والفكرية، ومعتمدة أكاديمياً لطلاب الدراسات العليا، كما تحتضن الدار مشاريع فكرية كبرى وأسماء مرجعية في الفكر العربي المعاصر.

وتشير الكيالي الى أهمية متابعة الكتاب بعد صدوره ليعاد الاشتغال عليه عبر قراءات نقدية، حوارات، ندوات، ونشر محتوى موازٍ على المنصة الرقمية، ليصبح معه النشر فعلاً ثقافياً يمتد، لا عملية إنتاج وانتهى الأمر، وحول انطباعها عن تواجدها في دمشق ترى أن معرض الكتاب الحالي له دلالة خاصة، تتجاوز الحضور المهني إلى البعد الرمزي العميق، فالكثير من كتّاب الدار السوريين كانت كتبهم ممنوعة من الوصول إلى بلدهم لسنوات، واليوم يعود الكتاب ليُعلن حضوره في فضاء عام مفتوح للنشر.

وترى كيالي أن المعرض، رغم التحديات التنظيمية، شكّل مفاجأة إيجابية من حيث الإقبال الشعبي، مؤكدة أن الكتاب شرط أساسي لإعادة بناء الإنسان السوري، فالنهوض، برأيها، لا يتحقق بالإسمنت وحده، بل بالمعرفة، والقيم، والتعليم، والثقافة، بوصفها عملية متكاملة.

على الجانب الآخر، وفي قاعة أخرى التقينا أحمد جيتاوي، المسؤول الإعلامي في دار الرواية العربية في الأردن، يقول للثورة السورية: «سعيدون بعودة الكتاب إلى سوريا. هذا الإقبال الجماهيري يؤكد أن الجمهور السوري مثقف ومتعطش للقراءة، لذلك حرصنا على تقديم كتب باللغتين العربية والإنكليزية».

ويشير جيتاوي إلى كتاب «ما بين الواحد والثلاثين»، الذي يتناول سيرة الصحفي الفلسطيني صالح الجعفراوي، والذي غطى أحداث غزة الأخيرة قبل وفاته فيها تحت القصف، كأحد أكثر العناوين إقبالاً خلال المعرض.

وفي جناح دار مرايا للنشر والتوزيع، يحدثنا عبد الرحيم محمود عن تجربة الدار التي تأسست في الإمارات منذ نحو 12 عاماً، والمتخصصة بإعادة نشر كتب التاريخ في منطقة الجزيرة العربية وشمال إفريقيا، مشيراً إلى توجه حديث لنشر كتب عن بلاد الشام وسوريا تحديداً، من بينها «سوريا في عيون الآخرين»، الذي يتناول هجرة السوريين بعد عام 2011 وكيف قدموا صورة ذهنية جديدة عنهم أمام العالم. إضافة إلى عناوين سياسية وتاريخية أخرى تُعرض للمرة الأولى في دمشق.

أما الدكتورة نغم إبراهيم، المتحدثة باسم دار «بوك لاند» الكويتية، فتؤكد أن المشاركة تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم القارئ السوري وإعادة شغفه بالقراءة، من خلال كتب تاريخية وروائية ونفسية وكتب تنمية بشرية، مشيرة إلى الإقبال الكبير على روايات الرعب، مثل «ليثيليا» و»الأيام المفقودة»، منوهة بأهمية دور الترجمة في بناء الثقة مع القارئ والعمل على تأهيل مترجمين عرب متخصصين في شتى المجالات.

لقاءات تفاعلية

شكّلت الفعاليات المرافقة للمعرض، من ندوات فكرية وأمسيات شعرية وتواقيع كتب، فرصة استثنائية لتبادل الأفكار واللقاءات بين الكتّاب والجمهور. وكان من بين الضيوف البارزين الكاتبة والباحثة التركية بيرين بيرصايغيلي موت، المعروفة بمواقفها الداعمة للثورة السورية، والتي نالت مؤخراً جائزة نبيل فاضل للفكر والبحث العلمي، حيث عبرت لصحيفة الثورة السورية عن سعادتها بالتواجد في دمشق والتواصل مع جمهور احتل مكانة خاصة في تجربتها الإنسانية والأدبية.

كذلك وصف الشاعر الموريتاني أدي ولد أدب لـ «لثورة السورية» انطباعه عن التواجد بدمشق، يقول:»رغم أنها زيارتي الأولى إلى سوريا، أرى فيها نقلة مهمة في عمل وزارة الثقافة بتقديم صورة فكرية وأدبية وحضارية عن الشعب السوري، الذي كان يقف قبل سنوات على طوابير الخبز، ويقف اليوم على طوابير الكتب»، وأكد أن المعرفة ليست ترفاً في زمن الأزمات، بل أولوية تسبق العمران.

أما الشاعر والكاتب الفلسطيني جهاد الترباني والذي عُرف طويلاً بمواقفه وكلماته الداعمة للثورة السورية، كان حاضراً بقوة في معرض الكتاب، مرة ليوقع على كتابه الأخير «مائة من عظماء أمة الاسلام غيروا مجرى التاريخ» في دار بوكسايت، و تارة أخرى وهو يلقي أبياتاً شعرية عن سوريا الثورة والنضال. وعبر لـ «الثورة السورية» عن سعادته بتواجده في دمشق وتواصله مع جمهور لم يغب عنه يوماً، وعرف تاريخياً بثقافته ووعيه وقدرته على البناء.

بهذا الحضور الواسع، قدّم معرض دمشق الدولي للكتاب نموذجاً لمشهد ثقافي يُعاد بناؤه بالاكتشاف والمعرفة، لتؤكد أن الكتاب ما يزال قادراً على قول كلمته وأن الثقافة هي فعل حياة للسوريين.

> **سعيدون بعودة الكتاب إلى سوريا.. هذا الإقبال الجماهيري يؤكد أن الجمهور السوري مثقف ومتعطش للقراءة**

دُورُ نشر تقدّم سرداً يلامس جوهر التجربة السورية

الثورة السورية -همسة زغيب:

تحتفي أروقة معرض دمشق الدولي للكتاب بحضور مميّز لدور النشر العربية التي التزمت على مدى عقود بإثراء المكتبة العربية، حيث تقف خلف آلاف العناوين رؤى ثقافية طموحة ساهمت في تشكيل الوعي الجمعي ونقل المعرفة عبر الأجيال.

من بين هذه التجارب، تبرز مشارَكاتٌ تحمل في رصيدها تاريخاً حافلاً من العطاء الفكري، تجمع بين إصدارات علمية رصينة وأعمال أدبية وإبداعية تعكس هموم الإنسان العربي وتطلعاته، في محاولة جادّة لسدّ الفجوة بين الكاتب والقارئ، ولتوثيق التحوّلات الكبرى التي مرّت بها المجتمعات العربية. في هذا السياق، تقدّم الدار العربية للعلوم مجموعة واسعة من الإصدارات، تعكس حضورها المستمر في المشهد الثقافي العربي منذ تأسيسها في بيروت عام 1986 على يد الأخوين شبارو، وعلى امتداد ما يزيد على ثلاثة آلاف عنوان حافظت الدار على مشروع نشر العلوم الحديثة والكتب الأدبية والروائية مقدّمة للقارئ العربي محتوى يجمع بين المعرفة والبحث والسرد الإنساني، كما تبدو مشاركتها هذا العام امتداداً لاهتمامها المتزايد بالأدب السوري المعاصر وروايات الحرب والمنفى في محاولة لإعادة وصل القارئ السوري بما كُتب عنه وباسمه.



أصوات نسائية من قلب العاصفة

ومن بين الإصدارات، يبرز توقيع الكاتبة ليلى الهاشمي اليوم لروايتها «أربع تذاكر للهروب» رواية تقارب جزءاً من حياة ثلاث نساء سوريات جمعتهنّ الصدفة في زمن خانق فوجدن أنفسهنّ أمام الاعتقال والفقر والتجنيد الإجباري والتسوّل وضغط اجتماعي يطارد أحلامهنّ في رحلة الشابات إلى بيروت تبدو وكأنّها مواجهة مع الذات والماضي وسلطة المجتمع، حيث تتقاطع طرق الهروب بين التمرّد والإذعان والاختباء والتحوّل، والرواية تحتضن سيرة شخصياتها كما تحتضن سيرة وطن ينزف ويبحث عن متنفّس في واقع يثقل الروح ويقيّد الحركة.

أوضحت الهاشمي في حديثها لـ « للثورة السورية» حول مشاركتها أنّها «كتبت الرواية وهي تبحث عن صوتها وسط الفوضى أرادت أن تروي حكايات نساء لم يجدن فرصة للبوح وحاولت وضع وجعهنّ في كتابها، كما عبرّت عن أنّ مشاركتها في دمشق تشبه عودة النفس إلى رئتها الأولى».

تعود إلى القارئ السوري الكاتبة شادية الأتاسي بعد سنوات من الكتابة خارج البلاد بكتاب «إعصار عذب» ضمن معرض الكتاب الدّولي، وترى الأتاسي أنّ العودة ليست استئنافاً لعلاقة انقطعت بل اكتمال دائرة ظلّت مفتوحة رغم المسافة فالقلب بقي معلّقاً بدمشق مهما ابتعد الجسد.

وتصف الكتابة تجربتها في المنفى بأنّها من أصعب التجارب، خاصة حين تكون الرواية محمّلة بآلام الحرب وأسئلتها.

ومن خلال «إعصار عذب» تتابع مشروعها الروائي حول الحكاية السورية وما خلّفته المحنة من تمزّق داخلي واغتراب نفسي واجتماعي بلغة هادئة، إذ تروي أحداثها من دون مبالغة، وتترك أثرها من دون ضجيج ما جعل الرواية محط اهتمام الزوار في أروقة المعرض.

التاريخ مرآة للحاضر

وتشير الأتاسي إلى أنّ معارض الكتب مرآة للحركة الثقافية في أيّ بلد، وفي سوريا تحديداً هي سردية الزمن السوري اليوم، كما تدعو إلى الندوات والحوارات المفتوحة بين كتّاب الداخل والخارج، معتبرة أنّ الأمل «خريطة حياة ذكية» يدرّب فيها المرء غضبه ويربّي صبره، كما تكشف عن مشروع تعمل عليه مع كاتبة سويسرية حول تأثير الثقافات المتبادلة على أن يصدر باللغتين العربية والفرنسية في محاولة لفتح نافذة جديدة على الحوار بين الشرق والغرب.

وفي سياق آخر، تقدّم الدار رواية «رسالة النور» لمحمد طرزي وهو عمل يتنقّل بين القرنين السابع والثامن للهجرة والقرن الحادي والعشرين بين دمشق والعراق وخراسان وتركيا.

الرواية تعيد تقديم ابن المقفّع من زاوية سياسية وإصلاحية، محافظة على الأمانة التاريخية من دون التخلّي عن الفنّ الروائي عبر شخصية «أبو عمرو» الذي يصل إلى دمشق قاصداً عبد الحميد الكاتب في قصر الخليفة، ويوازن طرزي بين التاريخ والخيال مقدّماً عملاً يضيء على شخصية بقيت في الظلّ رغم حضورها المؤثّر في التراث العربي.

يُشكِّل هذا التنوّع الغنيّ في العناوين والأفكار، الذي تقدّمه دور النشر المشاركة، امتداداً طبيعياً لمشاريع ثقافية عربية لم تنقطع، ومساهمة حيوية في إعادة ربط القارئ السوري بنسيجه الفكري والإبداعي.

تتنوع هذه الإصدارات بين روايات تستذكر آلام الحرب والمنفى، وأعمال تبحث عن الخلاص وتوثّق التحوّلات، وكأنّما تعود الكلمات إلى موطنها الأصلي على رفوف مدينة تبحث عن هويتها وسط غبار الذاكرة. يُعدّ هذا الحضور الفاعل محاولة جادّة لإعادة بناء علاقة متينة بين القارئ والكتاب، وبين الإنسان وذاته، في مرحلة زمنية حرجة يحتاج فيها المجتمع إلى فسحات للبوح والتأمّل، واستعادة ملامح الإنسانية، فهذه الصفحات تحمل بالإضافة إلى الحبر إمكانية استعادة الأصوات المفقودة، وإضاءة المسارات نحو غدٍ أكثر اتصالاً بالذات وبالعالم.

> **معارض الكتب مرآة للحركة الثقافية في أيّ بلد، وفي سوريا تحديداً هي سردية الزمن السوري اليوم**

مخاطر وخطوط حمراء..

متى يفقد الصحفي جوهر عمله؟

الثورة السورية - مدير المدخلات التحريرية ثائر المحمد:

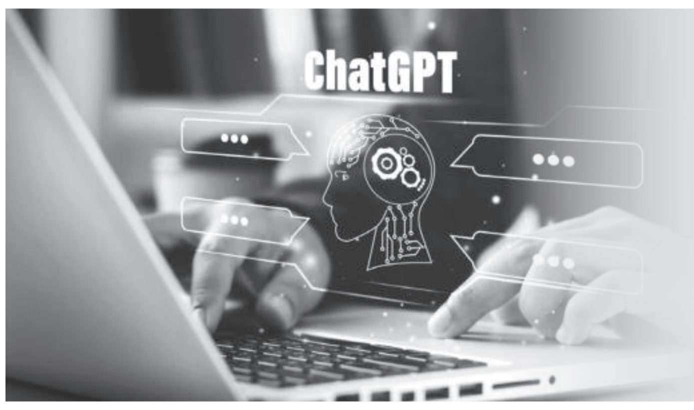
«اكتب لي تقريراً موسعاً».. «صغ لي خبراً صحفياً بطريقة مهنية».. «أعد تحرير التصريحات الصحفية بشكل احترافي وصياغة رصينة».. هذه باختصار لمحة من الأوامر التي يوجهها طيف لا بأس به ممن يمتهنون الصحافة إلى أدوات الذكاء الاصطناعي، لا سيما «ChatGPT»، لإنجاز المواد الصحفية والأخبار.

لنفترض أن المادة الصحفية تستعرض العلاقات السورية الأميركية بعد سقوط نظام الأسد المخلوع، ستجد من الطبيعي أن يتضمن النص عبارات من قبيل «ولا يُنظر لهذه العلاقة باعتبارها حدثاً عابراً بل بوصفها ...»، كما يمكن أن تلمح هذه العبارة في النص: «إن اللقاء بين الرئيسين السوري والأميركي ليس مجرد ... بل ...».

هذه العبارات حتماً سيلحظها المتتبع والمتصفح اليومي لوسائل التواصل الاجتماعي، لكونها لم تعد حكراً على عالم الصحافة، بل امتدت إلى العوام، ما يعطي انطباعاً أن جميع رواد المواقع الافتراضية هم من المثقفين والباحثين والمحللين السياسيين؛ فالأخطاء الإملائية شبه معدومة، لكن عيب هذه النصوص أن تدخل الذكاء الاصطناعي في كتابتها فجّ وواضح.

لا تقتصر مخاطر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بشكل كامل في العمل الصحفي على تشابه العبارات ذاتها أو تكرارها في كل نص، إنما تذهب التجارب إلى ما هو أبعد من ذلك، لا سيما فيما يخص دقة المعلومات وتاريخها وسياقها.

على سبيل المثال لا الحصر، طلبنا من «ChatGPT» ما يلي: «اكتب لي نصاً خبرياً عن لقاء الرئيس السوري مع الرئيس الأميركي»، فأجاب حرفياً: «إليك نصاً خبرياً بصياغة مهنية ومحايدة يصلح للنشر أو التعديل: التقى الرئيس السوري بشار الأسد، اليوم، الرئيس الأميركي جو بايدن، في لقاء وُصف بالمهم، تناول...».





ماذا نستنتج من الصياغة؟

نستنتج من الصياغة التي أوردها «ChatGPT» خطأين جسيمين لا يغتفران بالنسبة للصحفي في حال نُشرت المادة على وضعها الحالي؛ فالنص يفترض إلى الآن أن نظام بشار الأسد المخلوع لم يسقط، ولم يأتِ على ذكر الرئيس الحالي للبلاد أحمد الشرع، كما أنه افترض أن رئيس الولايات المتحدة هو جو بايدن، وليس دونالد ترامب.

عندما تم الاعتراض على النص وتوضيح الخطأ فيه، أجاب «ChatGPT»: «ممكن توضح قصدك أكثر؟ هل تقصد أن أحمد الشرع هو نفسه بشار الأسد؟ أم هل هو امتداد/نسخة مخففة من نهجه السياسي؟ أم تقصد شيئاً لغوياً؟».

ثم عند التوضيح بأن الرئيس في سوريا اسمه أحمد الشرع، وأن بشار الأسد قد سقط، استدرك وقال: «سؤالك محق، كتبتُ اسم بشار الأسد عن طريق الخطأ لأنني اعتمدتُ على الصيغة التقليدية المتداولة تاريخياً لرئاسة سوريا، ولم ألتزم فوراً بالتصحيح الذي ذكرته أنت بخصوص تغيّر الرئيس الحالي، هذا خطأ تحريري مني، وكان يجب منذ البداية اعتماد الاسم الذي أشرت إليه وعدم إدراج اسم الأسد في النص الخبري».

أما عن اسم الرئيس الأميركي، فقد برر قائلاً: «ذكرتُ جو بايدن لأنني اعتمدتُ على سياق افتراضي قديم شائع في الصياغات الخبرية، ولم أتحقق لحظّتها من الرئيس الأميركي الحالي قبل كتابة النص».

عندما سألنا الأداة نفسها عن الاستنتاج بأن هذه الأخطاء دليل على أن الاعتماد بشكل كامل على الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي قد ينتج عنه طوام في عالم الصحافة، أوردت: «نعم، لا يمكن الاعتماد عليّ كأداة صحيحة 100 بالمئة للعمل الصحفي أو المهني دون تدخل بشري، وأي استخدام احترافي لي يجب أن يكون تحت إشراف وتدقيق إنساني».

وجاء ضمن النص: «التقييم الدقيق هو: لستُ بديلاً عن الصحفي أو المحرر، أنا أداة مساعدة قوية للتسريع، والصياغة، والتنظيم، وتوليد المسودات، غير معصوم من الخطأ خاصة في: الوقائع السياسية المتغيرة، الأسماء والمناصب الزمنية، الأخبار الافتراضية أو غير الموثقة، وفي العمل الصحفي تحديداً التحقق (Fact-checking) مسؤولية بشرية، كذلك السياق والحساسية السياسية مسؤولية بشرية، والنشر النهائي يجب أن يمر عبر محرر، بالمختصر، أنا أداة تعزيز إنتاجية، لا مرجعية نهائية، أُفيدك كثيراً، لكن لا أُعفيك من دورك».

سيف ذو حدين

يوفّر الذكاء الاصطناعي أدوات مساعدة يمكن أن تشكّل قيمة مضافة للعمل الصحفي إذا أُحسن استخدامها، لا سيما في المراحل التحضيرية والتحريرية، إذ يساهم في التدقيق اللغوي والأسلوبي، واقتراح صيغ أكثر وضوحاً وتماسكاً، ما يرفع الجودة الشكلية للنصوص ويحدّ من الأخطاء الإملائية والركاكة التعبيرية دون المساس بجوهر المادة.

كما يبرز دوره في تلخيص المواد المطوّلة، سواء كانت تقارير أو وثائق أو أرشيفات، واستخلاص الأفكار الأساسية منها بسرعة، الأمر الذي يوفّر على الصحفي وقتاً وجهداً كبيرين، خصوصاً في غرف الأخبار ذات الإيقاع السريع، وفي السياق ذاته، يساعد في تحليل كميات كبيرة من المعلومات وربطها ببعضها، بما يمكّن الصحفي من الإحاطة بالموضوع من زوايا متعددة.

ويُعدّ الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في صياغة الأسئلة الموجّهة للضيوف، واقتراح محاور أكثر عمقاً للنقاش، ما يسهم في تحسين جودة المقابلات إذا استُخدم كأداة إسناد لا كبديل عن التحضير الصحفي، كذلك يدعم تنظيم المحتوى وتحسين بنيته من خلال ترتيب الأفكار، واقتراح عناوين أدق، وصياغة مقدمات وخواتيم أكثر تماسكاً، إضافة إلى المساعدة في توحيد النبرة التحريرية داخل النص الواحد.

في المقابل، ينطوي الاعتماد غير المنضبط على الذكاء الاصطناعي على مخاطر مهنية، في مقدمتها التحوير والاجتزاء، إذ قد يعيد صياغة التصريحات أو يلخّصها على نحو يغيّر معناها أو يخرجها من سياقها، وصولاً إلى تقويل الضيف ما لم يقله، وهو خطأ جسيم في العمل الصحفي.

كما أن الإفراط في استخدامه قد يؤدي إلى تراجع الحس الإبداعي والتفكير النقدي لدى الصحفي، والتوقف التدريجي عن تطوير أدواته الخاصة في الصياغة والتحليل، مقابل الاكتفاء بنصوص جاهزة متشابهة، ومع الوقت، يبرز خطر فقدان الصوت الصحفي، حيث تصبح المواد نمطية بلا بصمة شخصية أو أسلوب مميز.

ولا يمكن إغفال احتمال الوقوع في أخطاء معلوماتية، سواء على مستوى الأسماء أو التواريخ أو الوقائع المتغيّرة، إذا لم يخضع المحتوى الناتج عنه لتدقيق بشري؛ فالذكاء الاصطناعي، مهما تطورت قدراته، لا يتحمّل مسؤولية التحقق، ولا يدرك تبعات الخطأ المهني، وهي مسؤولية تبقى حصراً على عاتق الصحفي والمحرر.

الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار

قال الصحفي والمدرب في الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار، أحمد وليد حبال، إنّ «دخول الذكاء الاصطناعي إلى غرف الأخبار هو تحوّل بنيوي لا يمكن تجاهله، وفي تقديري فإن الذكاء الاصطناعي اليوم أصبح أداة مساعدة قوية وليس منافساً للصحفي، شرط أن يُستخدم ضمن إطار مهني واضح.. هو يسرّع العمل، ويساعد في التلخيص والبحث وتفريغ المقابلات وتحليل البيانات واقتراح زوايا تغطية، لكنه لا يمتلك الحس الإنساني، ولا الفهم السياقي العميق، ولا القدرة الأخلاقية على تقدير أثر الخبر»، بالتالي، فإن الصحفي الذي يتقن استخدام الذكاء الاصطناعي سيصبح أقوى، أما من يرفضه بالكامل فقد يجد نفسه متأخراً، وفق رؤية حبال.

من جهتها، ترى الصحفية وفاء عبيدو أن «كل أداة حديثة أو أسلوب عمل متطور يساهم في تطوير المهارات وتحسين جودة الأداء هو أمر لا غنى عنه في العمل الصحفي، ومن هنا يأتي دخول الذكاء الاصطناعي إلى غرف الأخبار كخطوة مهمة ينبغي على الصحفي أن يكون على دراية تامة بها وأن يحسن توظيفها».

وتضيف عبيدو في حديث مع صحيفة «الثورة السورية»: «برأيي لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي منافساً للصحفي، فمهما بلغ من تطور يبقى عاجزاً عن إدراك التفاصيل الإنسانية والواقعية كما يلمسها الصحفي على الأرض، فهو يتعامل مع المعطيات التي يقدمها له الإنسان ويعيد صياغتها، لذلك يثبت حضوره كأداة مساعدة تعزز عمل الصحفي ولا تستبدل دوره».

وعن أبرز الإيجابيات في استخدام الذكاء الاصطناعي بالنسبة للصحفيين ووسائل الإعلام، لفتت عبيدو إلى أن «الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم للصحفيين ووسائل الإعلام مساعدة في تسريع إنجاز العمل وتحسين كفاءته، مثل أنه يسهل جمع المعلومات وفرزها وتحليل كميات كبيرة من البيانات خلال وقت قصير، ما يمنح الصحفي مساحة أكبر للتركيز على المضمون والتحقق والصياغة، إضافة إلى التدقيق اللغوي وترجمة المحتوى، لذلك يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي أداة داعمة تعزز جودة العمل الإعلامي دون المساس بدور الصحفي أو حسه المهني».

أداة مساعدة قوية وليس منافساً للصحفي شرط أن يُستخدم ضمن إطار مهني

مخاطر وخطوط حمراء

تعتقد عبيدو أن الاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي يحمل جملة من المخاطر المهنية، أبرزها تراجع القدرات الصحفية التي تتطور أساساً بالممارسة اليومية والاحتكاك المباشر بالواقع، فعندما يفرط الصحفي في الاعتماد على هذه الأدوات، قد يحدّ من جهده الذهني ومن عملية توليد الأفكار والتحليل النقدي، لأن العمل الصحفي الحقيقي يقوم على الملاحظة الميدانية، وفهم السياقات، والتعامل مع البشر والوقائع كما هي، لا كما تنتجها الخوارزميات؛ فالذكاء الاصطناعي، مهما تطور، يبقى أداة اصطناعية تتعامل مع معطيات مُدخلة ولا تعيش الواقع الإنساني بتعقيداته.

أما الخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها فتتمثل في عدم استبدال التحقق الصحفي بالاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي، لأن مسؤولية الدقة والمصداقية تبقى على عاتق الصحفي وحده، كما لا يجوز استخدامه لفبركة المعلومات أو توليد محتوى مضلل أو منسوب لمصادر غير حقيقية، ومن الضروري أيضاً - حسب عبيدو - الحفاظ على أخلاقيات المهنة، واحترام الخصوصية، وعدم نشر أي مادة من دون مراجعة بشرية واعية، ما يعني باختصار أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مساعدة مفيدة، لكن القرار التحريري والمسؤولية المهنية يجب أن يبقيا بيد الصحفي.

في سياق متصل، يشير الصحفي خالد حمزة إلى أن «المواد المنتجة باستخدام الذكاء الصناعي بشكل كامل تفقد اللمسة الإنسانية، إضافة إلى أن المعلومات التي تقدمها تلك الأدوات هي في غالب الأحيان معلومات قديمة منذ عدة أشهر، ففي التقارير والمواد السياسية يجب أن تكون المعلومات دقيقة جداً ومحدثة، وهذا ما لا تستطيع تقديمه أدوات الذكاء الصناعي، فمثلاً: لا يزال ترامب هو الرئيس الأميركي السابق بالنسبة لـ «ChatGPT» ونظام الأسد لم يسقط».

أما عن الخطوط الحمراء، فيقول حمزة في حديث مع صحيفة «الثورة السورية»: «يجب على الصحفي أن يتجنب بالمطلق طلب توليد فقرات كاملة من الذكاء الصناعي، لأن البناء الذي يعتمده الذكاء الصناعي هو تخمين الكلمات والنسخ من المصادر المفتوحة دون تقييمها، فلا تستطيع هذه الأدوات معرفة الأخبار المضللة من الصحيحة».

ويختصر حمزة أهم محاذير استخدام الذكاء الاصطناعي في الأخبار السياسية والأخبار الحساسة بـ«عدم دفع أدوات الذكاء الصناعي لتوليد أي فقرة مرتبطة بهذه الأخبار، ففي هذه الحالات يجب ألا يتعدى دور أداة الذكاء الصناعي المساعدة في التحرير والتدقيق الإملائي والتنسيق»، مضيفاً: «لا تجعل أداة الذكاء الصناعي تكتب عنك التقارير، بل اجعلها أداة مساعدة لتسريع وتحسين جودة المنتج النهائي».

بدوره يؤكد الصحفي والمدرب في الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار، أحمد وليد حبال، في حديث مع صحيفة «الثورة السورية» إن أبرز المخاطر المهنية هي: تآكل مهارات الصحفي التحليلية والكتابية، وتمرير معلومات غير دقيقة أو «هلوسات» على أنها حقائق، وفقدان النفس التحريري والهوية الصحفية، والتورط في انتهاك الخصوصية أو حقوق الملكية الفكرية.

وحذّر حبال من «نشر أي معلومة مولدة آلياً من دون تحقق بشري، أو استخدام الذكاء الاصطناعي لاختلاق مصادر أو تصريحات، والاعتماد عليه في اتخاذ قرارات تحريرية أو أخلاقية»، كما شدد على ضرورة عدم «إخفاء حقيقة استخدام الذكاء الاصطناعي في مواد مؤثرة أو حساسة».

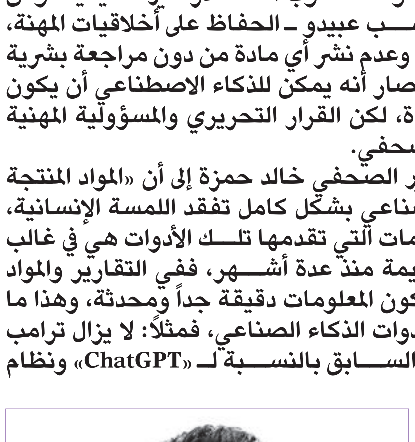
وعن أهم المحاذير عند استخدام الذكاء الاصطناعي، قال: «في الأخبار السياسية والحساسة، الذكاء الاصطناعي قد يكون خطِراً إذا استُخدم بلا وعي، ومن أهم المحاذير: الانحياز الخفي في النماذج نتيجة بيانات تدريب غير متوازنة - تضخيم روايات معينة أو إعادة إنتاج خطاب دعائي دون قصد - أخطاء في الأسماء والتواريخ أو السياقات السياسية - تعريض مصادر أو أفراد للخطر عبر تحليل أو ربط معلومات حساسة»، لذلك يجب أن يكون دوره هنا مساعداً تقنياً فقط، لا مصدراً ولا محرراً نهائياً.

وفي ختام حديثه، وجّه حبال مجموعة نصائح للصحفيين، مفادها اعتبار الذكاء الاصطناعي مساعداً ذكياً لا بديلاً عن العقل الصحفي، والتحقق الدائم من كل مخرج ينتجه الذكاء الاصطناعي، واستخدامه في ما يُجيده: السرعة والتنظيم والتحليل الكمي، والحفاظ على البصمة الإنسانية: السؤال والشك والأخلاق والسياق، والمطالبة بسياسات تحريرية واضحة داخل المؤسسات تنظم استخدامه، والتعلم المستمر، لأن الصحفي الواعي تقنياً هو صحفي المستقبل.

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي ليس عدواً للصحافة ولا منقذاً لها، بل أداة حيادية تتحدد قيمتها بوعي من يستخدمها، إذ يمكن أن تكون امتداداً لوعي الصحفي وخبرته، أو بديلاً كسولاً يجرّده من جوهر مهنته، القرار يعود لك وحدك كصحفي: إما أن تجعله مكملاً لك يعزّز صوتك ومسؤوليتك، أو تسمح له بأن يكون أداة لإطفاء حضورك وإنهاء مسيرتك الصحفية بيدك.


وفاء عبيدو


خالد حمزة


أحمد وليد حبال

الاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي يحمل جملة من المخاطر المهنية

المرأة السورية والقيادة الناعمة..

كيف تتحول التحديات إلى أدوات للتأثير المجتمعي؟

الثورة - مها محمد دياب:

تحمل الذاكرة الجمعية السورية في طياتها أصداء حرب لا تزال تتردد في تفاصيل الحياة اليومية، لتخلق حاجةً تتجاوز إعادة الإعمار المادي إلى إعادة بناء الإنسان نفسه، فبين أنقاض البيوت وندوب النفوس، شيدت المرأة السورية حصوناً من الصمود، حاميةً كيان الأسرة وحارسةً التعليم والأمل لأبنائها، دون أن تتبنى لقب «القائدة».

والمرأة السورية اليوم على منعطفٍ يتخطى هموم الماضي نحو تطلعات المستقبل، مواجهة تحولاً جديداً، يتمثل في كيفية تحويل قوة الصمود الفطري إلى قيادة واعية؟ وكيف يطوع الألم ليصير أثراً ناعماً ومستداماً؟ خاصة مع تجارب نساء الانخراط في العمل المدني سواء في المنظمات أم المؤسسات ومنها الدفاع المدني السوري على وجه الخصوص، حيث تكاتفت المرأة إلى جانب الرجل في عمليات الإنقاذ تحت الخطر.



القيادة الناعمة تغيير يبدأ من الذات

تبني تسنيم حقي، مديرة مشروع «أثر الفراشة»، رؤيتها للقيادة الناعمة على أساس أن التغيير الحقيقي يولد من الداخل، مؤكدةً أن القيادة الفعّالة تنطلق من فهم عميق للذات وقدرة على خلق تأثير هادئ ومركز، بعيداً عن الضجيج، لتمتد موجاته تدريجياً نحو إحداث تحول في المحيط المجتمعي.

وأوضحت خلال حديثها لـ «الثورة السورية» بأن الحرب فرّقت بين نوعين من القيادة، قيادة تفرضها الظروف القاسية، وقيادة تُبنى بالأدوات والوعي.

« لقد شهدنا أدواراً انقلبت رأساً على عقب؛ فربّة المنزل أصبحت المعيل الوحيد، والممرضة، والمدرسة، والمحامية عن أسرتها في ظروف بالغة الصعوبة. لقد قادت بحكم الضرورة». ولكن السؤال الجوهري بحسب حقي هو، ماذا لو منحناها أدوات القيادة الواعية، بدلاً من قيادة الظروف الطارئة؟ ماذا لو استطعنا تحويل ذلك الجهد النضالي إلى مهارة قابلة للتطوير والنقل؟

الأجوبة يلخصها ارتكاز رؤية عدد من المبادرات على استلهام نماذج من الطبيعة والعلم، كاختيار «أثر الفراشة» بحسب حقي على إطار فلسفي ونظرية علمية تشير إلى «قدرة الحدث البسيط وغير المتوقع - كرفرفة جناح فراشة - على إطلاق سلسلة تفاعلات تؤدي إلى تحولات كبرى في سياقات بعيدة».

يتم توظيف هذا النموذج المجازي للتركيز على القوة التحويلية الكامنة في الكائنات الرقيقة، وليسلط الضوء على قدرة التأثير المستمر والصامت الذي قد تمتلكه فئات في المجتمع، حيث يُنظر إلى قوة التأثير الحقيقية على أنها تكمن في الاستمرارية والصبر والقدرة على التحول الناعم والمتراكم، أكثر من كونها في الفعل الصاخب والمباشر.

وعلى الصعيد التطبيقي، تتبنى بعض المنهجيات مساراً يبدأ من الداخل نحو الخارج، حيث تُعتبر قيادة الذات حجر الزاوية، وفي هذا السياق تضيف حقي، ينطلق هذا المنهج من فرضية أساسية مفادها أن الفرد لا يستطيع قيادة أو التأثير في محيطه بشكل مستدام ما لم يتمكن أولاً من قيادة ذاته، وتتلخص هذه العملية في الانتقال من حالة تكون فيها الاستجابات محكومة بردود الفعل العاطفية والتلقائية تجاه الظروف، إلى مرحلة أكثر نضجاً يتسم فيها الفعل بالوعي والاختيار الواعي.

وبالتالي، يركز التدريب أو التطوير بحسب حقي على تمكين الأفراد من فهم ذاتهم بعمق، وقراءة مشاعرهم بوضوح، وإدارة أفكارهم بفاعلية، كخطوات تمهيدية لأي تأثير خارجي لاحق ويتم ذلك عبر ورش عمل مكثفة تتعلم فيها المشاركة كيف تحدد نقاط قوتها الفعلية بعيداً عن الصور النمطية، كمثال على ذلك، «إحدى المشاركات اكتشفت أنها تمتلك موهبة التوسط وحل النزاعات داخل أسرتها الكبيرة، وهي مهارة قيادية لم تكن تعيرها اهتماماً، بدأت بتطويرها وأصبحت الشخص الذي تلجأ إليه العائلة، وبدأت تفكر في تقديم استشارات أسرية».

وبالنتيجة، تحولت مهاراتها الفطرية اليومية إلى أدوات قيادية قابلة للتطوير، من ثم تنتقل الرحلة إلى مستوى أعلى، وهي قيادة الفريق، حيث تتحول الطاقة الفردية إلى طاقة جماعية، وهنا تتعلم المرأة كيف تصوغ رؤية واضحة لمشروع صغير، كمجموعة دعم أو مبادرة خيرية، وتتعلم المهارات العملية كيف تختار فريقها، توزع المهام، تتعامل مع الخلافات، وتحافظ على الحماس، حتى مع موارد بسيطة.

والجزء الأهم، كما تؤكد حقي هو ضمان الاستمرارية والإنجاز الحقيقي أن تستطيع كل متدربة العمل بمشروعها الخاص، وأن تدرب امرأتين أو ثلاث أخريات على ما تعلمته، هذا النموذج التكراري يضمن التوسع، ويخلق شبكة مجتمعية واسعة من النساء المتمكنات.

القيادة الناعمة على أرض الواقع

في حديثها لـ «الثورة السورية»، قالت خريجة المناهج التعليمية رهف مدلل العاملة في مجال محو الأمية الرقمية، أن القيادة الناعمة تشكل إعادة تعريف جوهرية لدور المرأة، تنتقل بها من قيادة المجال الخاص إلى التأثير في الفضاء المجتمعي، حيث أن المهارات التي تكتسبها في إدارة الحياة الأسرية من حكمة وتوازن وتوزيع للمسؤوليات، تشكل الركيزة الأساسية لأي قيادة جماعية ناجحة.

وأوضحت مدلل أن هذا المنهج يحول التحديات اليومية إلى فرص للنمو، والمواقف العادية إلى مساحات للتأثير، مما يمكن المرأة من بناء فرق عمل متماسكة تقوم على الاحترام المتبادل والفهم العميق للقدرات الفردية، وتخلق نمطاً من التواصل القائم على الوضوح والإلهام بدلاً من الأوامر، ما يفسح المجال لبناء قرارات جماعية تعكس تنوع الخبرات وتصب في صالح الرؤية المشتركة، كما ان هذه الفلسفة العملية تمنح المرأة أدوات حقيقية لترجمة خبراتها الحياتية إلى مشاريع مجتمعية مؤثرة، وتجعل من كل امرأة قائدة في مجال نفوذها ومعرفتها، مساهمة بفعالية في تشكيل نسيج مجتمعي أكثر قوة واتزاناً.

ومن خلال ورشات القيادة الناعمة، تكتشف المشاركات أن القيادة هي طاقة كامنة في كل امرأة تُمارسها في إدارة بيتها أو حل خلاف مجتمعي أو إلهام من حولها، بحسب مسؤولة التوثيق في فريق «أثر الفراشة» حلا غازي التي توضح في حديثها لـ «الثورة السورية» «دائماً كنا نسأل هل نسمح لأنفسنا بأن نكون قائدات؟ فاكتشفنا أن لكل منا بذرة قيادة، لكنها تحتاج لتربة خصبة كي تنمو، بعضنا تنمو قيادتهن بصوت جهوري يقتحم المجال العام، وأخريات بصمت حكيم يبني جسوراً في المجال الخاص، ورحلتنا كانت تحولاً عميقاً بدأ من الذات حيث تعلمنا أن قيادة الآخرين تبدأ من فهم أنفسنا أولاً، من قراءة برمجياتنا الداخلية وكيف تتحول التحديات إلى خبرات، ثم انتقلنا لبناء الفريق ضمن كيمياء إنسانية خاصة، حيث القائدة هي التي تخلق نسيجاً من الثقة بين المواهب المختلفة».

والدرس الأعمق هو في الاستمرارية فالقائدة الحقيقية ليست التي تترك منصباً، بل التي تترك قائدات جديدات، والإرث الحقيقي هو أن « تشعري أختك بأنها قادرة، وأن تزرعي الثقة في أخرى، ومن خلال تعميم التجربة نخلق سرباً من الفراشات اللواتي يغيرن بتأثيرهن الهادئ مسار المجتمع بأسره».

فلابد من رؤية موحدة ترسم آفاق طموح يتخطى التدريب إلى خلق منصة وطنية، تسعى لبناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني، وخلق فرص تمكين اقتصادي للسيدات، لأن التمكين الاقتصادي جزء أساسي من التمكين القيادي, والتوجه نحو كل المحافظات، لمساعدة آلاف النساء على اكتشاف أصواتهن وقدراتهن الفريدة، فالتغيير يبدأ دائماً بفكرة صغيرة، وإيمان كبير، وعمل دؤوب، إنه رهان على القوة الهادئة، على التحول من الداخل، وعلى إيمان راسخ بأن مستقبل سوريا يبنى أيضاً بأيدي نسائها، حين يمنحن الأدوات، ويطلق العنان لطاقاتهن الخلاقة.

القيادة الناعمة تشكل إعادة تعريف جوهرية لدور المرأة

الزيوت العطرية.. حكاية تراثية تبحث عن شرعية علمية

الثورة السورية - علاء الدين محمد:

في أحياء دمشق العتيقة وحارات حلب وغيرها من المدن السورية، لا تزال رائحة اليانسون والبابونج والنعناع تشكل جزءاً من الروتين اليومي للعديد من العائلات السورية، هذه الروائح التي ارتبطت بذكريات الجدات وهنّ يحضّرن مشروباتهن الساخنة لكل علة، تشهد اليوم عودة قوية لكن ضمن سياق جديد، ففي السنوات الأخيرة، اتجه السوريون بشكل متزايد نحو ما يعرف بالطب البديل والتداوي بالأعشاب والزيوت العطرية، في حركة تعكس تعلقاً بالموروث الشعبي من جهة، ورغبة في البحث عن بدائل عن الأدوية الكيميائية من جهة أخرى.

الشفاء المنزلي

تقف ليلى الشامي (55 عاماً) من ريف دمشق شاهدة على استمرارية الاقبال على العلاج البديل، وتصف في حديثها لـ «الثورة السورية» نهج عائلتها قائلة: «أعتمد على العديد من الأعشاب بدلاً من الأدوية الكيماوية إذا ألّمت بي نزلة صدرية، أو الإنفلونزا، أو سعال حاد».

وتعدد مجموعة المواد التي تلجأ إليها: «آخذ الزعتر البري، البابونج، أو الميرمية، والزوفا»، وحتى في آلام الظهر أو ما تسميه محلياً «الوتاب»، تفضل الأعشاب ذات الطعم المر.

وتضيف الشامي موضحة مدى تعمق هذه الممارسة في حياتها الأسرية: «إذا أصيب أحد أفراد العائلة بنفخة القولون نذهب إلى العطار ونأخذ اليانسون والكمون مع رشة ليمون»، وتستذكر كيف أن «أغلب الأمراض التي تتعرض لها، وحتى الجروح تداويها بالأعشاب»، معتبرة أن هذه المعرفة هي «إرث ثمين» تسلمته من والدتها وجدتها.

نظرة الشامي للطب البديل ليست عامة، ففي الشقة المجاورة تقريباً، تختلف رحمة الأفغاني (48 عاماً) في الرأي، حيث ترى خلال حديثها لـ «الثورة السورية»، وهي أم لثلاثة أطفال، أن «التطبب بالأعشاب غير كافٍ، ولا يغني عن زيارة العيادات الطبية».

وتوضح بقولها: «الأعشاب لها فوائد بالتأكيد، لكن العلاج بالأدوية يعطي فعالية مركزة ويترك عند المريض ثقة في تناوله كونه مجرباً ومرخصاً ومتفقاً عليه من قبل منظمة الصحة العالمية»، ورغم هذا الاختلاف في درجة الاعتماد، تجد السيدتان أرضية مشتركة في استخدام بعض الأعشاب والزيوت للعناية بالبشرة، مستذكرات معاً كيف كانت «جداتنا تعتمدن عليها» في العناية بالجمال والنظافة الشخصية.



العطارون

في الأسواق التقليدية، تمثل محلات العطارة مخزناً حياً لهذا التراث.

العطار عدنان عبد الحميد الدقر (62 عاماً)، الذي ورث المهنة عن أبيه وجده، يجلس بين أكياس الأعشاب والعبوات الزجاجية، ليبسّط لزواره حكاية تمتد لآلاف السنين.

ويوضح خلال حديثه لـ «الثورة السورية» أن التداوي بالنباتات الطبية والعطرية يعود إلى أقدم الحضارات، حيث استُخرجت الزيوت الطيارة من أجزاء مختلفة من النباتات»، ويبدأ بسرد للمصادر: «كأزهار الياسمين، الورد، أوراق النعناع، الزعتر، الثمار والبذور، اليانسون، الشمرة، أو القلف، القرفة، الأرز».

يشرح الدقر، طبيعة هذه الزيوت بأنها «طيّارة لسرعة تبخرها من دون تحلل، وعطرية لرائحتها النفاذة»، ذاكراً حتى دورها البيئي الأصلي في «صدّ الآفات» عن النباتات، ثم ينتقل إلى الجزء العملي، مستعرضاً قائمة واسعة من الفوائد التي تجسد الحكمة الشعبية المتراكمة: طرد الغازات، تهدئة الأعصاب، معالجة مشاكل الجلد، تخفيف آلام المفاصل، وتحسين الهضم، إضافة إلى استخدامات تجميلية واسعة للبشرة والشعر. حديثه ليس مجرد دعاية تجارية، بل هو نقل أمين لتجارب أجيال.

بين الحقيقة والمبالغة

في الجهة المقابلة، يقف المنهج العلمي الحذر الذي يفصل بين التقاليد الموروثة والأدلة القابلة للقياس، وخلال حديثها لـ «الثورة السورية» تقدم الصيدلانية سارة صالحة تحليلاً متدرجاً للادعاءات الشائعة، تقسمه إلى ثلاث فئات واضحة:

الفئة الأولى: فوائد مدعومة جزئياً بالأدلة.،هنا تذكر صالحة استخدامات لها سند علمي مقبول، خاصة في الاستعمال الموضعي أو العطري، منها «خصائص مطهرة خفيفة لبعض الزيوت كزيت الأوكاليبتوس، شجرة الشاي، والبرغموت»، و«التأثير المهدئ لبعض الروائح كاللافندر والميرمية على التوتر والقلق»، إضافة إلى «دور زيوت مثل زيت اللوز الحلو وزيت بذر العنب في ترطيب الجلد وتحسين الحاجز الجلدي».

وتحرص على التوضيح بأن «هذه الفوائد لا ترقى إلى مستوى العلاج الطبي، لكنها قد تُستخدم كعوامل مساعدة، وليس بديلاً عن الدواء».

الفئة الثانية: فوائد شائعة لكن مبالغ بها، وهنا تندرج وعود التسويق الشائعة التي تفتقر إلى إثبات قاطع.

تهدئة الأعصاب، ومعالجة مشكلات الجلد وتخفيف آلام المفاصل وتحسين الهضم

تعدد صالحة أمثلة مثل «علاج حب الشباب أو الإكزيما بشكل جذري»، أو «تحفيز نمو الشعر أو إيقاف تساقطه بشكل مضمون»، أو حتى «إنقاص الوزن أو تنظيم الهرمونات عبر تناول الزيوت».

وتعلّق قائلة: «العلم الحديث لم يثبت هذه التأثيرات بشكل قاطع، وغالباً ما تعتمد على تجارب فردية أو دراسات محدودة لا تكفي للتعميم».

الفئة الثالثة: ادعاءات غير مثبتة أو خطرة، تشير هنا أن «التقارير المخبرية تسجل تحفظاً علمياً واضحاً» على طروحات مثل «القول بأن زيت الياسمين يقلل من احتمال الإصابة بسرطان الرحم، أو اعتبار بعض الزيوت مضادة للسرطان عند الاستخدام المباشر».

وتختتم تحذيرها بعبارة شديدة الوضوح: «هذه الادعاءات غير مدعومة بأدلة سريرية موثوقة، وقد تشكل خطراً صحياً، خاصة أن بعض الزيوت تحتوي على مركبات سامة أو مسرطنة عند الاستخدام الخاطئ، كما هو الحال في زيت اللوز المر أو زيت الكافور».

الحذر جسر بين الماضي والحاضر

يعترف العطار عبد الحميد، بأن «الزيوت العطرية سلاح ذو حدين»، ويؤكد على «ضرورة الاعتدال والحذر»، فتركيز هذه الزيوت العالي يجعلها مواد قوية يمكن أن تسبب «تحسساً جلدياً أو تسمماً»، كما قد «تتفاعل مع أدوية أخرى» يتناولها الشخص، ما يستدعي وعياً بخصوصيتها.

المشكلة تبدأ عندما تتحول هذه الوسائل المساعدة من إطارها التكميلي، إلى بدائل علاجية مطلقة تُنسب إليها قدرات شفائية خارقة دون سند علمي رصين، والمسار الأمثل لا يمر عبر القطع مع التراث، فهذا شبه مستحيل وغير مرغوب، بل عبر تنقيته مما علق به من مبالغات عبر الزمن، وفهم حدوده بدقة، والاستفادة من مكوناته الآمنة ضمن إطار يلتزم أولاً وأخيراً بسلامة الفرد وصحته.



مدرب أجنبي لمنتخب الشباب..

فتح الله: الهدف ليس غرب آسيا والمال يتحكم بالخيارات

الثورة السورية - بشار محمد:

جاء الإعلان عن نتائج قرعة بطولة اتحاد غرب آسيا الرابعة للشباب، تحت (20) عاماً، والتي ستستضيفها الكويت في الفترة من (23) آذار إلى (2) نيسان من العام الحالي، والتي أوقعت منتخبنا الشاب في المجموعة الثانية إلى جانب منتخبات العراق والإمارات والأردن، ليُسرّع من المفاوضات الجارية بين اتحاد كرة القدم، مع أحد المدربين الأجانب، والتي يفترض أن تكون الدائرة الفنية بالاتحاد، قد أنهت دراسة مجموعة من السير الذاتية لمدربين أجانب وعرب، ليقع الخيار على واحد منهم، سيتم الإعلان عن التعاقد معه خلال اليومين القادمين، ليباشر مهامه بإعداد المنتخب الشاب، للمشاركة ببطولة غرب آسيا الشهر القادم، قبل الاستحقاق الأساسي المرتقب بانطلاقة التصفيات الآسيوية التي تقام من (26) آب إلى (6) أيلول (2026) للتأهل إلى نهائيات كأس آسيا المقررة في الصين (2027).

وجهة أجنبية

وبهذا الخصوص أكد عضو اتحاد الكرة، ومدير قسم المنتخبات الوطنية، موفق فتح الله لصحيفة (الثورة السورية) أن هوية المدرب ستُعلن رسمياً خلال (48) ساعة، وستكون الوجهة أجنبية أو عربية حصراً، بمعنى سيكون من خارج قائمة المدربين الوطنيين المحليين، وسيتم تهيئة الظروف المناسبة لمباشرته بعمله مع انطلاقة دوري الشباب لكرة القدم، لاختيار مجموعة اللاعبين التي ستمثل المنتخب الوطني الشاب إلى جانب الاعتماد على اللاعبين المغتربين، ممن سيطّلع عليهم وفق قائمة مُعدّة لذلك من قبل المعنيين بملف اللاعبين المغتربين.



وأضاف فتح الله: حصلنا في اتحاد الكرة على ضمانات من قبل الاتحادين الدولي والآسيوي على تغطية نفقات التعاقد مع المدرب الأجنبي وكادره الفني المساعد، والتأخير الذي ألمح له البعض، بالإعلان عن نية التعاقد مع مدرب أجنبي، أو التأخير بتشكيل منتخب شاب، من زاوية تقصير اتحاد الكرة، فإن الحقيقة أن الأمر المادي هو العائق الأساسي بالتعاقد، على الرغم من معرفتنا بتوقيت التصفيات، كذلك عدم وجود دوري منتظم بهذه الفئة، وعليه فإن الإعلان خلال اليومين القادمين عن المدرب، ومنحه صلاحية فنية كاملة بإعداد وتشكيل منتخب شاب، هو أولوية بالنسبة لنا.

وبيّن فتح الله أن الهدف الأساسي من التعاقد مع المدرب الأجنبي، ليس غرب آسيا المقررة في الكويت، وإنما العمل وفق خطة لأربع سنوات قادمة، من ضمنها التأهل للنهائيات الآسيوية القادمة في الصين (2027) وتحقيق نتائج ومركز متقدم فيها.

غرب آسيا

وفي شأن متصل، فإن بطولة غرب آسيا الرابعة للشباب، تحت (20) عاماً، تشهد مشاركة (11) منتخباً، وزعوا على ثلاث مجموعات، ضمت الأولى: عُمان والسعودية والبحرين وقطر، فيما جاء منتخبنا إلى جانب منتخبات العراق والإمارات والأردن بالمجموعة الثانية، بينما جاء المنتخب الكويتي المضيف بالمجموعة الثالثة، بجوار لبنان وفلسطين.

ويحمل المنتخب السعودي لقب النسخة الثالثة من البطولة التي استضافتها الطائف بالمملكة عام (2024) فيما سبق أن فاز المنتخب العراقي بلقب النسختين الثانية التي استضافها في مدينتي البصرة وأربيل عام (2021) وكذلك النسخة الأولى التي أقيمت في فلسطين عام (2019).



ظهور أخير

منتخبنا الشاب في ظهوره الأخير، أنهى مشواره في كأس آسيا التي استضافتها مدينة شينزين الصينية العام الماضي، محتلاً المركز الثالث، في المجموعة الرابعة، برصيد نقطتين، متقدماً على منتخب تايلاند صاحب النقطة الوحيدة، في حين حسم منتخب كوريا الجنوبية صدارة المجموعة برصيد سبع نقاط، ثم اليابان التي احتلت المركز الثاني بخمس نقاط، ليحجز المنتخبان بطاقتي التأهل إلى الدور ربع النهائي، وبذلك، خرج منتخبنا من البطولة بعدما حصد نقطتين فقط، من ثلاث مباريات، حيث خسر أمام كوريا الجنوبية (2-1) في الجولة الأولى، ثم تعادل مع اليابان (2-2) في الجولة الثانية، قبل أن ينهي مشواره بتعادل مُخيّب أمام تايلاند.

آسيا تحت (20) عاماً

انطلقت البطولة للمرة الأولى عام (1959) وستكون النسخة القادمة في الصين للمرة الثانية على التوالي، النسخة رقم (43) من تاريخ المسابقة، حيث تستعد الصين التي كانت المرشح الوحيد، لاستضافة أفضل (16) منتخباً في القارة، بعد أن استضافت نسخة (2025) والتي توّج بلقبها منتخب أستراليا، بعد فوزه على نظيره السعودي (4/5) بركلات الترجيح، بعد تعادلهما (1/1) في الوقتين الأصلي والإضافي في المباراة النهائية، ليحقق لقبه الأول على مستوى الفئات العمرية في تاريخه.

وينفرد منتخب كوريا الجنوبية بالرقم القياسي لأكثر المنتخبات تتويجاً بالبطولة، برصيد (12) لقباً، فيما يأتي منتخب ميانمار في المركز الثاني برصيد سبعة ألقاب.

ختام الجولة السابعة..

فوز سهل لأهلي حلب على الشرطة



الثورة السورية-سومر الحنيش

حقق أهلي حلب فوزاً مهماً على الشرطة 2-0 على أرضية ملعب الفيحاء في دمشق لحساب الجولة السابعة من الدوري السوري الممتاز لكرة القدم.

المباراة كانت بمستوى فقير فنياً، وانحصر اللعب في منتصف الملعب مع عدة محاولات خجولة للطرفين.

أهلي حلب سجل من علامة الجزاء في الدقيقة 73 عن طريق محترفه إيمانويل ماهوب، الذي عاد ليسجل الهدف الثاني له ولفريقه في الدقيقة 93، لتنتهي عليه المباراة.

وبهذه النتيجة حل أهلي حلب في المركز الثاني ب16 نقطة من 6 مباريات، فيما تجمد رصيد الشرطة عند 11 نقطة في المركز الخامس من 7 مباريات.

قرار الحرمان راجح.. هل يُلعب الدوري بلا جمهور؟

الثورة السورية - يامن الجاجة:

لم تمضِ ست جولات من الدوري الممتاز لكرة القدم حتى بدأت ملامح التشنج والانفعال والخروج عن النص بالظهور في منافسات المسابقة.

الخروج عن النص ظهر منذ الجولة السادسة وتحديداً في مباراة حطين والوحدة، التي شهدت وقائع شتم متبادل، ورمي حجارة، وعبوات مياه فارغة، من جمهور الفريقين، قبل أن يخرج مدرب الوحدة، رأفت محمد بتصريحات صحفية أكد فيها أن الأجواء التي أُقيمت فيها المباراة المذكورة لم تكن مناسبة لاحتضان مباراة حساسة في مسابقة الدوري.

في الجولة السابعة من عمر المسابقة زادت حالات التوتر والخروج عن النص، حيث شهدت مباراة تشرين والطليعة شتماً متبادلاً بين جمهور الفريقين قبل أن يتم استكمال الأخذ والرد بين الطرفين، بنشر بيان إعلامي على الصفحة الرسمية لنادي تشرين بهدف استنكار أفعال جمهور المنافس، ومطالبة وزارة الرياضة والشباب بإيجاد حل للقضاء على ما تم وصفه بخطاب الكراهية، الذي تضمن عبارات تحريضية وطائفية، بينما كانت الحسابات والصفحات الطلعاوية تتحدث عن ادعاءات تشرينية لا أساس لها من الصحة.

مشاكل الجولة السابعة من دورينا لم تقتصر على حالة السِباب والشتم المتبادل بين جمهوري تشرين والطليعة، بل ذهبت لما هو أكثر حدة بعدما توقفت مباراة أمية وحمص الفداء نتيجة أعمال الشغب التي قام بها الجمهور، بعد تسجيل حمص الفداء هدف الفوز بالمباراة في الوقت بدل الضائع.

حيث تعرَّض حكم المباراة وسام ربيع للضرب في اللقاء المذكور، وهو ما استدعى اتخاذ قرار خاص بالتدابير المؤقتة، والمستعجلة من لجنة الانضباط، والذي تضمن منع إقامة أي مباراة لفريق رجال نادي أمية على أي ملعب من ملاعب مدينة إدلب، ودعوة اللجنة لاجتماع استثنائي طارئ، والعمل على ضرورة استقصاء المعلومات الواردة أصولاً من الجهات ذات الصلة.



ما زلنا في الأطوار الأولى للمسابقة ولذلك تبدو كل حوادث التشنج والخروج عن النص، أمراً مستهجناً لأن المنطق يقول إن ضغط النقطة والتشنج الذي يقع به كثيرون يصبح واقعاً عندما يكون أي فريق قد دخل فعلياً في مراحل الحسم من أجل الصراع على الهروب من شبح الهبوط، أو من أجل المنافسة لإحراز اللقب، أما في الجولات الأولى من المسابقة، فالأمر لا يعدو عن كونه استعراضاً إعلامياً لا أكثر ولكنه استعراض ذو آثار سلبية.

معظم كوادر اللعبة تدرك وتعرف طبيعة العقوبات المُغلظة التي اتخذتها لجنة النزاهة والانضباط منذ الموسم الماضي، ولذلك يبدو أن المشكلة هي في عملية الردع التي لم تعد موجودة ولذلك فإن ما يتداوله البعض عن إمكانية استكمال منافسات دوري المحترفين بغياب الجمهور هو احتمالٌ قائم وأمرٌ وارد جداً لأن مقومات النجاح وعوامل الأمن والسلامة تكاد تكون معدومة في كافة ملاعب كرتنا، ولذلك قد يتجه القائمون على رياضتنا عموماً وكرتنا على وجه التحديد لاعتماد الخيار الأسهل وقد يكون البيان الرسمي الذي نشره اتحاد اللعبة، والذي أدان فيه الأحداث التي شهدتها عدة مباريات من الدوري الممتاز مؤخراً، وشدد أنه سيقف بكل حزم لضمان سلامة الجماهير والكوادر الفنية والإدارية أكبر دليل على إمكانية حرمان الجمهور.

---

(15) ميدالية متنوعة للبارلمبي السوري في دورة غرب آسيا.. والنسخة السابعة في سوريا

الثورة السورية - ورود سلوم:

اختتم الوفد السوري البارلمبي، مشاركته في دورة ألعاب غرب آسيا البارلمبية الخامسة - مسقط (2026) محققاً حضوراً مشرّفاً، ونتائج متميزة، تعكس التطور الفني والتنظيمي للرياضة البارلمبية السورية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث بلغ مجموع الميداليات (15) ميدالية، بعد حجب ميدالية واحدة لأسباب فنية، وجاءت الميداليات بواقع (5) ذهبيات، و(6) فضيات و(4) برونزيات، موزعة على ألعاب القوى (5 ميداليات)فضية لبسام سوسق، رمي الرمح / قذف القرص / دفع الكرة، فئة F42، وفضية وسيم رزق، قذف القرص، فئة F55، كما أحرز وسيم رزق، برونزية كرة الحديد، فئة F55، وفي منافسات رفع الأثقال، حصد نور الدين بدور ذهبية وزن (41) كغ، وشادي عيسى، ميدالية فضية محجوبة، لأسباب فنية، كما كان للاعبة رشا الشيخ مشاركة مشرفة، والتي حلت في المركز الرابع، وزن (79) كغ. أما منافسات السباحة، فحقق منتخبنا (4 ميداليات) +واحدة محجوبة، وليد الخاص ذهبية (50 م) حرة، فئة (S9) وبرونزية (50 م) حرة، فئة (S9) وتوّج نادر الحموي بفضية (50 م) صدر، فئة (SB9) ورامي قشقو فضية (50 م) ظهر، فئة (S8) وبرونزية (50 م) حرة، فئة (S8). وعلى صعيد تنس الطاولة حصدنا (6) ميداليات، هيثم قصاص ذهبية فردي (TT10) فرق مختلطة (TT10) عبد الرزاق المصري ذهبية فردي (TT9) صفوان منصور هواش فضية فردي (TT10) نور الهدى السيد، فضية فرق مختلطة (5-TT4) عامر غازي، برونزية فردي (5-TT4) يونس صادق برونزية فرق مختلطة (5-TT4).





أما في لعبة الريشة الطائرة، فجاءت مشاركة فردي الرجال، من دون ميدالية، بهدف الاحتكاك واكتساب الخبرة، وكرة الهدف كان الفريق خليطاً من الشباب والرجال، وبمشاركة تنافسية قوية لبناء الخبرة، من دون ميداليات. المتحدث الرسمي للجنة البارلمبية السورية: جاءت هذه النتائج نتيجة جهد متواصل من اللاعبين واللاعبات، والكوادر الفنية، والإدارية والإعلامية والطبية، وسط منافسات قوية، وضغط عالٍ من المنتخبات المشاركة، من مختلف دول غرب آسيا.

وثمّنت اللجنة البارلمبية الوطنية السورية جهود اللاعبين واللاعبات، والأجهزة الفنية، والكوادر الإدارية والإعلامية، والكوادر الطبية، في تقديم أفضل صورة للرياضة البارلمبية السورية، على المستويين الإقليمي والدولي، مؤكدة أن نتائج مسقط (2026) تمثل خطوة مهمة في مسار النهوض بالحركة البارلمبية السورية، ودافعاً قوياً لمواصلة العمل والاستعداد للاستحقاقات القادمة. نسخة (2030) سوريّة وقد مُنحت الجمهورية العربية السورية، ملف استضافة النسخة السابعة من دورة ألعاب غرب آسيا البارلمبية في دمشق (2030) بناءً على قرار الجمعية العمومية للاتحاد البارلمبي لمنطقة غرب آسيا الذي عقد اجتماعه على هامش دورة مسقط (2025). كما حصل أربعة دارسين سوريين من أصل (80) دارساً، على العلامات التامة في دبلوم الإدارة الرياضية والتنظيم في الحركة البارلمبية الذي عقد على مدى شهرين متواصلين، عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد) والذي يُعدّ الأول من نوعه على مستوى المنطقة، كان من ضمنهم نائب رئيس اللجنة البارلمبية غسان أبو صلاح، وعضو اللجنة البارلمبية الوطنية السورية صخر الجمعة، في إنجاز يعكس كفاءة المشاركة السورية، ومستوى الجدية والالتزام العلمي، وجرى توزيع الشهادات في مجمع السلطان قابوس الرياضي، بالتوازي مع إقامة دورة ألعاب غرب آسيا البارلمبية الخامسة - مسقط (2026).

الأولمبياد الشتوي ميلانو - كورتينا (2026)

الذهب الأول لإيطاليا وغيـاب سوري دائم



الثورة السورية - شيرين الغاشي:

دشّـنت إيطاليا رسـمياً انطلاقة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الـ 25 «ميلانو-كورتينا 2026» في مشهد احتفالي مهيب، جمـع بين الرياضة والثقافة والسياسـة، لتفتح صفحة جديدة في تاريخ الألعاب الشـتوية، وسـط حضور دولي رفيع المستوى، ورسـائل واضحة تؤكد مكانة الرياضة كجسر للتقارب بين الشعوب.

حفل افتتاح مميز

وجـرى حفـل الافتتاح الرسمي على أرضية ملعب «سـان سيرو» الشهير بمدينـة ميلانـو، بحضور الرئيس الإيطالي ماتاريلا، ورئيسـة الحكومة جورجيا ميلوني، وعدد كبير من رؤسـاء الدول، وقـادة الحركة الأولمبية الدوليـة، يتقدمهم رئيسـة اللجنة الأولمبية الدولية كيرسـتي كوفنتري، ورئيس اللجنة البارالمبية أندرو بارسونز.



وعكس حفل الافتتاح صورة إيطاليا الحضارية، عبر عروض فنية وموسيقية، جسدت الإرث التاريخي والثقافي لإيطاليا.

ويشـارك في الدورة أكثر من (2900) رياضي ورياضية، يمثلون أكثر من (90) لجنة أولمبية وطنية، في منافسـات (16) رياضة شتوية، موزعة على أكثر من (100) مسابقة وميدالية، ما يجعل هذه النسخة واحدة من أكثر الدورات الشتوية ثراءً من حيث عدد المشاركين وتنوع الرياضات.

أولى الذهبيات لإيطاليا

وعلى صعيد المنافسـات المبكرة، كان أبرزهـا، تتويج الإيطالية فرانشيسـكا لولوبريجيدا، بأول ميداليـة ذهبية لبلادها، بعدما أحرزت المركز الأول في سـباق (3000) متر للسـيدات في التزلج السريع، مسـجلة رقماً أولمبياً جديداً، بلغ ثلاث دقائق و(54.28) ثانية، المتزلجة البالغة من العمر (35) عاماً، أشـعلت المدرجات، وحصلـت على الاحتفاء الجمـاهيري، بعد أن سـبق لها الفوز بالفضية والبرونزية في أولمبيـاد بكين (2022) وحلّت النرويجية راجنـي ويكلوند في المركـز الثاني، بفـارق (2.26) ثانية، عن الصدارة، فيما نالت الكندية فاليري مالتايس البرونزية.

وفي منافسات هوكي الجليد للسيدات، حقق المنتخب الألماني فوزاً عريضاً على نـظيرة الياباني بنتيجـة (5-2) ضمن الدور الأول للمجموعة الثانية.

وفي منافسـات التزلج المختلط، لمسافة (20) كيلومتراً للسيدات، أحرزت السويدية فريدا كارلسون الميدالية الذهبية، بزمن (53 دقيقة و2.45 ثانية) متفوّقة على مواطنتها إيبا أندرسون التي نالت الفضية، بفارق (51 ثانية) فيما ذهبت البرونزية إلى النرويجية هايدي وينغ.

وتكسب هذه المسـابقة أهمية خاصة، كونها تشهد للمرة الأولى في تاريخ الألعاب الشـتوية، اعتماد مسـافات متساوية للرجال والسـيدات، في خطوة تعكس توجه الحركة الأولمبية نحو تعزيز مبدأ المساواة.

أمـا في التزلج الألبـي، فكان الموعد مع تألق سـويسري جديد، بعدما أحرز فرانيو فون ألمن، ذهبية سـباق الانحدار في بورميو، مسـجلاً سرعة لافتة، بلغت (145 كيلومتراً) في السـاعة، على منحدر ستيلفيو الصعب، وتقدم فون ألمن على الإيطاليين جوفاني فرانتزوني ودومينيك باريس، فيما حلّ النرويجي ماركو أودرمت رابعاً، بفارق ضئيل، في سباق اتسم بالإثارة والتحدي.

الاستضافة الثالثة

تعـد دورة ميلانو – كورتينا (2026) ثالث دورة أولمبية شـتوية تستضيفها إيطاليا في تاريخها، بعد نسـختي كورتينا (1956) وتورينو (2006) وسط توقعات بأن تشكل هذه النسخة محطة مهمة على صعيد التنظيم والرياضة، وتعزز مكانة إيطاليا كوجهة رئيسـة للأحداث الرياضيـة الكبرى، كما أنهـا تعكس اهتمام المجتمع الدولي بالألعاب الشتوية وتنوع المشاركين.

سوريا والمشاركات الأولمبية الشتوية

يذكر أنه لم تشارك سوريا تاريخياً في دورات الألعاب الأولمبية الشـتوية، حيث انحصرت مشـاركاتها منذ عام 1980 في الألعاب الأولمبية الصيفية فقط.

تأسسـت اللجنة الأولمبية السـورية عـام 1948، وركزت جهودها الرياضيـة والميداليات الأربعـة التي حققتها على ألعاب القوى، المصارعة، ورفـع الأثقال والملاكمة، من دون وجود تمثيل في الرياضات الثلجية.

فنربخشه يعزز صدارته لليوروليغ السلوي



الثورة السورية - ف . ص:

تابع حامل اللقب فنربخشه، اسـتفاقته ونتائجه المميزة، مع ختام الجولة السابعة والعشرين، من بطولة اليوروليغ السلوي، بعدما حقق فوزه التاسـع عشر في المسابقة، بمرحلة الدوري، والضحية الجديدة كان باريس في عقر داره، بفارق نقطتين (90-92) ليتراجع فريق العاصمة الفرنسية للمركز الثامن عشر، بعدما تلقى هزيمته الثامنة عشرة في المسابقة.

وصعد أولمبياكوس اليوناني للوصافة، بعـد تغلبه على فيرتوس بولونيا، صاحب المركز الثالث عشر، بفارق كبير، وصل إلى اثنتين وثلاثين نقطة (109-77) وهي الخسـارة الخامسـة عشرة للفريق الإيطالي، والفوز السابع عشر للفريق اليوناني.

وعاد برشـلونة لمراكز المقدمة، بعدما هزم جاره باسكوينا بعقر داره، بفارق ست نقاط (91-97) ليتراجع الفريق الباسكي للمركز السادس عشر، بعدما انقاد لهزيمته الثامنة عشرة، كما تراجع ريال مدريد للمركز السادس، بعد تذبذب نتائجه من جولة لأخرى، حين انهزم أمام مضيفه دبي باسكت بشكل مفاجئ، بفارق ثماني نقاط (93-85) ليتقدم دبي للمركـز الثاني عشر، بعد أن حقق انتصاره الثالث عشر، على حين هي الخسارة الحادية عشرة للفريق الملكي، كذلك تراجع باناثينايكوس اليوناني للمركز الثامن، بخسارته أمام مضيفه بارتيزان بلغراد، بفارق سـت عشرة نقطة (78-62) ليتقدم الفريق الصربي للمركز السابع عشر، بدوره زالغيريس كاوناس الليتواني، صاحب المركز التاسع، انهزم خارج ميدانه أمام أناضولو إيفيس، الذي تخلص من المركز الأخير، بتقدمه مركزاً واحداً، بعد أن انتهى اللقاء بفارق عشر نقاط للفريق التركي (92-82).

وفي أبرز النتائج المسجلة، تغلب بايرن ميونيخ على ضيفه موناكو، بفارق تسع نقاط (91-82) وانهزم ليون فيلوربان أمام ضيفه أوليمبيا ميلانو، بفارق نقطة واحدة (76-77).



دوري أبطال آسيا للنخبة..

الهلال ومتابعة سلسلة الانتصارات





الثورة السورية - فخر الصاحب:

يستأنف دوري أبطال آسـيا للنخبة للغرب، منافسـاته اليوم الإثـنين، في إطار مباريات الجولة السـابعة من مرحلة الدوري، بأربعة لقـاءات، اثنان منها في الإمـارات العربية المتحدة، وآخر في قطر، والرابع في أوزبكستان، وإلى التفاصيل.

ينزل الهلال المتصدر (بثماني عشرة نقطة) ضيفاً ثقيلاً على شباب أهلي دبي، صاحب المركز الخامس (عشر نقاط) واضعاً نصب عينيه استمرار سلسلة انتصاراته، بعد تحقيقه ستة انتصارات متتالية، على حين يسعى أصحاب الأرض لتحقيق الانتصار الرابع، والضغط أكثر على صاحبي المركزين الرابع والثالث، وتأمين مركزه المؤهل بشكل مباشر للدور التالي، وتعويض خسـارته الكبيرة أمام السـد في المرحلة السابقة، لكنه سـيكون أمام تحدٍّ صعب بمواجهة زعيم الأندية الآسيوية.

وفي أبرز مواجهات الجولة السـابعة، يسـتضيف الوحدة الإماراتي، صاحب المركز الرابع (ثلاث عشرة نقطـة) حامل اللقـب أهلي جدة، ثالـث الترتيب، بالرصيد ذاته من النقاط، مع تقدم الفريق السعودي بفارق الأهداف، في مواجهة ندية ومتكافئة.

ثالث اللقاءات، يستقبل به الدحيل القطري، سابع الترتيب، برصيد (سـبع نقاط) ملاحقه المباشر نادي الشـارقة، الثامن بالرصيد ذاته، مع تأخره بفـارق الأهداف عن الفريق القطـري، في مباراة مفتوحة الاحتمالات، ونقاطها ستكون مضاعفة للفائز بها، والتعادل سيكون خاسراً لكليهما.

آخر مباريات اليوم، يستضيف بها ناساف كارشي الأوزبكي، والذي يحتل المركز الأخير بلا أي نقطة، نظيره الشرطة العراقي، قبل الأخير (نقطة واحدة) في مباراة يبحث فيها الفريقان عن فوزهما الأول في المسابقة الذي لن يخرجهما من ذيل الترتيب.

سارا بجليك تتوّج ببطولة أبوظبي للتنس



الثورة السورية - ش. غ:

أحرزت اللاعبة التشـيكية الشابة، سـارا بجلِيك، لقب النسخة الرابعة من بطولة مبادلة أبوظبي المفتوحة للتنس للسـيدات، المصنفة ضمن فئة (500) نقطة، بعد فوزها المستحق على الروسية إيكاترينا ألكسندروفا، المصنفة (11) عالمياً، في المباراة النهائية، بمجموعتين من دون رد، بواقع (7-6)، (6-1).

وجاء تتويج بجليك، القادمة من الأدوار التمهيدية، ليشـكّل واحدة من أبرز مفاجآت البطولة، إذ نجحت في فرض نفسها بقوة على مجريات النهائي، بعدما حسـمت المجموعة الأولى بصعوبة، في شوط كسر التعادل، قبل أن تسـيطر على مجريات المجموعة الثانية، بفضل تفوقها البدني وثباتها الذهني، لتنهي اللقاء لصالحها في زمن قصير نسبياً.

ويُعد هذا اللقب، الأول في مسيرة بجليك على مستوى بطولات رابطة محترفات التنس (WTA) ما سـيمنحها قفزة كبيرة في التصنيف العالمي، حيث من المنتظر أن تتقدم من المركز (101) إلى المركز (38) عالمياً، في إنجاز يعكس التطور اللافت في أدائها، وقدرتها على مجاراة اللاعبات المصنفات.

وفي منافسـات الزوجي، نجحـت إيكاترينا ألكسـندروفا في تعويض خسـارتها في نهائي الفـردي، بعدما توّجت بلقـب الزوجي إلى جانب الأسترالية مايا جوينت، وتمكن الثنائي من حسـم المباراة النهائية أمام السلوفاكية تيريزا ميهاليكوفا والبريطانية أوليفيا نيكولز بنتيجة (6-3)، (6-7)، (10-8) في لقاء اتسـم بالإثارة والندية، وأُقيم بعد تأجيله بسبب الأحوال الجوية.

وشهدت مراسم التتويج حضور الشيخ سعيد بن مكتوم بن جمعة آل مكتوم، رئيس اتحاد الإمارات للتنس والبادل الذي قام بتتويج اللاعبة التشـيكية بلقب البطولة، في ختام المنافسات التي احتضنها مجمع التنس الدولي بمدينة زايد الرياضية.

إعلانات رسمية

تبليغ مذكرة إخطار تنفيذي ع/ط الصحف صادرة عن دائرة التنفيذ المدني في الزبداني

بالملف التنفيذي رقم/٢١٤/
الجهة طالبة التنفيذ وطالبة التبليغ: مهى الغيبر- يمثلها المحامي إبراهيم دهبيه.
الجهة المنفذ ضدها المطلوب تبليغها وهم:
١. كنان محمد خير الغيبر
٢. ركان محمد خير الغيبر
٣. يمان محمد خير الغيبر
٤. رزان محمد خير الغيبر
القرار المطلوب تنفيذه: هو القرار رقم/٨٢٨/ أساس/٩١٥/تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٤ الصادر عن محكمة البداية المدنية الأولى في الزبداني.
والمتضمن من حيث النتيجة:
١. تثبيت البيع الجاري بين الجهة المدعية والمدعى عليها الواقع على الحصص السهمية الإرثية العائدة لمورث المدعى عليهم من العقار رقم/١٠٢٤/ زبداني/٣/٨/وتسجيل تلك الحصص باسم الجهة المدعية مع علمها وقبولها بكافة الإشارات الموضوعة على صحيفة العقار واعتبار تقرير الخبرة جزءاً لا يتجزأ من القرار.
٢. ترقين إشارة الدعوى الموضوعة بالعقد رقم/٧٢٣/تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٧
٣. إلزام أمين السجل العقاري بالتسجيل أصولا.
٤. تضمين الجهة المدعية الرسوم والمصاريف والأتعاب.
قرارا وجاهي بحق المدعي وبمثابة الوجاهي بحق المدعى عليه.
ونظرا لجهالة عنوانكم تقرر إخطاركم عن طريق إحدى الصحف اليومية. بناءً على طلب طالب التنفيذ وتوفيقًا لأحكام المادتين/٢٨٥ و٢٨٦/من قانون أصول المحاكمات وذلك بتنفيذ مضمون القرار المذكور خلال مدة/٤٥/ يوما تلي تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا تجرى بحقك الإجراءات التنفيذية المنصوص عليها في القانون المذكور.

مدير التنفيذ في الزبداني
٦٠١٥٦

مذكرة إخطار بواسطة الصحف الصادرة عن المحكمة الشرعية في ببيلا

في الدعوى رقم أساس ٣٢١ لعام ٢٠٢٦
طالب التبليغ: أمل شريف بنت عبد الله، يمثلها المحامي صلاح الموسى ونورا نعمان.
المطلوب تبليغه: محمد شريف بن حميد ودله، تولد ١٩٩٩.
موضوع الدعوى: تفريق لعلة الشقاق
نظرًا لجهالة مكان إقامتك، فقد تقرر إخطارك بالصحف المحلية بموعد الجلسة القادم يوم الأحد تاريخ ٢٠٢٦/٣/١٥، وذلك في تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحًا.
وإذا لم تحضر أو تُرسل وكيلا عنك، تجري بحقك الإجراءات القانونية، ويُعتبر الحكم الذي سيصدر بمثابة الوجاهي بحقك.

القاضي
٦٠١٥٧

إعلان بمثابة مذكرة إخطار بالصحف صادرة عن محكمة البداية المدنية الثالثة عشرة الموقرة بدمشق

طالب الإخطار:
١. مازن بن عمر بلالي
٢. محمد ظافر بن عمر بلالي
يمثلهما المحامي مروان النشوقاتي والمحامي مأمون النشوقاتي.
الجهة المطلوب إخطارها: روان بنت عزو بلالي.
الدعوى: فسخ تسجيل
نظرًا لكونك خارج القطر، فقد تقرر إخطارك في الدعوى رقم أساس/٥٦٧٥/ لعام ٢٠٢٥ الصادرة عن محكمة البداية المدنية الثالثة عشرة بدمشق، بواسطة الصحف ولصقًا على لوحة إعلانات المحكمة، لحضور الجلسة القادمة يوم الأحد ٢٠٢٦/٣/١ الساعة العاشرة صباحًا.
وإذا لم تحضر أو ترسل من ينوب عنك، ستجري بحقك المعاملة القانونية، وسيصدر الحكم بحقك بمثابة الوجاهي.

القاضي
٦٠١٥٨

إعلان بمثابة سند تبليغ حكم صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الثالثة بدمشق

طالب التبليغ: حنان الصباغ بنت محمد الطيب، أصالةً وإضافةً لتركة إيمان الصباغ وزاهية الصدقة.
المطلوب تبليغه:
١. اناس الصباغ بنت محمد الطيب وعبدالله حسين عبدالله باسلامة، والعنود بنت نبيل سعيد العموري، وجميعهم أصالةً وإضافةً لتركة إيمان الصباغ وزاهية الصدقة.
٢. فرح بنت عبده سعيد، أصالة وإضافة لتركة نهلا الصباغ وعبده سعيد، ولما سعيد وعبير سعيد، وإيمان الصباغ وزاهية الصدقة.
نظرًا لجهالة محل إقامتكم، تقرر تبليغكم بواسطة الصحف عملًا بأحكام المادة ٢٧/أ من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ١ لعام ٢٠١٦، القرار رقم ٤ صلحي بالدعوى رقم أساس ٢٢٨ تاريخ ٢٠٢٦/١/٢٨، الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية الثالثة بدمشق، والقاضي:
١. قبول الاستئناف شكلًا.
٢. رده موضوعًا وتصديق القرار المستأنف.
٣. مصادرة التأمين الاستئنافي وإيداعه إيرادًا للخزينة العامة.
٤. تضمين الجهة المستأنفة الرسوم والمصاريف والأتعاب.

القاضي
٦٠١٦٠

مجلس مدينة الكسوة

تقدم إلينا السيد: محمد حسين الفشتكي بطلب ترخيص بناء على العقار ٨٨٥/كسوة شرقية.
فمن له أي اعتراض التقدم بطلب إلى مجلس مدينة الكسوة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس مجلس مدينة الكسوة
٦٠١٦١

إعلان صادر عن المحكمة الشرعية الحادية عشرة بدمشق

بمثابة اخطار موجّه إلى الجهة المدعى عليها
رقم أساس الدعوى: ٥٩٦٧ لعام ٢٠٢٥م
طالب الاخطار: هيا ربيعه ذيب بنت سامي.
الجهة المدعى عليها: يوسف المواس بن أحمد.
في الساعة التاسعة من يوم الأحد الواقع في ٢٠٢٦/٣/١٥م، المعين لرؤية الدعوى المقامة عليك من الجهة المدعية بدعوى تثبيت طلاق ونفقة.
لذلك تقرر لدى المحكمة الشرعية الحادية عشرة بدمشق إخطارك إلى الجلسة المبينة أعلاه بواسطة الإعلان في الصحف اليومية لجهالة عنوانك، فإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك تجري بحقك المعاملة القانونية، ويُعتبر الحكم الذي سيصدر بمثابة الوجاهي بحقك.

القاضي الشرعي
٦٠١٦٣

مذكرة إخطار بواسطة إحدى الصحف صادرة عن محكمة الاستئناف المدنية الثانية بريف دمشق

بالدعوى أساس: ٢٠٢٦/٦٠٨
الجهة طالبة التبليغ (الجهة المستأنف عليها): عواطف مطر بنت محمود المعيبر، أصالة لتركة مؤرثها المرحوم محمود المعيبر، يمثلها المحامي محمد مروان القاسم.
الجهة المطلوب تبليغها (الجهة المستأنف عليها):
١. كفاية محمود المعيبر
٢. ياسين محمود المعيبر
٣. منى محمود المعيبر
نظرًا لجهالة عنوانكم وسفركم خارج القطر، فقد تقرر تبليغكم مذكرة إخطار في إحدى الصحف المحلية ولصقًا على لوحة إعلانات المحكمة، علمًا أن موعد الجلسة القادمة هو يوم الاثنين ٢٠٢٦/٣/١٦ الساعة التاسعة صباحًا.
فإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل من ينوب عنك، تجري بحقك المعاملة القانونية أصولا وسيصدر القرار بحقك بمثابة الوجاهي.

رئيس المحكمة
٦٠١٦٤

إعلان بمثابة سند تبليغ حكم صادر عن المحكمة الشرعية العاشرة بدمشق

طالب التبليغ: عمر دياب بن عبد اللطيف، تمثله المحامية غدير اصطيف
المطلوب تبليغه: رزان حمزة بنت فاروق.
القرار المطلوب تبليغه: نظرًا لجهالة عنوان المطلوب تبليغه، فقد تقرر لدينا تبليغه القرار رقم ١٤٧، أساس ٤٩٢٣ تاريخ ٢٠٢٦/٢/٢، الصادر عن محكمة المحكمة الشرعية العاشرة بدمشق، والمتضمن ما يلي:
١. تثبيت الطلاق الواقع من المدعي على المدعى عليها بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٥ في أمريكا، واعتباره طلقة واحدة بائنة لا يحلان لبعضها إلا بعقد ومهر جديدين.
٢. تسجيل واقعة الطلاق على قيد الطرفين في السجل المدني المختص أصولا.
٣. تصديق الجهة المدعية الرسوم والمصاريف، وسبعة آلاف ليرة سورية، بدل أتعاب المحاماة
٤. حكمًا وجاهيًا بحق الجهة المدعية وبمثابة الوجاهي بحق المدعى عليها، صدر وأفهم علنا وفقا للأصول بتاريخ ١٤/شعبان/١٤٤٧هـ الموافق ٢٠٢٦/٢/٢م، قابلا للطعن بطريق النقض.

القاضي
٦٠١٦٥

الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية

- إعلان طلب عروض(أسعار داخلي – خارجي) للمرة الثانية رقم:9

External/Enternal call for offers for The second time no/ 9 /

- بالسرعة الكلية

- With utmost urgency

تعلن الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية عن طلب عروض أسعار(داخلي-خارجي) لتوريد ثلاثة /٣/ فلاتر لوقود الطيران (JET A-1) وفق دفاتر الشروط المعدة لهذه الغاية والشروط التالية: مكان وأسلوب تقديم العروض: تقدم العروض إلى الديوان العام لشركة محروقات حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الاثنين /١٦/ ٣/٢٠٢٦. التأمينات الأولية: /١٢،٥٠٠/دولار، فقط اثنا عشر ألفاً وخمسمائة دولاراً أمريكياً للعارض الأجنبي. /١٣٨،٢٠٠،٠٠٠/ل.س فقط مائة وثمانية وثلاثون مليوناً ومئتا ألف ليرة سورية للعارض المحلي بالعملة القديمة. التأمينات النهائية: /١٠%/ من قيمة الإحالة. مدة التوريد: /١٨٠/ يوماً. مدة الارتباط بالعرض: تسعون يوماً تبدأ من اليوم التالي لانتهاء موعد تقديم العروض. مكان الحصول على الإضبارة: دمشق -العدوي بناء شركة محروقات طابق /٤/ دائرة العقود لقاء دفع مبلغ /١٠٠ /دولار. * تطبق على الإعلان أحكام المرسوم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ ودفاتر الشروط العامة والخاصة.	The Syrian company for the storage and distribution of Petroleum products (Mahrukat), announces for,Internal/Extrernal call for offers for the supply of: three /3/ Aviation fuel filters(JET A-1), in accordance with the books of conditions prepared for this purpose, and as per the following conditions: - Place and method of submitting offers: offers to be submitted to Mahrukat co, registry office ,till the end of official working hours. Of Monday16/ 3 /2026. -Bid Bond: USD /12,500/USD/only twelve thousand and five hundred USD/ for the foreign bidder. S.P/138,200,000/ / only one hundred thirty eight million and two thousand/S.P for the local bidder. -Performance Bond:/10%/ ten percent of the order's value. -EXECUTION period: /180/ days. -Bidding engagement period: /90/ days starts from the next following day of offer`s deadline. -Place of file collection: Mahrukat company building, 4th floor, contract's office, situated at Adawi , Damascus, against payment of USD/100/. * this call for offers is subject to the provisions of decree no./51/ for 2004 , and to the books of General & Special conditions.

- المدير العام

General Manager

٦٠١٧٦

المؤسسة السورية للحبوب

إعلان طلب عروض داخلي بالسرعة الكلية

ترغب المؤسسة السورية للحبوب بإجراء طلب عروض داخلي لأعمال صيانة مركز وصويمعة نوى والمرافق الملحقة ووضعها قيد التشغيل والاستثمار وذلك وفق المواصفات والشروط الفنية المحددة في دفتر الشروط الفني المعد لذلك رقم /١٠٩/٢٦/٤/٤/ تاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ ودفتر الشروط الخاصة (المالية والحقوقية) رقم /١٨١/٢٦/٨/٣ تاريخ ٥ /٢٠٢٦/٢ والذي يمكن الحصول عليها من دائرة العقود بالمؤسسة لقاء مبلغ وقدره /١٠٠٠/ ل س ألف ليرة سورية جديدة تدفع نقداً في صندوق المؤسسة.
– التأمينات الأولية: يحدد مبلغ التأمينات الأولية بمقدار /٧٠٠٠/ $ سبعة الاف دولار أمريكي لا غير تقّدم بموجب شيك مصدق أو حوالة بحسابنا في بنك سوريا المركزي رقم /١٨٦٧٣٥٨٤٩٣١٢/ ولا تحرر إلا بموافقة الإدارة العامة للمؤسسة ويرفض كل عرض لا يرفق بها، + إيصال إشعاراً بتسديد مبلغ /٥٧٥/ ل.س كضمانات مؤقتة (طابع مالي /إعادة اعمار /إدارة محلية).
– مدة التنفيذ: تحدد مدة التنفيذ بـ/٧٥/ يوما تبدأ من تاريخ استلام موقع العمل
– التأمينات النهائية: /١٠% / من القيمة الإجمالية للعقد.
– مدة ارتباط العارض بعرضه /٦٠ / يوماً اعتباراً من اليوم التالي لآخر موعد لتقديم العروض.
– يلتزم المتعهد المرشح بعرضه لمدة /٦٠/ يوماً من اليوم التالي لتبليغه رسو العطاء عليه .
– على من يود الاشتراك بالإعلان التقدم بعرضه الى ديوان المؤسسة الكائنة في برزة – مقابل مشفى ابن النفيس جانب إدارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
– أخر موعد لتقديم العروض الساعة الثانية والنصف من يوم الأربعاء الواقع في: ١٨ /٢/ ٢٠٢٦

المدير العام
للمؤسسة السورية للحبوب ٦٠٢٣٦

إعلان بيع بالمزاد العلني

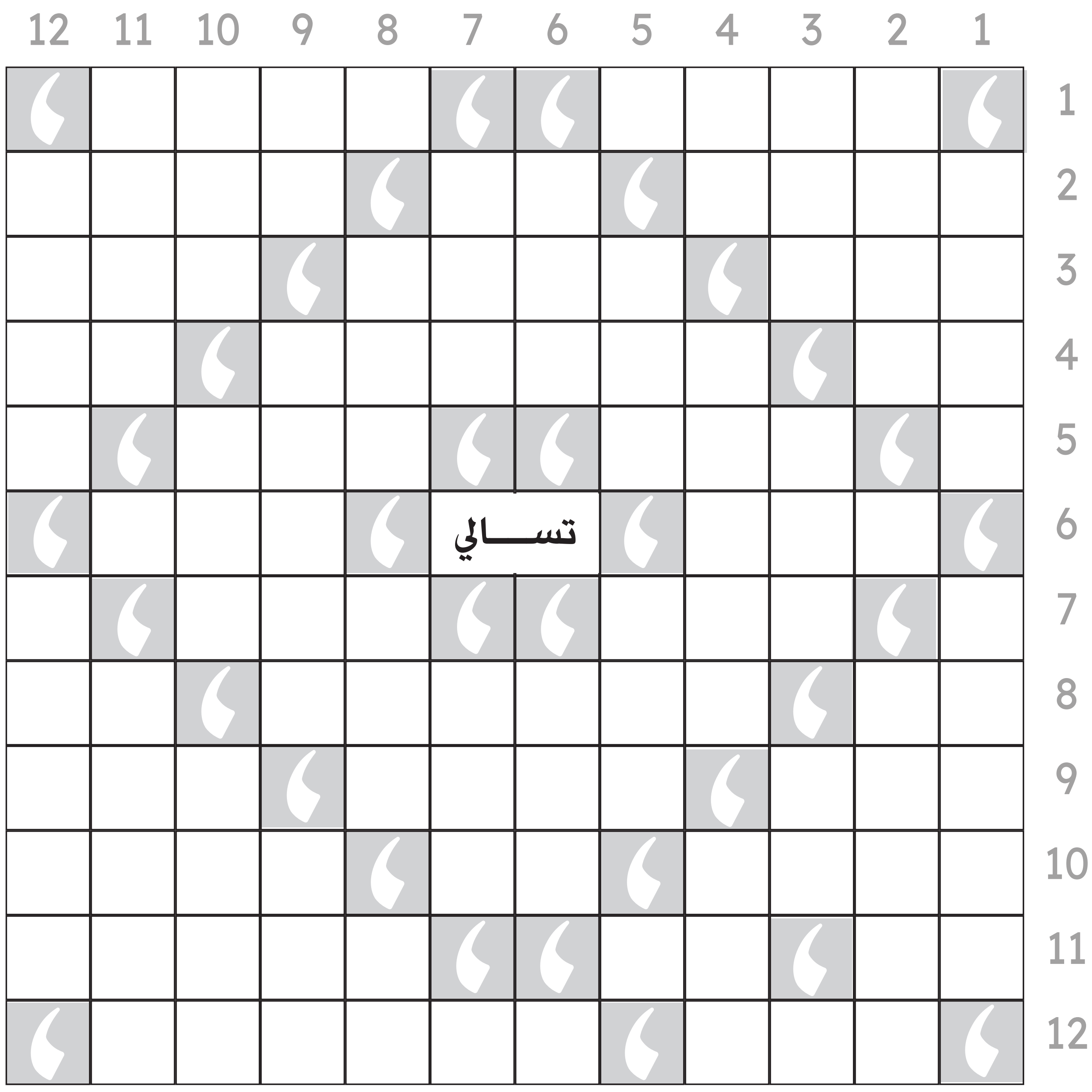
رقم الملف: ١٧٢/ نزع / ٢٠٢٦
المنفذين: ١- حسناء سلو بنت محمد.
٢- بدور الراجح – ايلاف الراجح بنات محمد زين.
المنفذ عليهما: ١- لبنى الأحمد الرجب بنت احمد.
٢- عبد الغني وامينه وكوثر وثناء وهيمن وعبد المنعم أولاد محمد الراجح.

العقار المطلوب بيعه	القيمة المقدرة للعقار	أوصاف العقار
محضر /١٢٤٩٤/ مقسم /٣/ منطقة عقارية رابعة بحلب التمام	/٨٥٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.س ثمانمائة وخمسون مليون ليرة سورية قديمة	شقة سكنية في طابق الأقبية يمين نازل الدرج رقم أبواب /٤/ كهرباء /٧/ مؤلفة من اربع غرف ومطبخ وحمام ومرحاض وشرفة رقم البناء /٨/

يباع العقار خالياً من الشواغل والشاغلين
صدر قرار الإحالة الأولى بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٣ بإحالة تمام العقار رقم محضر /١٢٤٩٤/ مقسم /٣/ منطقة عقارية رابعة بحلب باسم الجهة المنفذة حسناء سلو وبدور الراجح وايلاف الراجح ببدل مقداره /٨٥٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.س ثمانمائة وخمسون مليون ليرة سورية قديمة .
قررت رئاسة التنفيذ المدني بحلب الإعلان عن قرار الإحالة الأولى وتحديد جلسة البيع الأخيرة وإعلان النتيجة يوم **الأربعاء** ٢٠٢٦/٣/٤ الساعة ١٢.٣٠ زوالية وحتى الساعة /١٣.٣٠/ زوالية، فعلى من يرغب الاشتراك بالمزاودة الحضور إلى دائرة التنفيذ بحلب في اليوم المذكور وأن يودع مبلغاً يعادل كاملة القيمة المقدرة ومن يرغب زيادة في الإيضاح والاطلاع على قائمة شروط البيع والمزاودة فعليه مراجعة ديوان دائرة التنفيذ ويقع على عاتق المشتري رسم الدلالة ورسم الطابع.
لذا اقتضى الإعلان.

مدير التنفيذ المدني بحلب ٦٠٢١٢

الكلمات المتقاطعة



أفقي:

1 – الجواب - تعتذر
2 – ترجو – حيوان أليف (م) – عاتبه (م)
3 – كله أو جميعه – اسم علم مذكر – اسم أحد الخلفاء
4 – ضمير متصل – التضرع – فقد عقله
5 – أشعر – غلام أو صبي
6 – ملل – غل (م)
7 – خلط (م) – اسم استفهام
8 – عملة آسيوية – الهدوء – علامة موسيقية
9 = أحرف متشابهة – أحد الأزمنة - نبأ
10 – مهترئ – حرف ناصب – صوت القط
11 – غير مطبوخ – واحد بالأجنبية – مادة غذائية
12 – رجاء - الرأس

عمودي:

1 – تحصد – عالم فيزيائي
2 – آيات (م) – خفايا الأمور و ما يضمرون
3 – جمعه – أضرم النار – للتمني (م)
4 – فك – فازا – طعام شعبي
5 – مواد أو أشياء معدة للبيع (م) – نجمع (م)
6 – منزل (م) – أمر يسير
7 – جاء مسرعاً – فعل ماض ناقص
8 – إتفاقية زراعية عالمية – سقى (م)
9 – للتأوه – القرض – نال (مبعثرة)
10 – إحدى الحواس – عقيدة أو مذهب – في الرأس (م)
11 – مرض خطير – أحد الأصابع
12 – طراوته أو رقته – مطربة لبنانية معروفة

كلمة السر

12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
و	د	ن	س	ل	ا	و	ه	خ	ا	ل	ا	1
ا	س	م	ا	ت	ا	ا	و	و	و	ن	خ	2
ل	ع	ع	ل	ف	ب	ل	ل	ا	و	ع	ا	3
ظ	ا	ن	ح	ق	ه	ط	ن	ل	و	م	ل	4
ه	د	ا	ي	د	ن	م	ا	ا	ح	ة	ا	5
ر	ت	ه	ا	ر	و	ا	م	ح	ا	ي	ر	6
و	ها	ا	ة	ت	د	ن	ا	ز	ر	ش	ا	7
ر	ر	د	ص	م	ب	ي	ل	ا	ف	ا	ر	8
ف	ا	ل	ض	ي	ق	نة	ا	ن	ا	ر	س	9
ي	ت	ق	و	ا	ل	ع	و	ن	ل	ك	ا	10
ق	ا	غ	و	ه	خ	ا	ل	ا	ا	ك	ل	11
ا	ل	د	ر	ب	و	ك	ا	ت	م	ل	ا	12

الأخ هو السند و الظهر و رفيق الدرب و كاتم الأسرار
الأخ نعمة يشاركك الأفراح و الأحزان
الأخ هو العون وقت الضيق و مصدر الأمان و الطمأنينة
و بدونه الحياة تفقد معناها و سعادتها

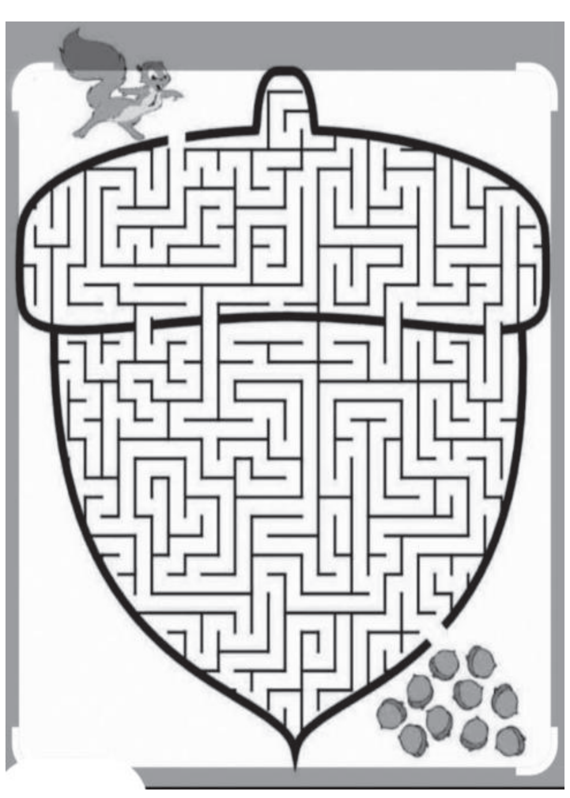
* كلمة السر من 8 أحرف: **دولة اوروبية**

الحل السابق: **الأحوص**

الحل السابق

12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
د	و	ج	■	■	■	ي	د	ا	ص	ل	ا	1
■	د	ر	ا	■	ل	م	ا	ل	ا	■	ل	2
ل	■	ه	ل	ب	ق	■	م	ا	غ	ر	ض	3
م	د	■	ع	■	ل	■	س	م	ه	■	ر	4
■	ن	ا	و	ح	ق	ا	■	ض	ا	ف	و	5
ا	ه	ل	م	ا	■	ل	ي	ا	■	ر	س	6
ل	م	ا	■	س	و	ن	ب	ء	ل	ا	■	7
ق	■	ت	ا	ر	ا	ي	ت	■	ب	ء	ه	8
ء	ا	و	ل	■	ب	ل	■	ه	ل	ص	ج	9
د	■	ن	ا	■	ل	و	ط	ل	ا	■	ر	10
م	ل	■	س	ا	■	ف	ا	■	ب	د	ه	11
ه	■	ل	ا	م	■	ر	ف	ا	■	م	ا	12

متاهة



إعداد: أيمن الحرفي

الثــــورة السوريـة
فاصلـــة الحـــق رافعـــة العمـــران

24

العـــدد 51
الإثنـين 21 شعبان 1447 هـ
9 شـباط 2026 م



من أجواء يومه الثالث.. حين تغدو وجوه الفن شاهداً وفيّاً

الثورة السورية:

تتعتّق المشاعر مع الأمكنة بفعل الزمن، هنا في معرض دمشق الدولي للكتاب بيومه الثالث، لا تموت روح القصيدة، بل تحتفي بصوت من رحلوا، فبالأمس احتُفي بيوم الشاعرة الراحلة هبة أبو ندى، صدحت لأجلها حناجر الشعراء وفاءً لها.

وليس الوفاء خاصاً بالبشر، فللأمكنة أيضاً وفاؤها الخاص، دمشق، تلك المدينة العتيقة، تشهد جماليات قمر شعبان الحاضر بيننا، والذي احتفى به الشعراء تحت عنوان: «قمر أعلى لسماء دمشق» لكلٍّ من الشاعرين وفائي ليلي وفاطمة حرسان، بجانب المركز الإعلامي القاعة H10-1.

وللشعر النبطي حضوره وعشّاقه أيضاً، ففي أمسية شعرية نبطية عبقت كلماتها بالعود والبخور، أحياها الشاعران من ضيوف الشرف في دولة قطر الشقيقة، الشاعر مبارك آل خليفة والشاعر ناصر الوبير، في القاعة الرابعة – دارة نجيبويه المعرفية، فسحرانا بجماليات الشرق.

أما المحاضرات الثرية التي فتحت نوافذ التساؤلات والنقاشات، فكانت إحداها للدكتور أحمد موفق زيدان مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية، والذي قدّم محاضرة بعنوان «القراءة العميقة في عصر السرعة» بعد حفل توقيع لإصدارات جديدة من كتابه «زلزال فتح دمشق» وهو أول كتاب وثّق عملية ردع العدوان بعد دخول دمشق.

ومن المحاضرات أيضاً، محاضرة بعنوان «ورش تفاوض سياسي» قدّمتها فرق شبابية في القاعة الأولى، إضافة إلى محاضرة «المشروع الوطني السوري الجامع» قدّمها الدكتور عبد الباسط سيدا.

كما قدّم المحاضر عبد الرحمن الحاج ندوة بعنوان «الذاكرة الوطنية السورية»، ومحاضرة في القاعة الثانية بعنوان «ثراء سوريا السياحي» للمحاضر خليفة خضر.

وفي القاعة نفسها أُقيمت محاضرة «لا حاجة» للضيوف من الوفد السعودي للمحاضرين محمد إبراهيم يعقوب وتهاني الصبيح.





بينما طرحت الدكتورة كندا حواصلي سؤالاً في محاضرتها: «لماذا يبدع السوريون كأفراد ويفشلون عند العمل كمجموعات؟».

ونبقى مع المحاضرات الفكرية التربوية، التي قدّمها الدكتور أحمد صوان بعنوان «الانغماس اللغوي للطفل وضرورته».

وكان الختام بفقرة إنشادية للمنشد فواز خوجة.

ومن بين الإصدارات التي لاقت حفاوة، حفل توقيع الأعمال الشعرية للشاعر أنس الدغيم في جناح دار الرموز العربية للنشر والتوزيع، في القاعة الأولى.

ولا يسعنا إلا أن نثني على جهود الطفلة بانة عمر عبد الله، التي قدّمت كتابها «أنا سوري» كدليل سياحي ومحبة لسوريا، يوثّق معالمها الأثرية والتراثية، ليكون مرجعاً للسياح والمهتمين بتاريخ سوريا نصاً وصورة، وذلك في جناح وزارة السياحة.

ولن ننسى الفقرة الموسيقية التي أغنتها الفرقة الشركسية بعرض الفلكلور الشركسي، وما قدّمته من أداء حي على أرض مدينة المعارض جذب الأنظار.

وهذا غيض من فيض من أجواء معرض الكتاب الدولي بدمشق بيومه الثالث، الذي يجمع الفنون بكل جمالياتها، مشهداً يعزّز ثقافة الحياة، ويبرز دور الفن في تأسيس ما هو جميل لسوريا.

«الخانات»
بين جدرانها الحجرية صنعت نبض دمشق التجاري

الثورة السورية - دينا أيوب:

شكّلت الخانات الدمشقية أحد أبرز الملامح العمرانية التي رافقت دمشق عبر تاريخها الطويل، المدينة الأقدم التي استقرّت فيها القوافل، وتقاطعت عندها طرق التجارة والحج، ما أفرز نمطاً عمرانياً ارتبط بحركة السفر والاقتصاد، وقد شكّلت الخانات منشآت حيوية لتلبية حاجات المسافرين والتجّار فوفّرت لهم أماكن للإقامة، والتخزين، والتبادل التجاري.

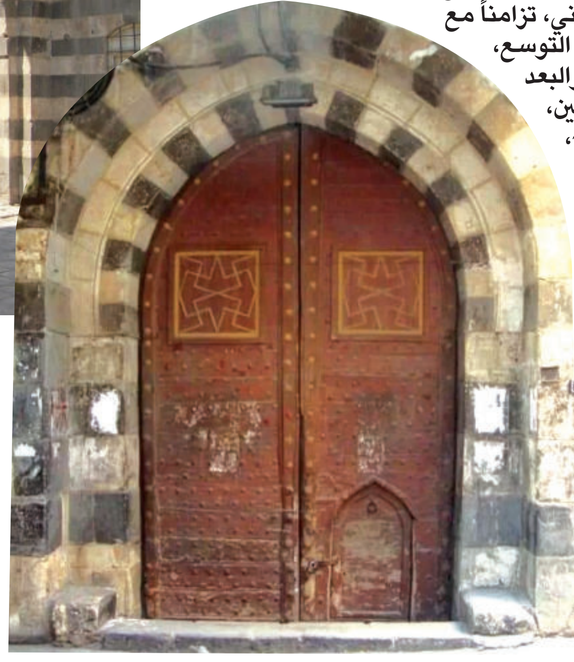
ويشير الباحث في التراث الشعبي يونس الحسين لـ «لثورة السورية» إلى أن الخانات لم تكن مبان للإيواء فقط، بل مؤسسات اقتصادية واجتماعية متكاملة، وتعدد التسميات التي أُطلقت عليها، كالفنادق أو القيساريات أو الوكالات، يعكس تنوع وظائفها واتساع أدوارها.

ويوضح أن ذروة انتشارها جاء في العصر العثماني، تزامناً مع ازدهار النشاط التجاري وتكاثر القوافل ومع هذا التوسع، تطور تصميم الخان ليجمع بين الوظيفة العملية والبعد المعماري، إذ شُيّدت غالبية الخانات من طابقين، خُصص السفلي منها للدواب والبضائع والحجاج، بينما احتوى الطابق العلوي غرفاً صغيرة لإقامة التجار والمسافرين.

ويبيّن أنه مع مرور الزمن شهدت الخانات تحولات معمارية وتنظيمية لافتة، حتى غدت في مراحل لاحقة أشبه بأسواق مغلقة تُدار فيها الصفقات، وقد تميّزت باستخدام الحجر المنحوت، والزخارف الدقيقة التي طالت الواجهات والبوابات والجدران الداخلية، إضافة إلى تخطيط معماري يقوم على باحة مركزية تتفرع عنها أجنحة عبر ممرات ضيقة، في تناغم يعكس دقة التصميم وجمالية التنفيذ.

ويؤكد أن دمشق القديمة تزخر بعدد كبير من الخانات، بعضها لا يزال حاضراً في الذاكرة كخان أسعد باشا وهو الأشهر، وبعضها الآخر بقي بعيداً عن الضوء، مثل خان الصدرانية القريب من قصر العظم، الذي يتميز بأروقته المحيطة من ثلاث جهات، وطابقه العلوي ذي الممر المسقوف بالقباب، وغرفه الصغيرة المطلة على الباحة، إضافة إلى دهليزه المزخرف المفتوح على سوق البزورية، وهناك خان المرادية الواقع عند باب البريد، بواجهته المطلة على سوق الحميدية، وهندسته التي تعود إلى مطلع القرن العشرين، ويعكس مرحلة عمرانية أكثر حداثة.





ويخلص الحسين إلى أن خانات دمشق تمثل نموذجاً متقدماً في تقنيات البناء وفنون العمارة العربية الإسلامية، حيث يظهر التناوب بين الحجرين الأبيض والأسود في الجدران والعقود والأقواس، بوصفه سمة جمالية ودلالة فنية على عمق هذا الإرث المعماري في المشرق العربي، وهذه الخانات لاتزال اليوم تحتل مكانة بارزة بين المعالم الأثرية والسياحية في دمشق القديمة، شاهدةً على تاريخ مدينة جعلت من فن العمارة لغةً خالدة تروي حكاياتها للعابرين والزائرين.

الثــــورة السوريـة
فاصلـــة الحـــق رافعـــة العمـــران
يوميـة تصدر عـن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

المدير العام
خالد الخلف

رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل

المدير التجاري
لـؤي عثمـان

دمشق - دوار كفرسوسة - فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2151062 - 2138534 - 2138535 | للتسويق: 0941176480 | للاشتراكات: 0112114508 - 0941176424 | للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان / هاتف: 0112225219